ن-۴۴۱۹

۹۴۰۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب مطول

مؤلف تفتازانی

موضوع

شمارهٔ قفسه ۷۴۱۸

شماره ثبت کتاب

۱۰۷

۱۰۳۲۱

بازدید شد
۱۳۸۲

۹۴۰۱
۳۳۲۹-ن
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب مطول
مؤلف تفتازانی
موضوع
شمارهٔ قفسه ۷۴۱۹
شمارهٔ ثبت کتاب
۱۰۷
۱۰۳۲۰
بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

٤٣٦٩
١١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني

ودقائق البيان وخصصنا ببدايع

الايادي وروايع الاحسان

اتقن بحكمته نظام العالم على

وفق ما اقتضته الحال واورد براعة

فرق الانام في طرق الانعام والافضال

والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من

ضئضئ الكرم والسماحة واشرف من نبغ

من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله واصحابه

الذين هم تلالأ غرة الحق واشرق وجه الدين

واضمحل دجى الباطل بنور اليقين وبعد فان الحق

الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم

هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة

بما في الصناعات من النكت واللطايف لاسيما علم البيان

المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقايق

التنزيل ورايق مفتاح لدقايق التأويل وفي تبيان لدلائل الاعجاز

واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز وقانون الفصاحة تلخيص

لغوامض مشكلات كتاب الله ومعضله تقريب

للغوص على فرايد مجمله ومفصله قواعد كافية في

ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن

التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل يظهر لباب آثار تركيبه صفي

منه عذب عباب بحار اساليبه صفا شعر لا يدرك الواصف

المطري خصا وان يك سابقا في كل ما وصفا ثم انه

قد شرع في ايدي جماعة تسمّوا بالتقليد فطفقوا
يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون
في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون
من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا يخرج عن
ربقة التقليد عنقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم

لا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تنطبع دقائق
التعقل في ضمائرهم كل انضاء اللجاج في العناد رجال
صنا عنهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرموز الدقيقة
الشأن والتفطن للنكت الخفية المكان وانى يعلم ما تضمنت
عن بعض الفنون نظري واجلت في مستودعات اسراره قداح

صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط
الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل
للجرجانية خوارزم محط رحال الافاضل و
مخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان و
حرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق
الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف و
افتلاذ الاناسي من عيون اللطائف و
صرفت شطرا من الزمان الى التفحص عن
دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين
حازوا قصب السبق في مضماره واباحث
الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد
في تيار بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي
ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب

المنسوب الى الامام العلامة علم الاسلام
قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل
المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن
عبد الرحمن القزويني الخطيب
بجامع دمشق افاض الله عليه
شآبيب الغفران واسكنه فراديس
الجنان اذ قد وجدته مختصرا
جامعا لغرر اصول هذا الفن
وقواعده حاويا لنكت مسائله
وعوائده محتويا على حقائق هي
لباب آراء المتقدمين منطويا
على دقائق هي نتائج افكار المتاخرين
مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز

لايحاً عليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز شعر

ففي كل لفظ منه روض من المنى

وفي كل سطر منه عقد من الدرر

وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان
ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده
وسدت مصادره وموارده وخلت
دياره ومراسمه وعفت اطلاله و
معالمه حتى اشفت شموس الفضل
على الافول واستوطن الافاضل
زوايا الخمول يتلهفون من اندراس
اطلال العلوم والفضائل ويتاسفون

يتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء و
الافاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر
فني العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما
رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم
هذا الكتاب تحصيله وامتداد اعناقهم نحو
الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا
توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات
الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف
عن وجوه مخدراته الاستار كتب بعض متعاطيه قد اكتفوا
بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على
حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا لسلوك طريقة من
غير دليل فضلوا واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست

من اثناء التحصيل فرصا مع ما تجرع من الزمان
غصصا وطفقت اقتحم موارد السهر غايصا في لجج
الافكار والتقط فرايد الفكر من مطارح الانظار
وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم
بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن
البيان لاسيما دلايل الاعجاز واسرار البلاغة
فلقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع الطاقة
ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل الصعاب
عويصاته الابية ويسهل طريق الوصول الى
ذخاير كنوزه المخفية واودعته فرايد نفيسة
وشحت بها كتب القدماء فوايد شريفة سمحت
بها اذهان الاذكياء وغرايب نكت اهتديت
اليها بنور التوفيق ولطايف فقر اتخذتها من عين

عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته
بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد
عليه من مذهب البغي والاعتساف واشرت
الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على
بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في
شرح المفتاح واومات الى مواضع زلت فيها اقدام
الاخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع
لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة و
رفضت التاسي بجماعة تخطوا التحقيق الواجبات
وما فرضت على نفسي سننهم في تطويل الواضحات
وحين فرغت عن تسويد الصحايف بتلك
اللطايف **شعر** رماني الدهر بالارزاء حتى
فوادي في غشاء من نبال

فصرت اذا اصابتني سهام • تكسرت النصال
على النصال • وذلك من تواردالاخبار • الاحزان
بتفاقم المصائب في العشائر • والاخوان عند
تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما •
شعر ديار بها حل الشباب تميمتي • واول ارض مس
جلدي ترابها • فلقد جرد الدهر على اهاليها
سيف العدوان وابادمن كان فيها من السكان
فلم يدع من اوطانها الا دمنة لم تتكلم من ام
اوفى • ولم يبق من حزبها الا قوم يبلدح عجفى
شعر كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس
ولم يسمر بمكة سامر • فطرحت الاوراق في زوايا
الهجران • ونسجت عليها عناكب النسيان • وضربت
بيني وبينها حجابا مستورا • وجعلتها كان لم

تكن شيا مذكورا • والى الله المشتكى من زمن
اذا اساء اصر على اساءته • وان احسن ندم عليه
من ساعته • ثم الجاني فرط الملال وضيق
البال الى ان تلفظني ارض الى ارض • ويجرني رفع الى خفض •
حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله تعالى
عن الافات • ففتح الله عيني منها على جنة
نعيم بلدة طيبة ومقام كريم • شعر
لقد جمعت فيها المحاسن كلها •
واحسنها الايمان واليمن والامن •
فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم و
الهداية • وخمدت نيران الجهل والغواية •
وظل ظل الملك ممدودا • ولواء الشرع
بالعز معقودا • وعاد عود الاسلام الى

روائه واض روض الفضل الى مائه ونظم شمل الخلائق
بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل
الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن
والامان كل ذلك ببيان دولة سلطان الاسلام ظل الله
على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي
بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة
القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل و
الانصاف هادم اساس الجور والاعتساف في الولاء الواقع
الابن في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق
المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان المتمثل
لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان الحاظي طوبى
اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله
شعر خليفة ملك الآفاق سطوته ولم يكن مداوايه ملكا
يحوم حول ذراه العالمون كما تحج البيت لله معتركا
يجي نسيم رضى منه الزمان وكم مكا فحج بلظى من سخطه هلكا
اطار صاعقة من نصله فيها الى السماك لولم الشرع قد مسكا

وصادف الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا
فالدين صار قرير العين مبتسما والملك قر بالاقبال معتكا
علا فاصبح يدعوه الورى ملكا وربما فحو اعينا غدا ملكا
وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق و
الدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو
الحسن محمد كرت لازالت اقطار الارض مشرقة بانوار
معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته فهو
الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد
بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على
العالمين سحائب الافضال والانعام وخص من بينهم
العالمين بمزيد الاشبال والاكرام شعر اقامت في الرقاب
له ايادٍ هي الاطواق والناس الحمام فقرأت الحمد لله
الذي اذهب عنا الحزن وسمت بنسيان الاحبة
والوطن وصرت بميم لطفه مغبوطا محظوظا و
بعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي
وهز من عطفي ثم هداني الله سبحانه وتعالى سواء الطريق

وافاض علي سحايب التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت
وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل
والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سمح
به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر
القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد
وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد فجعلته تحفة
لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية
لا زالت ملجا الطوايف الانام وملاذا لهم من
حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي
واله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاني
وخلص اخواني ان يشيعوني مصالح الدعاء
ويشكروا لي ما عانيت في هذا التاليف من
الكد والعنا والى الله اتضرع في ان ينفع به

ينفع به المخلصين الذين هم للحق
طالبون وعن طريق العناد ناكبون
وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير
الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف
عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام
فلقد غلب على الطبائع اللدد والعناد
وفشا الجدال والحسد بين العباد
ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل
في العاجل فحسبي ما ارجو من
الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي
الا بالله عليه توكلت
واليه انيب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
ان ابهى درر تنتظم ببنان البيان وازهى زهر تنتثر فى ارداه
الاذهان حمد مبدع انطق الموجودات بايات وجوب
وجوده وشكر منعم اغرق المخلوقات فى بحار افضاله
وجوده تتلوه فى الليالى نوار حكمته الباهرة واستنار
على صفحات الايام اثار سلطنته القاهرة فنحمده على ما
اولانا من الاء ازهرت رياضها ونشكره على ما اعطانا
من نعماء اترعت حياضها ونساله ان يفيض علينا من
زلال الهداية ويوفقنا للعروج الى معارج عناية
وان يخص رسوله محمدا اشرف البريات بافضل
الصلوات واله النجباء وصحبه المنتجبين باكمل
التحيات وبعد فقد طال الحاح المشتغلين على و
المترددين لدى ان اشرح الرسالة الشمسية و
ابين فيه القواعد المنطقية علما منهم بانهم سالوا

سالوا عريفا ماهرا واستمطروا سحابا هاطلا او لم
ازل ادافع قوما منهم بعد قوم واسوف الامر من
يوم الى يوم علما بان العلم فى هذا العصر قد خبت ناره وركدت
الاديار انصاره ولا اشتغال بال قد استولى على
سلطانه واختلال حال قد تبين لدى برهانه
الا انهم كلما ازددت مطلا وتسويفا ازدادوا
حثا وتشويقا فلم اجد بدا من اسعافهم بما اقترحوا
وايصالهم الى غاية ما التمسوا فوجهت ركاب النظر
الى مقاصد مسايلها وسحبت مطارف البيان فى مسالك
دلائلها وشرحتها شرحا كشف الاصداف عن وجوه
فرائد فوائدها وناط اللالى على معاقد قواعدها وضمنته
لباس الابحاث الشريفة والنكت اللطيفة مما خلت
عنه ولا بد منه بعبارات رائقة تسابق معانيها الاذهان
وتقريرات شايقة تعجب استماعها الاذان وسميته بتحرير
القواعد المنطقية فى شرح الرسالة الشمسية وخدمت
به على الحضرة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية

والرياسة الانسية وجعله بحيث يتصاعد رتبته
مراتب الدنيا والدين ويتطاطا دون سرادقات دولته
رقاب الملوك والسلاطين وهو المخدوم الاعظم
دستور اعاظم الوزراء في العالم صاحب السيف والقلم
سباق الغايات في نصب رايات السعادات البالغ في
العدل اقصى النهايات ناظورة ديوان الوزارة عين
اعيان الامارة اللايح من غرته الغراء لوايح السعادة
الابدية الفايح من همته العليا روايح العناية الازلية
ممهد قواعد المملكة الربانية مؤسس مباني الدولة
السلطانية العالي عنان الجلال رايات اقباله التالي ايات
الاقبال رايات جلاله ظل الله على العالمين ملجا الافاضل
والعالمين شرف الحق والدولة والدين رشيد الاسلام
ومرشد المسلمين شرف الله لقبه من عنده شرفا
لانه شرف دين الحق شيمة ان الامارة باهت
اذ به نسبت والحمد حمد لما اشتق منه سمة لا
زال اعلام الحق والعدل في ايام دولته عالية وقيمة

وقيمة العلم من اثار تربيته غالية واياديه على اهل
الحق فائضة واعاديه من بين الخلق غايضة فهو
الذي عم اهل الزمان بافاضة العدل والاحسان و
خص العلماء من بينهم بفواضل متوالية وفضائل غير
متناهية ورفع لاهل العلم مراتب الكمال ونصب
لارباب الدين مناصب الاجلال وخفض لاصحاب
الفضل جناح الافضال حتى جلب الجاذب رفعته
بصنايع العلوم من مرمى سحيق ووجه تلقاء مدين
دولته مطايا الامال من كل فج عميق اللهم كما ايدته
لاعلاء كلمتك فايده وكما نورت خلدك لنظم مصالح
خلقك فخلده من قال امين ابقى الله مهجته فان
دعاء يشمل البشر فان وقع في حيز القبول فهو غاية
المقصود ونهاية المامول والله اسال ان يوفقني
للصدق والصواب ويجنبني عن الخطل والاضطراب
انه ولي التوفيق وبيده ازمة التحقيق

فان
ذلك ان كان ذلك الوصف
اى وان كان بذلك اوصافا كالتعلم تنبيها لك
داخلا بان [illegible] ان متقدما ومتقدمين ان كل [illegible]
ان يكون [illegible] فى هذا الامر ويعتبرون انه [illegible]
يعتبر ان يكون البلوغ [illegible] وان كان سابقا فى كل وصف
ويعتبر سابقا اى كامل كالمثال زيدا كامل فى العلم اى علما
الوصف [illegible] بان

حول [illegible]
العالم الربا[ني]
بهذه العبارات [illegible]
على روضة الامام المحقق
علوم الانبياء والمرسلين
الفروع والاصول ختم المجتهد[ين]
القاضي الامام مقتدى الانام فخر ال[illegible]
عمر بن المولى المعظم افضى قضاة العالم [illegible]
والدين ابن الامام الرباني العالم الصمدا[ني]
مقتدى الخافقين سلطان العا[رفين]
شمس الحق والدين الغازي التفتاز[اني]
ارواحهم وانزل في فراديس الجنان اشباحهم
قدس بهذه التواريخ ولد عليه الرحمة والرضوا[ن]
وفرغ من تاليف شرح الزنجاني حين بلغ
شعبان سنة ٧٣٨ بقريوند ومن شرح تلخيص
بهراة ومن اختصاره في سنة ٧٥١ بغجدوان
في جمادى الآخرة في سنة ٧٥٢ بخوارزم ومن شرح التن[قيح]
القعدة سنة ٧٥٨ بكلستان تركستان ومن ش[رح]
في شعبان في سنة ٧٦٨ ومن شرح شرح المختصر في الاص[ول]
الحجة ٧٧٣ ومن الرسالة الكريمة الارشاد سنة ٧٧٨ كل[ها]
ومن مقاصد الكلام وشرحه في ذي القعدة ٧٨٤
ومن تهذيب الكلام في رجب ومن شرح القسم ا[لثالث من]
مفتاح العلوم في شوال كليهما في سنة ٧٨٩ [illegible]
وشرع في تاليف فتاوى الحنفية يوم الاحد التا[سع]
القعدة سنة ٧٨٩ بهراة وفي تاليف مفتاح الفق[ه]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان
وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان أتقن
بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال وأفرد
بإفاضته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال والصلاة
على نبيه محمد خير من نبغ من ضئضئ الكرم والسماحة
وأشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى
آله وأصحابه الذين بهم تلألأت غرة الحق بإشراق وجه
الدين وانمحت دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد

فإن أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب
التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي
للإحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما
علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فإنه كشاف عن
حقائق التنزيل سابق لمفتاح لدقائق التأويل بل فائق
تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة إيضاح لمعالم
الإيجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكلات
كتاب الله ومعضلة تقريب للغوص على فرائد مجمله
ومفصلة قواعده كافية في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل
وموارده شافية عن التهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل
به ظهر لباب آثار تراكيبه وضعا ومنه عذب عباب
أساليبه وصفا فلم يدرك الواصف المطري خصائصه
وإن يكن سابقا في كل ما وصفا ثم إنه قد وقع في أيدي

جماعتهم أسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير
توثيق وتشديد يحومون في تحرير مقاصده حول
القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر
المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد أعناقهم حتى
تسرح في رياض التحقيق أحداقهم ولا ترتفع غشاوة
التعصب عن بصائرهم حتى تطلع دقائق التعقل في
ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم
الانحراف عن منهج الرشاد فهيهاتا لتنبه الأمنة
الدقيقة الشأن أما لتفطن لمنح الخفية المكان وأني بعد
ما قضيت من بعض الفنون وطري وأجلت في مستودعات
أسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء
الى مدارج الكمال وفرط الشغف بأخذ الحد من أفواه
الرجال على الترحال الى جرجانية خوارزم محط رحال

الأفاضل ومخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق
الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن
ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتلاد
الأناسي من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان
الى الفحص عن دقائق علم البيان أراجع الشيوخ الذين
حازوا قصب السبق في مضمار وأباحث الحذاق الذين
غاصوا على غرر الفائدة في بحاره وكثيرا ما كان يختلج
قلبي أن أشرح كتاب التلخيص المفتاح المنسوب الى الإمام
العلامة عمدة الإسلام قدوة الأنام أفضل المتأخرين
أكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن
القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله عليه
شآبيب الغفران وأسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته
مختصرا جامعا لغرر أصول هذا الفن وقواعده حاويا

لكنك مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب
اراء المتقدمين منطويا على دقائق هي نتائج افكار
المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز
لا بل فاق علمه مخائل السحر ودلائل الاعجاز ففي كل لفظ منه
روض من المنى وفي كل سطر عقد من الدرر وكان
يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت
مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت
دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى كسفت
شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا
الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل
ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل و
هكذا يذهب الزمان على العلم ويفنى العلم فيه ويندرس
الاثر لكني لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا
الكتاب

الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله
وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه
من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف
عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه قد
اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم
اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا للسلوك طريقه
من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل فخلست
من اثناء التحصيل فرصا مع ما اتجرع من الزمان غصصا
وطفقت اقتحم موارد السهر خائضا في لجج الافكار والتقط
فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة
الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في
فن البيان لا سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت
في تصحيحها غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب

ما يذلل لي صعاب عويصاته الابية ويسهل طريق الوصول
الى ذخائر كنوزه المخفية فاودعت فرائد نفيسة وتحف
بهية كتبا لقد ملئ فوائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء
وغرائب نكت اهتديت اليها بالتوفيق ولطائف فقر انتخبتها
من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل
والانصاف وتجنبت في ذم ما اورد عليه من مذهب البغي
والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح
ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في
في شرح المفتاح واومات الى مواضع زلت فيها اقدام اهل
خذق في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي
هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت ان انثني بجماعة يحظروا
تحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل
الواضحات وحين فرغنا عن تسويد العرائس تلك اللطائف الى سلوك

شعر رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من
نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال
وذلك من توارد الاحزان وتفاقم المصائب في العشائر و
الاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما
شعر ديار بها حل الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي
ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيفا لعدوان واباد من
كان فيها من السكان فلم يدع من اوطانها الا دمنة لم تكلم
من ام اوفي ولم يبق من حزبها الا قوم يلوح كأن لم
يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت
الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان
وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كأن لم تكن
شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على
اسائته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجأني فرط الملال

وضيق البلاد الى ان يلفظني ارض الهارض وبحرني رفع
الى خفض حتى الجئت بمحروسة هراة حماها الله تعالى عن
الآفات ففتح الله عيني منها على جنة نعيم وبلدة طيبة ومقام
كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن و
الامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت
نيران الجهل والغواية فظل ظل الملك ممدودا وكان لواء الشرع
بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى نضارته ريان الفضل
الى مائه ونظم شمل الخلائق بعد الشتات وفصل لجلاهم
عقيب البتات فاستظل الانام بظلال العدل والاحسان
ارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بميامن دولة سلطان
الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في
العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان
ناصر الشرع بعز الفوقية سالك الطريقة المستقيمة باسط بساط

العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والى
لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق
المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان الممتثل لنص
ان الله يأمر بالعدل والاحسان الخالص طويته في
اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله
خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مبداه انه سلكا
نجم حول دارة العالمين كما ترى الحجيج ببيت الله معتكفا
يحيى نسيم يضي منه الزمان وكم هلك بلظى من سخطه
هلكا اطار صاعقة من نصله فيها الى السماك لواء
الشرع قد سمكا وصاد فالرشد منها كل معتسف قد
كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قرير العين
مبتهجا والملك اقبل بالاقبال ممتسكا علا فاصبح بدعوه
الدنيا ملكا وقد نشا فعوا عينا غدا ملكا وهو السلطان

الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين
غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت نالت
اقطار الارض منه بشر تحفا بانوار معدلته واغصان الخيرات
مورقة بسحاب رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو
حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام
وامطر على العالمين سحايب الافضال والانعام وخص من
بينهم اهل اليقين بمزيد الاشبال والاكرام ثم اقامت في
الرقاب له ايادي هي الاطواق والبست الحمام نفران الحمد
لله الذي اذهب عنا الحزن وسمت بنسيان الاحبة والوطن
وصرت بهمم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا
محفوظا فشد بذلك عضدي وهز من عطفي ثم هداني الله
سبحانه وتعالى سواء الطريق وافاض على سجال التوفيق
حتى رجعنا الى ما جمعت وشرعنا الذيل تصحيحه وترتيبه

استنهضت

استنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه
ما سنح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله
للنظر القاصر مجلد بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد
وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته
العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ لطوائف
الانام وملاذ الهم من حوادث الايام وحصنا حصينا
للاسلام بالنبي واله عليه وعليهم السلام والمرجو من
خلاني وخلص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء ويتذكروا
ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعنا والى الله
انضرع فان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون
وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين
لا التصوير الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري مقصود
عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على

قوله تأليف هذا المختصر اثر من آثارها لم يقل تأليف هذا المختصر بعض منها لان ... هو اعطاء القدرة على التأليف ليس الا اثر من المعطى فافهم

الطبايع للتند والعناد وفتنا الجدال والحسد بين العباد فانه

لئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما

ارتجاه من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله

عليه توكلت واليه انيب قال المص رحمه الله قدس روحه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق

شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر

من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء

تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم

المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا

او محبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو

اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر

يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد

قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام الخ انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح التأليف يقتضي اهتماما بشأن الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام الخ الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الآية وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الآيات مع ان المقام مقام

اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر

بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في

مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف

بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في

مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق

لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما

مما يوهم باختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف آخر

بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها

على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام

به وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف

قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه

به حقيق وههنا نظر اذ ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد

للتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما يتوهمه كثير من

الناس مبنياً على ان افعال العباد عندهم ليست بمخلوقة

لله فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر

السادة مسد الافعال واصلها النصب والعدول الى الرفع للدلالة

على الدوام والثبوت والفعل انما يدل على الحقيقة دون

الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب

الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام عليك وحمد لا ما نع

من ان يدخل اللام فيه ويقصد به الاستغراق فالاولى ان

كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال

لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان

اللام لا يفيد شيئاً سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه

فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا

موصولة لتغيره لفظاً ومعنى اما لفظاً فلاحتياج الموصولة

الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم

لكون

لكون ما لم تعلم مفعولاً له ومن زعم ان التقدير و

علمه على ان ما لم تعلم بدل من الضمير المحذوف او

خبر مبتداء محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف و

اما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف

المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم

به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه

بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن

ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى ان اصول ما يحتاج

اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي

محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه

يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن

وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما

في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات

الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان
وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الا
جتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع
عليه لان كل واحد يشتهي حصول ما يحتاج اليه ويغضب
على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة
والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها
من قوانين كلية هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع
يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم
الشارع لا بد له ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر
بايات تدل على ان شريعته من عند ربه تعالى وهي
المعجزات واعلى معجزات نبينا صلى الله عليه وآله واصحابه
وبارك وسلم القران الفارق بين الحق والباطل فقوله
وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال

وتنبيهاً على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى
خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم
قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب
دعاء للشارع المبين المقنن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة
اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في
الكشاف ولفظا وفي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند
نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله جل وعلا
وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز بين
الشيئين ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل
الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب
به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب
الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا
لمن تعاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله

اتى فى الشرط واتى فى اما فلازم دائما وقيل
وفيه ايضا غالبا عبد الحكيم

وعلى آله اصله اهل بدلالة اهيل خص استعماله فى
الاشراف ومن له خطر وعن الكسائى رحمه الله سمعت
اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار
جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما
بعد اصله مهما يكن من شيء بعد حمد الله والثناء فوقعت
كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت
معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة
للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم
اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان
وسيجئ لهذا زيادة تحقيق فى احوال متعلقات الفعل
فلما كان ولما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه روح الله روحه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو قتلوهم

منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثانى
لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والمراد ب
ما تقدم علم البلاغة هو علم المعانى والبيان وعلم
توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا اذ الحاجة
الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع
العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله
من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما
لديهم فرحون اذ به اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره
من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق
العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن
فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار
معرفة انه معجز لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لاشتماله
على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق

اي سبب ادراكه اذ المدرك حقيقة هو النفس والذوق قوة تختص بادراك لطايف الكلام ومحاسنه الخفية فان كان فطريا فذلك والا احتيج الى العلمين وان اجتماعهما الغاية في ادراك الاعجاز ٩٩ هاشم رحمه الله تعالى

البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه الصلوة و
السلام في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات
الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون
معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف
الغايات وجلالة العلوم بجلالة المعلومات وغاياته
فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر هنا وبين ما ذكر في
المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا و
نفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى
كلامه انه يدرك به ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد
صرح بذلك وما ذكر هنا لا يدل على انه يمكن وصفه
بل يدل على انه العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى
يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب
السليقية وقد يشير الى هذا في مواضع من جنس الفصاحة

فالبلاغة لا طريق الى السعى الاطول خدمة كشف
للقناع من وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم
لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدرك
كنه بلاغة القران الا محيط علمه الشامل كما ذكر في
المفتاح وتشبيه وجه الاعجاز في النفس بالاشياء
المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات
الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام
او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية و
اثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار
ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقران
فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على
النبي عليه الصلوة والسلام ونظمه تاليف كلماته

مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما
يقتضيه العقل لا توالیها فی النطق وضم بعضها الی
بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالیها
فی النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان
ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد
الالفاظ والا لما كان للطائف الحكمة مدخل فيه
لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلذا اختار النظم على
الالفاظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان
كلماته كالدرر القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي
صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب
يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف
فيه ای فی علم البلاغة وتوابعها من الكتب
المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا

ای كون

اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا
الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة
مثلا مرتبة بعضها اليق بها من بعض فوضعها
فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال
فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد
انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب
الكلام ولكونه اكثرها للاصول وهي القواعد هو متعلق
بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا
يتقدم عليه لانه عند العمل مأوّل بان مع الفعل وهي
موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه
كتقديم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هنا والاظهر
انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى
فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا

كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما قيل يتبين حكمه
حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل
لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه
لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظرف
ما لم يتسع في غيرها فلكن كان القسم الثالث غير مصون
اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن
التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء
الفرق بينهما في باب الاطناب و عن التعقيد وهو كون
الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر
بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل
مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من
التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الف مختصرا
جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن

ما فيه

ما فيه اي القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم
كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم
القيته الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا
قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان
يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب
ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا
على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي
الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى
فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد
بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب
... فرق بينهم في اخص من الامثلة ولم
آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح
تنبيها وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح

المشقة وقد استعمل الاتعب في قولهم لا آلوك
جهدا معدى الى مفعولين بمعنى لا امنعك
جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود
اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في
تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي المختصر
ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد
اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب
السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل
او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر
تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت
المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله و
تسهيلا للاصر على طالبيه وهو لم يتناول الفعل المنفي
بالمثبت على ما ذكرنا كان المعنى ان المبالغة في الاختصار

لم يكن

وطلبا للتسهيل فهمه على طالبيه

اذا اجتمع النفي والقيد في الكلام فلو اعتبر النفي اولا رجع القيد الى النفي ولو اعتبر القيد اولا رجع النفي الى القيد وهذا هو الاكثر الاغلب الشايع فاحفظ

لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا
مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز و
هو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد
على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع
له خصوصا مثلا اذا قيل لم ياتك القوم اجمعون
كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه
ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بانه
فيه حشو وتطويل وتعقيد تصريحا اولا و
تلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف
مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل
فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت
الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت
اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد

قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها اول القواعد
والشواهد والامثلة بالمذكور لتصح الاشارة اليها
بذكر مع افراده وتذكيره ح چلبي رح

ون واحد لم اظفر اى لم اقف فى كلام احد من القوم بالتصريح

بها اي بالزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون

كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم

يقصدوها يعنى لم يتعرضوا لها نفيا ولا اثباتا

كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب

للمص فى جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره

زوايد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله لا بغيره

ف

لتقديم المسند اليه هنا جهة حسن اذ لا مقتضى

للتخصيص ولا للتقوي فكانه جعل الواو للحال فانى

بالجملة الاسمية وما يقال انه لتقييد الاستمرار ففيه

نظر لحصوله من المضارع نفسه كما سيجيء في قوله تعالى عليه

لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع به اى بهذا

المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث

منه

قوله

منه انه اى الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي

محسبي وكافى لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب

ان يقول والله اسال بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف

اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما فى

قوله تعالى نعم العبد فيكون من باب عطف الجملة

الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما علي

حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو

الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره

في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد

وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله

تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راى لكنه في

الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهنا اوان

الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة

وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل
المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول
ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تادية
المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه
الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا
فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه
منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة
وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني اما ان يتوقف
عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة
انما هي من الفن الثالث كما بين هناك انشاء الله تعالى
ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود
في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه تعريف
العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها
تصريحا

قولــه

تصريحا ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى
فنكرها فقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى
الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي
المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما يساق اليه الكلام
ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية
العلوم الثلثة ووجه الاحتياج والمقدمة ماخوذة
من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى
تقدم ومقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة
حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة
من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع
بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين
مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران
اختلجوا في التفصي عنهما الى امرين احدهما بيان توقف

قوله

مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد

ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني

ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد

العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا

عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة و

البلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب

فالاولى ان يقتصر على تقرير ما ذكره في الكتاب

فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة و

الظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه و

خلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح

به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة في

النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة

وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران

اي الكلام

قوله

اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ

ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء

الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا

للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها

الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم

انه لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جاريا

على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال

على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا

بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي

التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف

والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي

جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة

القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في

تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها
تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى
اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد
والكلام والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد و
الكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا البلاغة يقال
عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى
الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة
للمتكلم بمعنى آخر ابتدأ اولا الى تقسيمها باعتبار
تعمان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يختص و
يليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد
ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك
بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة
على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك

قوله

على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا
يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس و
الذهب وغير ذلك فصح ان تقسيم الفصاحة والبلاغة
على هذا الوجه مما يوجد في كلام الناس لكنه اخذه من
اطلاقاتهم واعتباراتهم فح لا يتوجه الاعتراض على
قوله لما نجده في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به
بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى
ان يجاب عنه بان المراد الناس المعهودون ثم لما كانت
معرفة البلاغة موقوفة على تعريف الفصاحة لكونها
ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها وههنا
بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة
في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو

وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة

فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان

وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو

الهعخع بالخاء المعجمة في قول أعرابي سئل عن ناقته فقال

تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو

مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره أي ذوائبه

جمع غديرة والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق

مستشزرات أي مرتفعات إن روي بالكسر على لفظ

اسم الفاعل أو مرفوعات إن روي بالفتح استشزره رفعه

واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى إلى العلى وتضل

العقاص في مثنى ومرسل تضل أي تغيب و

العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر

والمثنى المفتول والمرسل خلاف المفتول يعني أن

ذوائبه

ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن شعره ينقسم

إلى عقاص ومثنى ومرسل فالأول يغيب في

الأخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم

أن منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة

التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من

المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة

ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لأن الراء

المهملة أيضا من المجهورة فيجب أن يكون مستشرف

أيضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف

المخصوصة قال ابن الأثير ليس التنافر بسبب بعد

المخارج وأن الانتقال من أحدهما إلى الآخر كالطفرة

ولا بسبب قربها فإن الانتقال من أحدهما إلى الآخر

كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج

كالجيش والشبحي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد
ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان
الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من
الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم و
ملح بل هنا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا
متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج
او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصرح بالتمثيل ولم
يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى
ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض
الاوهام من ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب
للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج
الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا

فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة و
ايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة
مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش
لان فصاحة الكلمات في تعريف فصاحة الكلام
فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم
فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع
مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لان ذلك
ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب
ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في
الكلام العربي ان يكون كل كلمة منها عربية كما اشترط
في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منها فصيحة فاين
هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة

عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير
فصيح بل كلمة والقول باشتمال القرآن على كلام غير
فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز
الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة
كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة
الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث
يبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا
واقرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط
من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي
تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم
تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله
في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق
البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون

ابهامه

ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال
ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا
عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية
ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج
في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مطولا و
مدققا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا
اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم
قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان
وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن و
سرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم
مفعول منه لاحتمال انهم لم يعتبروا على هذا الاستعمال
وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لا
يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب

الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سمج الله وجهه
اى حسّنه وقبّحه ثم انشد هنا المصراع لا يقال الغرابة
كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال
وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم
والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه
وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون
عذبة فلا يحسن تفسير الوحشية بل الوحشية قيد
زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما
ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل
بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في
كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي
يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس
استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب

قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على
العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل
شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في
النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح
ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ و
هو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على
السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك
مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال
ذلك فقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال
تفسير للوحشية فقط كونه مخلا بالفصاحة المتداولة
فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى
آخر فنمنع ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة
لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على

من باب علم وجعد قطط اي شديد الجعودة ورجل قطط الشعر ...

خلاف القوانين المستنبطة من تتبع لغة العرب اعني مفردات

الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال

في نحو قام والادغام في مد وغير ذلك مما يشتمل عليه

علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط

شعره والاجلل وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة

في اللغة فليس من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن

الواضع فهي في حكم المستثناة وكأنه قال القياس كذا الا

في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت

من المواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد

لله العلي الاجلل والقياس الاجل وقيل فصاحة المفرد

خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع من

سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ

من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذه النفس

٣ فقبل ايراده هو الكتاب ووروده تتميما للفائدة على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف في دفع الاعتراض خطيب اليمن كما نبهه به السوق لا عدم الاحتياج الى ذكره مطلقا

سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب

في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر

اللقب كريم الجرشى اى النفس شريف النسب فالاسم

مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي ابن ابي طالب

رضي الله عنه وارضيه واللقب مشهور بين الناس و

الاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح

معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة

بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكاكأتم و

افرنقعوا او جحيش والطخر وقد ذكرها هنا وجه اخر

الاول ان الكراهة الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر فلا

فلا يخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكر هذا القائل في بيان

هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ

ليس بصوت بل هو كيفية له كما عرف في موضعه وضعف

هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع

راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا

ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير

فصيح يستلذ في السمع اذا ادي بنغم متناسبة وصوت

طيب وليس بشئ للقطع باستكراه الجرشى دون النفس

سواء ادي بصوت حسن او غير وكذا جحيش مع دون

فحجة وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ

ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد

يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية

فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت

باختلاف المقامات كما سيجئ في الخاتمة ولفظ ضيزى

ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف

التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال

من الضمير

من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة

كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر

وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في

تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على

تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه صادق عليه

انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم

فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون

النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند

الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه

زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذا الصورة اعني ما

اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش و

تبعه ابن جنى لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل

واستشهد بقوله جزى ربه عنى عدى ابن حاتم جزاء

الكلاب العاويات وقد فعل وقوله ولما عصى اصحابه
مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع فمر فتيان النمير للنصك
المدلول عليه بالفعل اي وبالجزاء واصحاب العصيان
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل و امثال هذه
قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى
سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على
ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون
الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله
وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب
بمكان قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه ما هو دون
ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه و
الورى الواو للحال وهو مبتداء خبره معي واذا ما لمته
لمته وحدي اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما

يستحق

يستحق للمدح دون الملامة ونعني استعمال اذا و الفعل
الماضي هنا اعتبار لطيف في المصرع فان في امدحه ثقلا
لما بين الحاء والهاء من التقرب فلعله اراد ان فيه شيئا من
الثقل فاذا انضم اليه امدحه وهو ليهام ثبوت الدعوى
كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح
باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب الثاني تضاعف
ذلك الثقل وحصل التنافر لان مجرد امدحه غير فصيح و
الا فمثله واقع في التنزيل نحو فسبحه واعترض باشتمال
القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صح
بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي
تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه مع الجمع بين الحاء
والهاء خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر وقول
الا ان تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق

الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر وبين الحالتين بون بعيد

آخر فهو ان منشاء الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات
وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع
كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد
بالنسبة الى الكماة مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على
اللسان ضرورة انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي
كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول او
ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع
اما في النظم بان لا يكون تركيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني
بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب
صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين
فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها
شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد
حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى

فذلك

فذلك ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما
توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد
الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله
في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في
الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي
اعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي
ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا
ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر
اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف
والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم
المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا
نصب والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال
لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي خبره

وماقيل عين عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان
العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقاً في المعنى يظهر
بالتامل في قوله ليس مما تلم في الناس حيّ يقال بان ليس
حي يقال به مما تلم في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي
الناس خبر وحيّ يقال به بدل من مثله ففيه فصل بين البدل
والمبدل منه واما في الانتقال اى لا يكون الكلام ظاهر
الدلالة على المراد لخلل وقع في انتقال الذهن من المعنى
الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل
يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو
عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب اى تصب بالرفع هو الرواية الصحيحة المبني
عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم

عيناي

عيناى الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء
كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكابة والحزن واصاب
لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني الدهر و
اضحكني اى ساءني وسرني قال الحماسي ابكاني الدهر
ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطا في
الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح و
السرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى
بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على
مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل
بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباء ولهذا لا يصح
ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى
الله عينك وبقى سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا
لبن لها كانهما بخلتان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان

عيناً لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها الجمود فان
قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا
من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة
لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام و
استقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور
ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن
التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول
الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق
اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة
الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في
بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان و
الاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس
المقصود واني طالما كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل

الا الحزن

الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل
القرب والوصال كما طلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح و
السرور وههنا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد
الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي والحزن
الآن ليحصل في المستقبل الى السرور والفرح بالقرب
والوصل وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه
اكب عليه وكانه صار من تتمة الامر المطلوب ليظن الذهن
انه مطلوب به فيلاقي بعده ههنا هو المعنى المشهور فيما بين
القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاءه
عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف
والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها
عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا
بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق

والجرع غصته لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني
لا تسبب بذلك الى وصل يدوم و مسرة لا تزول فان
الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية
نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين
فى ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله
تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام
خلوصه مما ذكرنا ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشئ مرة
بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع
الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب و
تسعدني فى غمرة بعد غمرة سبوح
والمراد هنا الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح و
هو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث و
اراد بها فرسا حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري فى الماء

لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها
شواهد فاعل الظرف اعنى لها لاعتماده على الموصوف
والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات
شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافة مثل قوله اى ابن
بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة
حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت
شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى
الى حومة وهي معظم الشئ واضافة الى جندل وهي ارض
ذات حجارة فانت بمرأى من سعاد ومسمع
بمرأى من سعاد ومسمع اى بحيث تراك سعاد وتسمع
صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اى بحيث اراه و
اسمع قوله كذا فى الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار
وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد

حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة

كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم

ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم

قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات

المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء

كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خارة

ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم

من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس

ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد

المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب

وما أورده المص في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه

يجعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين

المتضايفين شيء غير مضاف كما في البيت الاول او غير مترتبة

كما

كما في الحديث مثالا لكثرة التكرار في تتابع الاضافات جميعا فانه اراد بتتابع الاضافات

ما في الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع

الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد

كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا

ان اوجبا ثقلا او شناعة فذاك والا فلا اخلال لهما بالفصاحة

كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم

نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده وقوله ونفس وما

سويها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم

ملكة هي قسم من مقولة الكيف ويرسم القدماء الكيف

بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة

والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار

عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقار الثابت في

المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال

الظاهر ان المراد بالتوقف المنفي هو توقف في حد ذاته على الغير ان بهذا القيد لاخراج الاعراض النسبية والعرض النسبي من حيث هو اي لا يمكن ان يتصور الا بواسطة غيره ان النسبة سواء كانت كسبية او بديهية لا يمكن تصورها بدون تصور المنتسبين ان تصورهما شرط لتصورها والشيء يمكن ان يوجد بدون سببه فمعنى قوله لا يتوقف تصوره على تصور غيره ان لا يتوقف تصوره على تصور السبب على سببه وح لا يرد ما يتوهم من خروج الكيفيات النظرية عن التعريف ان توقف الامر النظري على النظر انه والا لما جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك الا يرى ان هذا الامر قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص آخر وان المراد بالغير الامر الخارج عن التعريف الكيفيات المركبة فان الكيف بعضهم مما لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنه قبل يدخل في التعريف النسبة لان تصورها ليس موجبا لتصور امر خارج عنه المنتسبين لان تصور النسبة موقوف على تصور المنتسبين معلول دون موجب له ويخرج الكيفية التي يقتضي تصورها تصور غيرها كالعلم والقدرة وغيرهما فان تصورها موجبة لتصورات انها وتصور تلك الاعراض معلول لها كما في الاعراض النسبية هذا لكن الفرق بينهما بان تصورات تلك الكيفيات تصورات متعلقاتها وتصورات تلك الاعراض معلول لها مختص اجيب بانه لا خفاء في ذلك لان متعلق العلم مثلا هو اي الذات المتصفة بصفة المعلومية وللعلم جزء من هذا المفهوم وتصور الجزء علة لتصور الكل الكل لم تصور الجزء علة لتصور الكل لكنه علة ناقصة فلا يصح قوله تصوراتها موجبة لتصورات متعلقاتها نقل المعلوم يشتمل على جزئين احدهما صفة العلم والآخر الذات ولا خفاء في الجزء الثاني بل خفاء المعلوم بواسطة خفاء صفة فاذا صارت معلومة صار مفهوم المعلوم معلوما بالضرورة فتصوره موجب لتصوره قبل العرض ماخوذ في تعريف وتصوره موقوف على تصور الغير لان مفهوم العرض هو القائم بالغير وتصور هذا المفهوم موقوف على تصور اجيب بان العرض يجب ان يوخذ في تعريف الاعراض التي تحته لانه ليس لها ذاتيا لم ان لنا ان نمنع توقف والعرض على ذلك لجواز ان نعرف بقولنا ما لا يقوم بنفسه وعلى تقدير التسليم مفهوم الغير جزء من هذا المفهوم ويعرف ان المراد بالغير الامر الخارجي وايضا على تقدير ان يكون العرض ماخوذا في تعريف الكيف جاز ان لا يكون جنسا للانواع المندرجة تحته لكنه خلاف ما تقرر عندهم من ان المقولات اجناس عالية لما تحتها . باورد

وبالثاني والكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم
لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون
وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا
يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية
ان اختصت بذوات الانفس سمي كيفية نفسانية وح ان
كانت راسخة في النفس فتسمى ملكة وبه اشعار بان الفصاحة
من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من
غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله
يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى
فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده
بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له
ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده

في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقصد له بلفظ فصيح
ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصد للاستغراق
اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام
فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير
عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد
ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على
الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار
غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فقد قال بلفظ فصيح
دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب سهو
ظاهر فان قيل هذا التعريف غير مانع لصدقه على
الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار قلنا
لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب
القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما يستعمل

فيه الباء السببية **(والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال)**

المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى

ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية

ما هو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال

تقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له

ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى

الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف

المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من

التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني **(مع فصاحته)** اي مع

فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين **(وهو)** اي

مقتضى الحال **(مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة)** لان الحال و

المقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه

محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار

توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى

فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال

الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير

ذلك فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة

ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك و

اختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل

تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات

الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجيء اعتبارات تناسب

الحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او

بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول

فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او

مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر والى المسند

اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير

مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما

او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير

ذلك او الى المسند كذكره مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره

او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق

على ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما

الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة

في بابه وههنا حديث اجمالي يفصله علم المعاني اذا تمهد

هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذي يناسبه تنكير

المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق

الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام

اى تعلق المسند الى المفعول به

تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او نحو ما

او متعلقاته

يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند يباين مقام تاخيره

وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله ومقام كل

من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه

اي خلاف كل منها واما الفصل قوله ومقام الفصل يباين مقام

قوله اى خلاف كل منها بعد وجود التخالف بينهما فاندفع ما تحير فيه الناظرون من

الوصل لاحتياج احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع

القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل

والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل

مقام

قوله ومقام الايجاز يباين خلافه اي الاطناب والمساواة

لكونه غير مختص بجملة او جزئها او لانه باب عظيم كثير المباحث

وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الاطناب والايجاز

بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز

والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة و

خطاب

مقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع الغبي فان

مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات

الدقيقة

اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان

كتابخانه مجلس شوراى ملى

يذكر مع الغبي لفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس

معدة للاكتساب الآراء ويسمى هذه القوة الذهن وجودة

تهيؤها لتصور مايرد عليها من الغير الفطنة والغباوة

عدم الفطنة عما من شانه الفطنة فمقابل الغبي هو الفطن

ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صحبت

معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل

المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل

من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخرى ولكل من

ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع

وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له

مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام و

مع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام

آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في

حكمها فاية له مع المسند الشبي مقام ومع الفعلي مقام

آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام

فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد

وغيرذلك اعتبارات متناسبة وارتفاع شان الكلام

في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه

اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار

المناسب والمراد بالاعتبار المناسب هو الامر الذي اعتبره

المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب

البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله

واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ

ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة

الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن

الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان

وإلا لبطل احتمال الحصرين أي كلاهما وفيه نظر وأيضا

الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها

خارجة عن حد البلاغة **فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب**

للحال والمقام كالتأكيد والإطلاق وغيرهما مما عددنا

وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق

فالفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على أنه تفريع على ما

سبق ونتيجة له وبيان ذلك أنه قد علم مما تقدم أن

ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب

لا غير لأن إضافة المصدر يفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا

في الدار ومعلوم أن الكلام إنما يرتفع بالبلاغة وهي

مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان

أحديهما أن ليس ارتفاعه إلا بمطابقته للاعتبار المناسب

والثانية أن ليس ارتفاعه إلا بمطابقته لمقتضى الحال

فيجب أن يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا

قال

والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر ولهذا

اعنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه

الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم توخي معاني

النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام

وذلك لانه قد ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم

الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو

تعمل على قوانينه مثلا ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه

التي تراها مثل زيد منطلق والمنطلق زيد وزيد هو

المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان

تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا

خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا

او يسرع او هو يسرع او هو مسرع او قد اسرع الى غير

ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حسب ما

الكلام قد يتقنع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها

قوله وذلك لانه قد ذكر

تعليل على ان مراد الشيخ بالنظم الذي فسره بالتوخي المذكور معنى التطبيق فان قلت كيف يصح ذلك مع ان ما ذكره من معنى النظم
ليس الا تطبيق الكلام على اصل المعنى الذي هو المعنى الاول لا المعنى الثاني وذلك ان كلا من قوله فتعرف وتضع وغيره
عطف على تنظر وبيان لاصل المعنى لا على ان تضع كلامك والاجزم بتر النظم في قوله تضع وغيره قلت لعله اشار
بيان المعنى الثاني في جميع ما ذكره بقوله ثم ليست هذه المذكوره واكتفى بذكره في البعض اعتمادا على الفهم فان قلت
قد ذكروا ان هذه معان ثوان فكيف يكون بيانا للمعنى لاصل المعنى وذلك انهم قالوا اما تقييد الفعل بالشرط
فلما ذكر كان نكرمني فللاعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته من التفصيل وقد بين ذلك في علم
النحو اما تعريف المسند اليه باللام فللاشارة الى معهود او الى نفس الحقيقة الى غير ذلك قلت قد اورد الشارح في
مباحث اسم الاشارة سوالا وهو ان كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع
واللغة فلا ينبغي ان يتعلق بنظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد ثم اجاب عنه بان مثل
هذا كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه
من حيث ان ذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو
زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان فعلى
هذا ينظر اللغة في ان مثلا من حيث انه للتردد وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان التردد
يؤتى بان وهو زائد على اصل المراد الذي هو معنى الشرط اعني لزوم شيء لشيء وقس على ذلك
غيره هذا واعترض عليه الشريف المحقق بانهم اذا ارادوا بالزائد على اصل المراد الزائد
على المعنى الاصلي الوضعي للفظ الذي عبر عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن ان
يعبر به في هذا المقام فالاشكال باق غير مندفع منهم اصلاه حضرت علوي قدس سره

ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد
كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلًّا من ذلك في
خاص معناه نحو أنْ تأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الا
الاستقبال وبانْ فيما يتردّد بين ان يكون وبين ان لا يكون
وباذا فيما علم بانه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف
موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع
الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار
والاضمار فتصيب لكلٍّ من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة
وعلى ما ينبغي له ثم ليست هذه الامور المذكورة من
التعريف والتنكير والتقديم والتاخير واجبة للالفاظ
انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني و
الاغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها من

بعض واستعمال بعضها مع بعض فربّ تنكير مثلا له مزية
في لفظة وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة
منكرة في بيت آخر قبيحة والى هنا اشار المص بقوله فالبلاغة
صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت
بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام
بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن
مطابقة الكلام لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث
انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادة
المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير
مطابق له ضرورة ان هذا المعنى عند التركيب انما
يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام
وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما
لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف

في قوله تعالى قليلاً ما تشكرون اي في كثير من الاحيان
يسمى ذلك اي الوصف المذكور فصاحة ايضاً كما يسمى بلاغة و
في هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة
راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ
نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان
المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي
والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة
فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين
الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به
وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها
باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد
انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة

من غير اعتبار التركيب فح لا تناقض لتغاير محلي
النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكانه لم يتصفح
دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ
فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين
احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها
الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل
ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البلاغة والبراعة والبيان
وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها
عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح و
انما النزاع في ان منشاء هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ
ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام
الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي
يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى

بين الخاصة والعامة وكنت انا احمل كلامه على هذا بل

يعقل لنا بابصارنا فكما ان تَبَيُّن انسان من انسان يكون

دفع لما يتوهم من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولك وهم يريدون الصورة

دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان
اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على
ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها
اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو
ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة
اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في
الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في
المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها
او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني
يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من
صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني
الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسُوّي فيها

بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل
هو يصرح به مرارًا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ
ولم يكن لترتيبها المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق
تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم
بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل
على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي
دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لم يجعلوها اوصافا
للمعاني مطلقا الخ انها صفات للمعاني الاول المفهومة
اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها فيما
بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي
حدثت في المعنى بالخاصية التي تجدد ذلك فيه وقولنا
صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه
بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون

دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعاني

فان قيل لا شك ان المعاني الاول المفهومة بحسب اللغة هي التي يسمى في علم النحو اصل المعنى وهي ليست مما يستحق الالفاظ من اجلها بالفصاحة وان كان التركيب اخرجها عن حكم العدم ولهذا ههنا منزلة اصوات والتي يستحق ان يوصف الالفاظ لاجلها بالفصاحة انما هي المعاني الثواني التي هي الكيفيات ... اراد بالمعاني الاول هذه المعاني الثواني لان المعاني الاول التي يسمى في النحو اصل المعنى في حكم العدم في هذا الفن فالمعاني في الحقيقة ثمة كذا قيل واقول على تقدير ان يراد بالمعاني الاول المدلولات اللغوية ... ايضا فان الشيخ يقول الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة انما هي في ... وهذا امر لا سترة فيه اذ لا ريب في ان الخواص والمزايا التي بها يحصل البلاغة انما يعتبر في ... ثم ان كلام الشيخ يشعر تارة بانها هي الخصوصيات والكيفيات كما ذكره هذا القائل وتارة بالمعاني اللغوية فمما يدل في كلامه على انها الخصوصيات والكيفيات قوله لما فهم انها صفات الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات الخ ومما يدل على انها المعاني اللغوية هو الذي يدل بلفظ على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان وكلام الشارح ايضا في الحاشية المنقولة عنه في هذا صحيح في هذا وفي كلامه في شرح المفتاح ايضا حيث قال ما عليه المحققون من علماء المعاني وقد بالغ في تحقيقه الشيخ الخواص والمزايا وما يقع به التفاضل ويتعلق به الاعجاز يعتبر اولا وبالذات في المعاني الاول التي يدل عليها بالالفاظ ثم يتبعها في الالفاظ حتى يكون مرجع البلاغة ومنشاؤها وكل ما يوصف به الكلام في باب الفضيلة الى ترتيب المعاني وتصويرها بالصور المختلفة والكيفيات المتمايزة وبالجملة فكلام الشيخ لا يخلو عن اضطراب فسواء حمل المعاني الاول على المعاني اللغوية او الكيفيات او الخصوصيات لا بد من تاويل كلامه ه ابو القاسم سمرقندي رحمه الله تعالى

الثواني التي جعلت مطرحة في الطريق وسوى فيها

بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك يوجد بين
المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك
الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة في ذلك وليس العبارة
من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول
الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا تنبيه
مما ذكره الشيخ ثم انه شدد الانكار على من زعم ان الفصاحة
من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال
سببا الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشي في نفسه
وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا
ان معنى الفصاحة التي يجب للفظ لا من اجل شي يدخل في
النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من
اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان تكون
مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر

التنكير

ايهام

الاعجاز

الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو
الاصل والعمدة وجماع توهمهم في الشبهة انه لم يسمع
عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة
التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في
المعاني دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ
على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان
يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي
للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كما في
الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في
بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته
فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع
الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن
اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية

فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار
اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا الفن الا ان هذا الكلام
يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاعتبارات
في كيفيتها او رعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر
ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
ممنوع كيف وكثير من مهرة هذا الفن لا يقدرون
على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب
منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز
وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه
انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف
الاعلى الذي ينتهي البلاغة اليه فالمناسب ان يجعل ذلك
حقيقيا كانها غاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل الحاصل ان
الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب

منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان
يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه فالمراد
ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية
وكلاهما من الاعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من
اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو
هو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني
فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى
مرتبة اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز و
الاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله
تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه
وبلاغته فكان بعضها بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا
عنه يمكن معارضته وبعضه بين النوم واليقظة ان

قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز

وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كما في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته هو في نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز **واسفل وهو ما** اي طرف للبلاغة اذا **غير الكلام** عنه **الى ما دونه** اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل **التحق الكلام** وان كان صحيح الاعراب **عند البلغاء** باصوات **الحيوانات** تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير

قوله وهما النمط الخ قال بعض الفضلاء ان هذا الوجه مع كونه خلاف الظاهر لان الظاهر عطف ما يقرب منه على حد الاعجاز وكون المقصود تعيين الطرف الاعلى كما ان ما ذكره بعد الطرف الاعلى اسفل تعيين الطرف الاسفل بيان لحد الاعجاز بما يتوقف على معرفته لان ما يقرب منه يعني بما لا يمكن معارضته ولا معنى لحد الاعجاز الا ما لا يمكن معارضته وقد اعتذر هو نفسه بان هذا الهام بين النوم واليقظة اقول كونه خلاف ظاهر اللفظ مسلم ولهذا تفطن المحقق بعد امعان النظر واما انه بيان لحد الاعجاز بما يتوقف على معرفته فغير مسلم لان هذا ليس بيانا لحد الاعجاز بل بيانا للطرف الاعلى وحكما عليه بانه مع ما يقرب كلاهما داخل في حد الاعجاز وكانه امر معلوم يحكم به على امر آخر على انه لو كان بيانا لحد الاعجاز كان بيانا لما صدق عليه حد الاعجاز وان حد الاعجاز له فردان الاعلى وما يقرب من الاعلى وتوقف مفهوم ما يقرب من الاعلى على مفهوم حد الاعجاز لا ينافي توقف معرفة فرده على ما يصدق عليه مفهوم القريب من الاعلى ولا يخفى على من له ادنى انصاف ان في امثال هذا المقام الذي بلغ امر التوجيه الى غاية العطف من الدقة وكان يستحق ان يدعى لمثل المحقق ويتحسن ويثنى عليه ايراد التعريض والتشنيع على مثل المدعي دال على انه كان غاية في العصبية وسوء الانصاف نعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا والحمد لله على ما وفقنا لقبول الحق والصواب

قوله وهما النمط الخ

قيل هذا التوجيه ايضا غير صحيح لان المراد بالاعلى ان كان هو الاعلى الحقيقي فالوجه ان يذكر في تفسير نهاية الاعجاز لا حد الاعجاز اذ جعل اضافة بيانية لا يقال الاعجاز ليس محمولا على الاعلى فقط بل عليه وعلى ما يقرب منه وهما الاعجاز لا نهايته لانا نقول التعريف ينبغي ان يكون مساويا للمعرف والاعجاز اعم من الاعلى وما يقرب منه لان له افرادا اخر غيرهما وان كان الاعلى النوعي فلا وجه لحمل حد الاعجاز عليه لان القريب من الاعجاز ليس باعجاز قلت لا نسلم ان قوله وهو حد الاعجاز تعريف ولهذا شارك مع الاعلى ما يقرب منه واثبت لهما حكم الاعجاز اذ لا يجمع شيئان مختلفان في تعريف واحد ولو سلم فاراد بقوله وما يقرب جميع الاشياء التي لا يمكن معارضته كما يدل عليه قوله مما لا يمكن معارضته فلا يكون الاعجاز اعم قيل فليخرج مثل ذلك في التوجيه الاول حتى يصير المعنى ان الاعلى النوعي هو نهاية الاعجاز وما يقرب منها من الاشياء التي لا يمكن معارضته قلت الظاهر ان قوله وهو حد الاعجاز على التوجيه تعريف ولا يجوز ان يقع الجزئي تعريفا ومع قطع النظر عنه لا يحسن ذلك اذ جعل الجزئي الذي في غاية البعد عن نهاية الاعجاز قريبا منها باعتبار انه مشارك لها في هذا المفهوم في غاية السماجة

مولانا مرزاجان

من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل
المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها
اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة
الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث
الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع
وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي
خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه
الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة
وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما
يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي
من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها
على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد

لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار

مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب

المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة

وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف و

النحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ

كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في

تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا

وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب

ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق و

الكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان

ويتحصلان ذلك الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى

المراد والا لربما ادي المعنى المراد بكلام فلا يكون بليغا لما

من تعريف البلاغة والى تميز الكلام الفصيح من غيره والا

لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا

يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة

مع الفصاحة ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غيره

تميز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت

قد يفسر مرجع البلاغة بالعلم الغاية لها والغرض منها فهل له

وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة

الكلام على ما صرح به المصنف يكون المعنى ان الغرض من

كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز

عن الخطاء في اداء المقصود وتميز الكلام الفصيح من غيره

وفساده ظاهر واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف

ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما

علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين

او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها

فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين
الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين
الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة
بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا
لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني
اي التمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام
فصيح وذلك غير فصيح فهو لان مركبا اجزاؤه تمييز السالم
من الغرابة عن غيره اي معرفة انّ هذا سالم من الغرابة
دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة
عن غيره اي معرفة ان هذا سالم عن المخالفة وهكذا جميع
اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن
غيره يبين في علم اللغة اذ به ان في تكاكاتم ومسرنجا غرابة
بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة في

لحال جمعا من المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما
يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها
تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس
عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز
الفصيح من غيره منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة
كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره والمراد ب
متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد
تطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة
القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او
يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا
متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين
في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي

المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم
عن التعقيد المعنوي عن غيره فالغرض من هذا الكلام
تعيين ما يتبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس
ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا
مما ترجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية
وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد
فمست الحاجة الى علم به يحترز من الخطاء وعلم به يحترز
عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني
والبيان وسموهما علم البلاغة لما كان مزيد اختصاص
لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني
الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين
الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول
المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو

الاحتراز

الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن
التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر
في علمي المعاني والبيان ولما كانت البلاغة ترجع الى غيرها
من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال
الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر
فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به
وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها المختصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير
من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم
المعاني والاخرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلثة
علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم
الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة
المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد

في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فقيد
زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على
المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشارة الى
تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون الطالب على
بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة
وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن
حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه
ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع
وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر
بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا
ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول
مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها و
ممارستها قوة يتمكن من استحضارها والالتفات اليها

وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولهذا قالوا وجه
الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك لا يقال
اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله
حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية
هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها
ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه
كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي
او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله
دون علمته وايضا المعرفة يقال للادراك المسبوق
بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل
بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك
ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين
ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى

على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف باحوال
اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه
ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا
ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان
وجود ما لا نهاية له محال لانها غير متناهية او البعض
الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة
عليه وكذا اما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم
حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف
مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له
من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك
ووصف الاحوال بقوله التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال

والادغام

والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد
منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من
التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة
وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه
الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
اذ لولا اعتبار هذه الحيثية لكان لزم ان يكون علم المعاني
عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى
التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهنا او
لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا
التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا
وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث
عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او

استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال
اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي
بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يصح
عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او
الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا
تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى
الحال الا تلك الاحوال بعينها هو التاكيد والذكر و
الحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى
الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام
يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى
مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم
يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه

صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم
انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه
وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف منه المسند اليه
فظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا
الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد
ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او
غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي
مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة
احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب
المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في
الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا

تعريف شيء من العلوم به وعن الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب
البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء و
نحاة في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة
على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي
بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز و
الكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان
اراد غيرها فليبينه ولجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع
المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم
تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء
حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم

المعاني

المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني
بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب
البلغاء بان المراد بها تراكيب الموصوفين بالبلاغة و
معرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور
اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا
بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى
المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف
فقهاء البلدة فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرفوا ان الفقه
علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها
التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله توفية
خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث
يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام
الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان

قوله ٢

المخاطب شاكا او منكرا ووالله انه لقائم فيما اذا كان مصرا و
زيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك
او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر الى غيره
ذلك فتوفيته حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما
هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى
توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا
لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب
ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تأدية المعنى و
كذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
اذ لا معنى له الا ان يكون المتكلم بحيث يورد كل تشبيه و
مجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه
يعرف تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا المعنى

في غاية

قوله ١

في غاية الحسن ونهاية اللطف والعجب من المصنف وغيره
كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا
بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء
فعرفوا الشيء بنفسه ومفاسد قلة التأمل مما يضيق عن
الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني
انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى
الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب
انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق
علم المعاني على كل باب فظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم
عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان
الانحصار في الثمانية الآتي خارج عن المقصود احوال
الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند احوال
متعلقات الفعل القصر الانشاء السابع الفصل والوصل

الايجاز بعد الاطناب والمساواة فاما الحصر فيها فلان الكلام

اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين

الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة

او لا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا

المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة

ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت

عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات

فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي

ان يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية

تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا

ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما

ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم

يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا

في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند و

اسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في

معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو

ذلك وهنا لا وجه لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد

له مما ذكر وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من

الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت

باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ

اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على

ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا

فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون

بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان

جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه

انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي

ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق ويجعل كل منها
بابا براسه والا فتقول كل من المسند اليه والمسند مقدم
او موخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل
كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا
بالترديد بين النفي والاثبات ففساد كلامه اكثر واظهر
فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة
هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة
اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا
ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة للمسند اليه والمسند ثم
لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرت
ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من
احوال الجملة ما له مزيد شرف وهو به زيادة اهتمام
وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال

الجملة

الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل
يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا
سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء و
لما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشا
بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسمى هذا البحث
بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله او لا تطابقه
قد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة
تطابقه فالخبر على هذا المعنى الكلام المخبر به كما في قولهم
الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى
الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به
بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب
يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة

الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها فالخبر عن
الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا
على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم
اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى
ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة
حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات
والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون
لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع
بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين
اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع
قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما
نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن
فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من

قوله

الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين او
سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام
للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به
الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير
هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت
الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل
في الحال بهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة
من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين
قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر
متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك
الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة
الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع

وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
خطاء فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله
السماء فوقنا غير معتقد كذب والمراد في قوله ولو خطأ للحال
وقيل لكنه للعطف اى لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو
حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم
جازم يقبله والظن وهو حكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم
والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم
بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد
لان الشك عبارة عن تساوى الطرفين والتردد بينهما من
غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة
اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة
للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون

صادقا

صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور
كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق
للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها و
ذهنه لم يحكم بشئ من النفى والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة
الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر
لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في
الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول
الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في
قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان
الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا
الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها

قوله

المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه
خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب و
خلوص الاعتقاد بشهادة إنّ واللام والجملة الاسمية ولا
شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين
يقولون بافواههم ما ليس فى قلوبهم وما قيل انه راجع الى
قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشئ
لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون فى
تسميتها اى فى تسمية هذا الاخبار الخالى عن المواطاة شهادة
لان المواطاة مشروطة فى الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا
يكون غلطا فى اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شئ بشئ
ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة فى مطلق
الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين

ثم الجواب

ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود
به اى المعنى انهم لكاذبون فى المشهود به اعنى فى قولهم
انك لرسول الله لكن لا فى الواقع بل فى زعمهم الفاسد
واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع
فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق فى نفس الامر لوجود
المطابقة فيه فلينامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون
الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان
الجواب الحقيقى منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك
لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا
وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب
راجعا الى الحلف لمنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا
تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله

لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في
غزاة فسمعت عبد الله بن أبي بن سلول يقول لا تنفقوا على
من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا
من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي
فذكره للنبي عليه السلام الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا
انهم ما قالوا فكذبني رسول الله عليه السلام وصدقه
فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي
عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله عليه السلام ومقتك
فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي عليه
السلام فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد والجاحظ انكر
انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق
كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد
انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة

اقسام

اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد
انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد
انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده
صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق
وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع
اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر
للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع و
الاعتقاد حينئذ وغيرهما من الاربعة الباقية اعني
المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد و
عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس
بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل
منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر

فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام
وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب و
استدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام
به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر
والنشر في الافتراء والاخبار حالة الجنة على سبيل منع
الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اى الاخبار حال الجنة غير
الكذب لانه قسيمه اى لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى
أكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره
وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اى الصدق فقد
اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل
عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر
وايضا لا دلالة لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام صدق
بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون

كلامه

كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب
وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون
من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم
وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه
لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء
لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق دليلا
على عدم كونه صادقا بل عدم ارادتهم كونه صادقا على ما
قررنا فالفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي
معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء
بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب
عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل
لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر
الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد

ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء
اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة
فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف
الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى
ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لا قصد
له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصر في كونه خبرا
كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا
قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال
العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية
الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام
ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما
واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم
ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري

في غيره

في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد
الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم
انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه
ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد
انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما
في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب
اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا
فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد
الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة
في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان
الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم
بها اوصاف قبل العلم فظهر الفرق ان النسبة المعلومة
من حيث هي معلومة لا يحتمل الصدق والكذب وجهل

وظاهر

المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج من عدم
الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار
لا يخرج عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة ثم الصدق
والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم
اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك على المركب
الغير التام مخالف لما هو العهدة في تفسير الالفاظ عن
اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او
ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم
احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه هذا اولى
واما تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي
عنه كما في المفتاح ففيه نظر للقطع بان المسند اليه والمسند
من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتناء باحاث الخبر

لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور
بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه
يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام
لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او
نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كا
كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك او زيادة اداة ثم قدم
بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع
ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث
عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا
وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم
يسند احد اللفظين الى الآخر لم يصير احدهما مسندا اليه
والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين
ولا بحث لنا عنها ولا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد

الاخبار والاعلام لا لمن يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا
ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة
الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب
اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس
تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر
ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام
رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا اظهارا للضعف
والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من
المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم
ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا
لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان يحصى وكفاك
شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي

هم قتلوا أميم أخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار
لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره
افادة المخاطب اما الحكم كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه
قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم هنا وقوع النسبة
مثلا مجردا لما يقطع بظهوره انه ليس قصد المخبر افادة
انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد
هنا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه
لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول
الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه
في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما
وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما
اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادتها العلم
بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب

لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينئذ
لا يتحقق الكذب اصلا ولا يلزم التناقض عند الاخبار
بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشئ
لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت
المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا
فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان
قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك
اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال
عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول
سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم با
بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا
دائما فلم يصح قولهم مفهوم زيد قائم كونه صادقا ولا
التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين ليس بقائم تناقض

لامتناع

لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض
المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا
يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل
هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من
حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ
ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته
فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها
اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة
الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا
تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم
الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه
يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم

فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما
به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد كونه عالما به
من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة
في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هو استفادة
السامع من الخبر الحكم ولازمها هو استفادة ترضيه ان
المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف
في الايضاح في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا
يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم
بهذا الحكم من نفسه عند حصول العلم الاول وهو
علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم
حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل
بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم
لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه فحصول العلم

يوجب

يوجب حصول هذا الحكم في ذهنه ضرورة وان لم
يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان
علة حصول سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان
حصولها انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله
لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني
بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني
منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه
عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا
قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول
الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية ح يكون تسمية
هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد
من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا
ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا

قوله

انا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به

تحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل

او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا

فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم

حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع

الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو حاصل

وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو الحكم

ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم

يعلم لكن هذا يأبى تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن

اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه

علمه فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضر الخبر مشاهدا اياه

فانه يحصل العلم الثاني دون الاول فههنا يتم مقصودنا

فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز

ان يكون

قوله

ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا

قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد

الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه

وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل

المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة

الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم

جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم

هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة

واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين

يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال

ومثله هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظائره

كثيرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت

فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له

في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا

يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على

سبيل التوكيد القسمي واخره بنفيه عنهم حيث لم يعملوا
بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم
من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لا
لاعتبارات خطابية كالآتي من امثلة تنزيل العالم
بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله
لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم به فلا يمنعون و
هنا هو الخبر الملقى اليهم كان هنا كلام يلوح عليه اثر
الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الاية خبر ألقى
اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه
وسلم واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو
ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم
اشار الى زيادة التعميم فان وجود الشيء سواء كان هو
العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي و

قوله

الاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت
واذا كان قصد المخبر ما ذكره فينبغي ان يقتصر من
التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى
تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم
والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها
ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما
سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد
فيه لان الخلو من التردد ضرورة ان التردد في الحكم
يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى
انك تقول ان زيدا في الدار لمن تردد في انه هل هو فيها
ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني
والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغني على لفظ المبني
للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة

قوله

وتكريرها ونون التأكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه
وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اى فى الحكم
طالبا له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال الشيخ فى دلائل
الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن
يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه
به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدى
الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح فى جواب كيف زيد وفى
الدار فى جواب اين زيد حتى تقول انه صالح وانه فى
الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم
حاكما بخلافه وجب توكيده اى الحكم بحسب الانكار
قوة وضعفا فكلما ازداد فى الانكار زيد فى التأكيد كما
قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا
فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية

الجملة

قوله

الجملة وفى المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون
مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين
فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن
من شىء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام
على وجه ظنوهم اصحاب وحى ورسلا من الله بناء على ان
الرسالة من رسول الله رسالة من الله وكذا فى اذ ارسلنا
اليهم فعدلوا فى نفى الرسالة عن التصريح الى الكناية التى
هى ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر
لا يكون رسول الله ولا للبشرية فى اعتقادهم اثباتا فى
الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اى
الرسل الثلاثة مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب
للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب فى المرة
الاولى منهم اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اي

الى اصحابه بالقرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون و
يحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اى قويناهما برسول ثالث
وهو يونس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا
والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها
اى الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية
بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار
في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من
مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى
الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى
الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر مع هذا كذا
الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر
لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي
ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فح يكون

بينهما

قوله

بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على
وفق مقتضى الظاهر الحال لان المقتضي لترك التاكيد
هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من
كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على
خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام
على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ
لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه و
كثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اى حينا كثيرا او
اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى على خلاف مقتضى
الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا
بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر
قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى
غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى يشير اليه

قوله

فيستشرف غير السائل له اي المخبر يعني ينظر اليه يقال

استشرف الشئ اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق

الحاجب كالمستظل من الشمس استشرافا المتردد الطالب

نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح

في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك

فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك

باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا

محكوما عليهم بالاغراق فقيل انهم مغرقون

وجاء الكلام المفتتح بالتاكيد وان لم يكن هناك اشارة

ما الى جنس الخبر حتى كان النفس اليقظى والفهم

المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا الى شخص الحقيقة

الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس

لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم

ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم

غير ذلك

قوله

غير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في

التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات

لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه

وتغني غناء الفاء وتجعل غير المنكر اذا لاح اي ظهر

عليه اي على غير المنكر شئ من امارات الانكار نحو قول

حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا

على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ

فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح

على العرض من غير التفات وتهيئ امارة انه يعتقد ان لا

رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر

وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح

مؤكدا بان وفي للظرف والتكلم كما لا ينكر كثير تماديهم في الغفلة

فلا اعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار وتجعل المنكر كغير

لكنكر اذا كان معه اى مع المنكر ما ان تامله اى شيء من
الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن
الانكار ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او
محسوسا عنده كما تقول للمنكر الاسلام الاسلام حق
من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد
صلى الله عليه وسلم لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار
وقد تذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا
فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل
لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما
ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم
به لكثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء
منزلة عدمه على ما يزيله فالجواب عن الاول انه ما نفي
الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين فكيف له

تاويلين

تاويلين احدهما ما ذكر في السوال وهو انه جعل الريب
كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن
فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه نفي الريب عنه
بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع
الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان
بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي
ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره
كثير من الاشقياء فينبغي ان يوكد لكن ترك تاكيده لانهم
جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الا
نكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على
نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في
بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي و
وزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا التوهم

قوله

السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور
في دلائل الاعجاز ما يؤكد السوال وهو انه قال لا ريب فيه
بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة
تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك
الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب
المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم
البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشي لينتقل عنه الى ملزومه
فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه
بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق
منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت
فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما
يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا
قولك للمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية

عن انك

عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة
من هو خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان
سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما
ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب
اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده
اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع
البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال كانه قيل كيف
ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه
الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم
السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته و
ندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي و
يحوجه الى السوال من بيان كيفيته وبيان صدقه فيسيق
الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفيته

بيان المتبرئة الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي
ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من
قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه اشار الى التعميم
دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من
التجريد عن المؤكدات بحسب الانكار في الانكاري والامثلة
منه ظاهرة وكثيرا ما يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى
الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لابد من التنبيه
عليه وهو انه لا ينحصر فائدة انّ في تاكيد الحكم نفيا
لشك او رد انكار ولا يجب في كل كلام مؤكد بان يكون
الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن
التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل انّ للدلالة
على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك
للشيء وهو بمرأى ومسمع منا المخاطب انه كان من الامر

ماترى

ماترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي
كذبون ومن خصائصها ان في ضمير الشان معها حسنا
ليس بدونها بل لا يصلح بدونها نحو انه من يتق ويصبر
الاية وانه من يعمل سوءا الاية وانه لا يفلح الكافرون
ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء
ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة
تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى
لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا و
ان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن
الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم
المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير
معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل منه على لفظ
التوكيد فيؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا
قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما
خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما
لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم او
حديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث
والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على
لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار
عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق ورغبة
ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة
للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب
ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل
وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله فاراد
ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر

على وفق

قوله

على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك
منكرا لمطابقة ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين
لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما
اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام
والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتأمل واستخرج من
امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان
خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير
لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية ولم
يقل اما حقيقة واما مجاز لان الاسناد ما ليس بحقيقة
ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا
الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز و
بعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد
دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح في قول

واعلم اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او
مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولها
لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان
تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في
محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو
العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل
بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير
خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب
فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب
دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد
ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان
اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز
العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه

قلنا

قلنا فيه زعما انه داخل في تعريف علم المعاني دون
البيان وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في
التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر
لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من
حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان
البحث في الحقيقة والمجاز عقليين كانا او لغويين ليس من
هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا لكا
ن الحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او
المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كا
كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه
فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء
هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما

قوله ٢

بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بنى له نحو
ضُرِبَ زيد عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو
نحو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند
المتكلم متعلق بالظرف اعنى له وهذا لم يدخل فيه ما
يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقى خارجا عنه ما لا
يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله
فى الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اى الى ما يكون
الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه
ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على
انه غير ما هو له فى اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم
به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله
او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا
كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما

يكون

يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما
يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله
البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل
انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول
المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق
الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال
الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر وان
لم يكن كذلك فى الحقيقة وهذا المثال غير مذكور
فى المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء
زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون
المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم فى
الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته
وقصده وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما

قوله

انما كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فاخرج لم يتعين
كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون
المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم
انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون
اسناده الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في
الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة
عقلية بل ان كان للملابسة يكون مجازا والا فهو من
قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل
ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف
الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم
يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء
على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم

من الحكم

قوله

من الحكم فيه لامرين الاول انه جعلها صفة للكلام و
المصنف للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس
المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه
لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة
وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على
ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه
فتعريفا المصنف غير منعكس لخروج عنه الثالث انه
غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء
يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر
والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على
انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لانه لا يلتفت اليه في
التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان
قوله هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون

عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على انتفائه
اظهر لعدم الاطلاع على السرائر فلقائل ان يقول تعريف
المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو
قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول
بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز
فقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون
المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا
يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار
افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول و
كلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح
الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف

فيه

فيه انه لو كان قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراده
وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى
فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهنا
اسناد الى المبتداء والاسناد الى المبتداء عنده ليس بحقيقة
ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما
قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام
والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر
فان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو
له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي
نحو ما صام يومه وما نام ليله قال الشاعر فنمت وما ليل
المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان
يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له

معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم

في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن

النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له

لان النفي فرع الاثبات والاسناد في قام زيد الى ما هو له

فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف

الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون

مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاء ان مثل

ليصم نهارك صائم وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل

ومنه اي الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا

في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل

او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي

يكون ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل

وغير المفعول به فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناد

وحقيقة

و حقيقة قولك تاولنا الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه

من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقلانية

اولت وتاولت فعلت وتفعلت من ال الامر الى كذا يؤول

اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلايل الاعجاز و

حاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون

الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله

اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض و

مرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر و

الزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه و

الحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل

اذا كان مبنيا له

او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به

يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له و الى المفعول به

اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له

يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل

قوله

اما المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير
المفعول فى المبنى للمفعول للملابسة يعنى لاجل ان ذلك
الغير يتلابس بما هو له فى ملابسة الفعل مجاز فهذا استعير
الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة كما
استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجرأة ولا
مجاز ولا استعارة فى شيء من طرفى الاسناد وانما الغرض
تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال
فى دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود
الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكأن والكاف و
نحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم حين
اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل
قولنا شبهوا ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض
بيان تقدير قدروه فى نفوسهم وجهة راعوها فى اعطاء

ماحكم

ما حكمه ليس فى الفعل كقولهم فى عيشة راضية فيما
بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية و
سيل مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت
الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر فى المصدر
والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على
لفظ المصدر فالاولى ان يمثل فهو بمعنى المفعول لا بمعنى
التأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته
ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا
من لفظ الشيء الذى يريدون المبالغة فى وصفه ما
يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم
ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم
فى الزمان ونهر جار فى المكان وبنى الامير المدينة فى
السبب الآمر وضربه التأديب فى السبب الغائى ومثله يوم

يقوم الحسبا باي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه
للاسناد المجازي اسنان احدهما وصف الفاعل او
المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال و
ادبار على ما مر والثاني وصف الشئ بوصف محدثه و
صاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان
المبنى للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول
الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله
مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول
الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه
ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه
فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب
الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم انما هو المعذب
فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر

ان هنا

قوله

اي الضلال والعذاب

اي البعيد والاليم

ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن
الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة
وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة
حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذا
الاصل هو الحكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في
ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعو
بواسطة فتامل وقس عليه نظائره والمعتبر عند
صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله
الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شئ
يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولكن تجعل امثال
هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق
المجاز العقلي على ما لا يتمله هذا التعريف من نحو قوله

تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقولنا اعجبني
انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا
تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت
النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية
فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة
الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه
ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان
يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف
اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما انه
تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار
ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل
عليه الكلام صريحا او يكون مستلزما له كما في هذه
الاضافة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين

والليلة

والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل
الفاعل المجازي تميزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا
واضل سبيلا لان التميز في الاصل فاعل فتدبر فانه
بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا
كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سلب الهموم
انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة
بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وفيه ولا تقنص
المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي و
المصنف وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من
قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا ان الانبات من
الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع
لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب
المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع

ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت
اي سر في بيان فايدة هذا القيد هنا من عادته في
هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج قول الجاهل
دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجها جميعا
قلنا السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه
الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم دون ما عند
العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع
البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة نفسه
اذ ليس في العقل امتناع ان يكسوا الخليفة نفسه الكعبة
ما غافلك بضرب من التأول المحترز به عن الكذب و
اعترض المصنف عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر
لخروجه بقوله بضرب من التأول ولا بطلان عكسه
بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل لا ما يقتضيه العقل
خلاف ما في نفس الامر لان
معنى ما عند العقلاء

ويرتضيه

قوله

ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا
الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار هنا الى ان
التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم
من صاحب المفتاح بل يخرج قول الجاهل وللقائل ان
ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل والقائل
ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده
وثبت هنا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب
فلا يجوز التعبير به عنه وحينئذ يندفع الاعتراض
الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على
قيدين يتفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في
فائدة اخرى يكون حصولها من احد مما قصدا ومن
الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل
يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبضرب من

قوله

التأول ولكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في
الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان
الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله
لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح
المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من
تقرير كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند
العقل وفي نفس الامر وحينئذ يرد عليه نحو قول
الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل و
خلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بالتأويل و
القصد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له
في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان
اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة
فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند

المتكلم

قوله

للمتكلم في الظاهر وصار قوله بتأول ضايعا واسناد
اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد
الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق
عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني في الواقع
او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وحينئذ يدخل
قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكونها من الاسناد فيه
الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير
ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعا بقوله بتأول وبقي
التعريف سالما يخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه قول
الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال
بالتأول لكونه اسنادا الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا
نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر
انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول

الموحد ابنتا الله البقل بتاول عند اخفاء حاله من الدهري
واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب
لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام
لا يتحقق عنده الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف
يجوز ان يراد من غير ما هو له اعم من ان يكون في
الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق
بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من
عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه
قد بينا ان الفساد انما ينشاء من ارادة الخاص بخصوصه
ولا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام
يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج
عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اي
الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة

ومرّ العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى
الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن
ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول فيه حينئذ بل حمل
على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل
بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد
ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار
تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رات راسي كراس الاصلع
ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع
في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي
الاساس جذب الشهر اي مضت عامته ابطئي او اسرعي حال
من الليالي ذلك فيها ويجوز ان يكون منقطعا عن الاول
اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي

بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل
عقيبه اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى
ابا النجم او شعر راسه قيل الله اى امره وارادته للشمس
اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد
ان الفعل لله تعالى وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني
فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان
او سبب واقسامه اى المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما
المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت
الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو
احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج
القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس
والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد

بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة
عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية
مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل
شباب الزمان فيما كان المسند حقيقة والمسند اليه مجازا
واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين
اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على
ان الاسناد المجازي لا يخرج طرفه عما هو عليه بل هو
حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او
مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او
حقيقة ومجاز في كلام واحد فان كانا مختلفين وانحصار
الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط
في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد
مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم

الى ضمير النهار وكذا فى قولنا الحبيبا حياني ملاقاته المجاز

اسناد احيانى الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا

الى المبتداء واما على مذهب السكاكى ففيه اشكال وهو اى

المجاز العقلى فى القران كثير واذا تليت عليهم اى ايات الله

زادتهم ايمانا لم ينقل منه قوله تعالى او يخرج ايهما ما للاقتباس

وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع

المجاز العقلى فى القران كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم

الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها

يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل

جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس

عن آدم وحوا وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان

سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته

اياهما انه لهما من الناصحين يوما نصب على انه مفعول به

لتتقون

لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على

الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان

وهو فعل الله حقيقة وهذا كناية عن شدة

كثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم

الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون

فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها

جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن

والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله

حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته

بالمجاز فى الاثبات ومن ذكره فى احوال الاسناد

الخبري بل يجري فى الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا

وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل

العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله

قوله

تعالى وابليس سببه ومثله لينبت الربيع ما شاء وليصم
نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه
الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل و
الترك عنه ومنه أَجْرِ بِهَا النهر ولا تطع امر فلان على ما
اشرنا اليه وكذا ليتا لنهر جار واصلوتك تامرك ونحو
ذلك فلا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة
عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء
القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم
من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام
المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور عقلا اي من
جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه
يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة

اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وبنى
الوزير القصر وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان
يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب
وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي و
كصدور الكلام عن الموحد في ما يدعى الموحد المحق
انه ليس بقائم بالمذكور فان الدهري المبطل
يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت
الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد
يحكم باسناده مجازا لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو
له لكن امثال هذا ليست مما يستحيله العقل لما
ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله
الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز
العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند

اليه يكون الاسناد حقيقة ظاهر من انه عبارة عن
اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول
به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا
يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له
من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا
يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا
فمعرفة فاعله او مفعوله الذى اذا اسند اليه يكون حقيقة
اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما
ربحوا في تجارتهم واما خفية اى لا يظهر الا بعد نظر
وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند
رؤيتك وقوله اى قول ابن المعتز يرينا صفحتي قمر
يفوق سناهما القمرا يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته
نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق

الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقولك
اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل
حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اى جاءت نفسي
اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني
يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة
وهو اني يضرب بي المثل في الهلاك في محبتك فمعرفة
الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها
بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض
حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل
فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني
بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع
في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه

الفعل فجعل للهوى وليوجههما فالاعتبار اذن ان يكون

المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودًا في الكلام على الحقيقة

فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصير ورة والزيادة

واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا

فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن

ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام

الرازي رح وفيه نظر لان الفعل لابد له من ان يكون

له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل الا عن فاعل فهو

ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره

والكن اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندنا هو

نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة

بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه و

جعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى

قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة

بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به

بواسطة قرينة للاستعارة وهي ان تنسب اليه شيئا من

اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع

ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع

فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالـ

بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار

بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية

للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره

اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي

الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير

المدبر لاسباب الهزيمة وهو الجيش بقرينة نسبة الهزم

اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل

الحقيقي في تعلق وجود الفعل اليه ثم يفرد بالذكر
وينسب اليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اى
فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد
بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها كما
سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب
السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى
لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا
خلق من شخص يدفق الماء اي يصبها في قوله تعالى
خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة في
كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم
لبطلان اضافة الشئ الى نفسه اللازمة من كلامه لان
المراد بالنهار ح فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة
ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو

مثل

مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فيام
لليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم
مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر
لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في
المثال ليست من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون
الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا
لهامان لان المراد ح هو العملة انفسهم وليس كذلك
لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو
انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك
مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع
لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة
ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان
مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من

الشارع او لم يسمع فاللوازم كلها منفية كما ذكرنا فينتفى
كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان
مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه
وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد
بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة
بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية لها وجعل لفظ المنية
مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكى
فى تحقيقه تدعى اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب
تاويل وهو ان المنية تدخل فى جنس السباع لاجل
المبالغة فى التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع وح يكون
المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار

الصائم

الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى
ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كان
النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة
لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى
حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة حق
هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة فى
التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه فى الاستعارة
بالكناية اعتراض قوى تذكره فى علم البيان انشاء الله تعالى
ولانه اى ماذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم
وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى لاشتماله
وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به فى
كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقينى منه اسد وما
اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا

نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان
على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان في جهة الحمل نحو زيد
اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر
من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر
الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا
والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير
صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة
بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في
ضمير راضية والمعنى هو في عيشة حسنة مثل عيشة
راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من
اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى
الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل
الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل

وعن الثالث

قوله

وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز لغوي حقيقة
ويخفى عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو العملة حقيقة
كما فهمه لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ادري انك اذا
قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن
الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن
يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا
صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه
لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف
صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه
شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف الباب الثاني
احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه
مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك
من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او

قوله

للسند مثلا كونه مسندا اليه لحكم مؤكدا ومتروك التاكيد
وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر
ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم
اما حذفه فقدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان
به وهو مقدم على الاتيان لتأخر وجود وجود الحادث
عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام
وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني
الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول
معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل
الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن
العبث اذ القرينة دالة عليه فالذكر عبث لكن لا بناء على الحقيقة
وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة ركن
الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه
عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز
ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه
على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى
اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان
الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر
وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله
بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا
حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف
الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف
ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في
دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون
الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله
قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز

والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة
هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن
الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما
له او ايهاما او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه
تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة
نحو فاسق فاجر اي زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردته
بل غيره او تعينه حقيقة او ادعاء اي التعين او نحو
ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او
سآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع
او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان
المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء
عن غير المخاطب من الحاضرين مثل جاء وكاتباع
الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير

رام

رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره
كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون
يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهلُ الحمد
بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى
من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل
ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد
يكون المسند اليه المحذوف سوى الفاعل وح يجب
اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هنا الى
القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد
الغرض الداعي الى الحذف مثل قُتِل الخارجيُّ لعدم
الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن
من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من
الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القران

يهدى للتى هى اقوم اى الملة التى او الحالة او الطريقة
ففى الحذف فخامة لا توجد فى الذكر او بلغ من الفظاعة
الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع
على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع
فى بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجرى على
لسانه ما هو فيه لفظاعته وانضجار المتكلم واما لانك
لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع وانضجاره واما ذكره
اى الذكر لكونه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف
التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح و
التقرير ومنه اولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما
ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهى ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين
فى تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التى لو انفردت كفت مميزة على حيالها
او اظهار تعظيما واهانة او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث

الاصغاء مطلوب اى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا
للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحبة
نحو هى عصاى ويجوز ان يكون حيث مستبعدا للزمان وقد
يكون بسط الكلام فى مقام الافتخار او الابتهاج وغير ذلك
من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول
نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك
من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجيب
او الاشهاد فى قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له
سبيل الى الانكار وهذا كله مع قيام القرينة ومما جعله
صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة
الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم
وعمرو ذاهب وخالد فى الدار واعترض المصنف عليه بانه
ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة

قوله

تخصيصه بمعين وحده مما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان
ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك
ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره
واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة و
ارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص
تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن النسبة
عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان
كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق
الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة سوى
ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا
والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا
فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب
والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى

قوله

الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما
تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل
في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى
خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند
بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان
الغرض من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او لازمه وهو ايضا
حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين
الطرفين يحكم هاهنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال
تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به
اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد قربا كما ترى في قولك
شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادتهم اتم

فائدة تقتضي تمام تخصيص وهو التعريف لان كمال التخصيص
والنكرة وان امكن ان يخصص بالوصف بحيث لا يشاركه
فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت
رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون
في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة
ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض
مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او
الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل
الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع
المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه
الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع
معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على
سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا روسهم

قوله

لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال
المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت
النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها
فلا يختص بها رؤية راء دون راء فاذا كان كذلك فلا يختص
به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى
منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا
يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب
على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير
معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه
اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه
او احسن فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو
في القران كثير نحو ولو ترى الا انه اخرج في صورة الخطاب
لما اريد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه

لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا
قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اى يحمل
على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم
يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اى تعريف المسند
اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ معين مع جميع
مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها
لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون
مميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم
جنسه نحو رجل عالم جاءنى في ذهن السامع ابتداء اى
اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب
نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه
بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به
عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة و

الموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره
بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بما
يسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين
لان الاسم المختص بشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد
التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس
بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات
لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف
بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره
تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا
نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه
اى بنفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف بعد العلم سابقا
بوضع على شئ آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك
يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعدنا للتساو

قوله

التي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما
ذكر جنسه لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما
سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما
ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احترازه
عن حضاره في ثاني زمان كما في سائر المعارف فانها لا
تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها
للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة
لها في الكلام كتقديم الذكر والاشارة والعلم بالصلة او
النسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا
اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة
وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب
الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا

يكون

يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى
ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان
يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود
بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد
التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا
فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء
الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما
للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود
او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى
قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لا يطلق
على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس
او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية

قوله ٢

عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا او في التنزيل
تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على
ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر وابو الفضل
واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب
جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من اللازم الى
الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرأيين في الكناية
الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي
دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني
الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا
باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب
او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل
كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان
يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لكن

لينتقل

قوله

لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في
معناه الموضوع له لينتقل منه الى طويل القامة ولو
قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار
ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا
يكون من الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال
الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك
كالتفاؤل او التطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما
يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند
اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم
الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب
والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في
الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس و
تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية

قوله

هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب
أخر فالمقام الصالح للموصول حينئذ هو ان يصح احضار
الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه
بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم
على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم
حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة
الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب
الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة
معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان
جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك
فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكن ليس بحسب الوضع
لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان
وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها

هذا

هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى
تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم
المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي
كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم
او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا
اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة
وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير
اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو
في بيتها عن نفسه اي وراودت زليخا يوسف والمراودة
مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن
نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد
ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه
وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة

يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة
العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولى لها يوجب قوة
تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عليها وعدم الانقياد
لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة
تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة
لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند
اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة
العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو
في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وفيهما تعسف
مما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير
المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن
عبيد من خلق المسيح فانه ادل على عدم خوف النصارى
من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال

للزيادة

لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال
لهما والاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن
التصريح بالاسم او ان يقصد زيادة التقرير نحو
وراودته التي الاية ثم قال والعدول عن التصريح
باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم تكن
مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم
او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه قول
ابي نواس في غير المسند اليه ولقد نهزت مع
الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ
امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب
على خطاء نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها
بنيه ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم
ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه

قوله

على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني
وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه
بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورد
المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد
ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان
العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند
ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين
تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او للايماء الى وجه بناء
الخبر اي طريقه نحو عملت هذا العمل على وجه عملك
وعلى جهته اي على طرزه وطريقه يعني تاتي بالموصول
والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي
طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك

وحاصله

قوله

وحاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه تنبه الفطن على
الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه
ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال
لا بخلاف ما اذا ذكرت اسمائهم الاعلام ثم انه اي
الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة
الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قوله اي
قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اي
اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول
من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء
الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف
ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض
بتعظيم بناء بيته بكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء

ارفع منها واعظم او شان غيره اى غير الخبر نحو ان الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق
بناء الخبر ما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان
شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة
بشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او
شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد
يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا
مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب
البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر
ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ويقرره حتى
كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق
بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا
يظهر بينهما الفرق فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ان

ان قوله

ان قوله ان الذي سمك السماء بنى لنا وان الذين
ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد
يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل
في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والافاضل المعدمة
قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء
الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين
آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع
على هذا اعتبارات لطيفة وربما جعل ذريعة الى كذا و
كذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا مومئا الى
وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك
وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية
وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في
تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى

قوله

قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات
المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي
عند المصنف الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو
ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك والذي
سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها
الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب
لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده
اسم الاشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام
الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة
الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان
يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه

ومشاهدة

قوله

ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة
العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او
المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند
اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر
فردا نصب فردا على المدح او على الحال في محاسنه من نسل
شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني
يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض
بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله
اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الاصل للتبعيض
كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير
المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب والبعد والتوسط
كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر المتوسط لانه
انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب

قوله

وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع و
اللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما
يبحث عن الزوائد على اصل المراد قلت مثله كثير في
علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق
القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه من حيث
ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد
بيان قرب المسند اليه المذكور المعتبر عنه بشيء يوجب
تصوره ايّاً ما كان ولو سلم فذكره في المقام توطئة و
تمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه
بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي
يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره
نحو هذه القيمة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك
الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد

المسافة

قوله

المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض
حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك
اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور و
الخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك
صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى
عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل
وضربه زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب
ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني
هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا
لكن ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى
الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك
قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكانه
بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه

قال

عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف
على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه
ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اذا
جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار
اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها
اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين
يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك
على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار
اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان
بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان
اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء
بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا و
الفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة

اولانه

او لانه لا يكون له طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل
المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك وباللام اي تعريف
المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او
جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته وذلك لتقدم ذكره صريحا
او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي
طلبته امراة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها
فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى
قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر
اشارة الى ما سبق كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في
بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما
كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى

عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير
اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت
اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما
في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا
الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير
اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة
ومنها اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق
والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان التعريف للماهية
وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار
عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يطلق
المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة
في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه مطابقا
اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وكذلك

عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث
هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن
جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد
في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه
انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد
الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد
باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة
كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم
الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد
من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل
وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن و
اذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من
اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا

قوله

النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل
سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد نفس
الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول
مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر
الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه
اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار
القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف
من وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا
بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية
هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون اسامة علما
حتى تكلفوا ما تكلفوا وتعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه
ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة
اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر

قوله

لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة
يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله و
لقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وفي
التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة
للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون على ان قوله يستطيعون صفة للمستضعفين
او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان
فيه حرف التعريف فليس لشئ بعينه كذا في الكشاف و
هو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما
سنذكر عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا
لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب
الكشاف في الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله
ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير

قوله

المغضوب عليهم وصفا له فان قلنا المعرف بلام الحقيقة
وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق
ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل هو
حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال
الكلمة في المعنى ان يكون له الغرض الاصلي طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف
والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة
ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينه
فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وقد يفيد المعرف باللام
المشار به الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر
اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث
هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في
ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرط دخول

وسيتضح هذا في بحث الاستعارة

المستثنى

المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه
ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج
فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما
في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون
لجميع الافراد والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق
لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله ان
الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله
يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا
ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان
اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان
اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة
من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو
تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة و

كالمعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس

قوله

اما على حصة معينة منها واحدًا او اثنين او جماعة
وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على
حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل
واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى
نكرة ولا خفاء في تمييز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة
اى بعض اطلاقات هذه الاربعة عن بعض
فانه ان قصد على بالاشارة الى الماهية من حيث هي
لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية
والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد
به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن
تعريف العهد وهنا حاصل الاشكال الذى اورده صاحب
المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن
تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى
فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر

فيها

فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في
اى من غير النظر الى الافراد
الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة و
اى اعتبار كونها حاضرة في الذهن ٥ شيباني
عدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اى الاستغراق
ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة
وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده
او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت
الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول
اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان
التمثيل مبنيا على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل
واسم المفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في
صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما

ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ
والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف
اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير
موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء
كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق
نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا
وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول
كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول
كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق
الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد
والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها
رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها

قوله

رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها
رجل او رجلان واعلم انه اورد البيان بلا التي لنفي الجنس
لانها نص في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق
النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل
عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما
جاءني رجل بل رجلان الخ فانه يتحقق عدم الاستغراق و
النكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد
يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتداء نحو تمرة خير من جرادة
وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات
يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا ولهذا اذا كانت النكرة مع
من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل
في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل
او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب

قوله

الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب
الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو
سلم كون الاستغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية
فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام
الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره
اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح
به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل
نحو علم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها واذ
قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين و
ما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما
للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني
القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع
قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على استثناء

المتصل

قوله

المتصل فان قيل ان المفرد يقتضي استيعاب الاحاد
والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى
قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال
وهذا لا ينافي في خروج الواحد والاثنين من الحكم
بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد
والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من
الاحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع
داخل في الحكم على ما ذكر ثم فان زعموا ان كل جمع
داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل
فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء
فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر
بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني
وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب

شمول الوهن العظام فرداً فرداً فالصحة حصول وهن
المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد
الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول
الوهن بين العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد
وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار
وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكر في الكشاف
وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصد
الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد
ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان
القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه
ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان
الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها
حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة

لان القيد

لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا
المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان
وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام
بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح
في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام
دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم
بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب
الكشاف انه لو جمع لكان قصداً الى ان بعض
عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما
اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجاً
كالواحد والاثنين ومنشاء هذا التوهم سوء الفهم
وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلي باللام
تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول

والنحو وكلامه فى الكشاف ايضًا مشحون به حيث
قال فى قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع
ليتناول كل محسن وفى قوله تعالى وما الله يريد
ظلمًا للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى
ما يريد شيئًا من الظلم لاحد من خلقه وفى قوله
ولا تكن للخائنين خصيمًا اى ولا تخاصم عن خائن
قط وفى قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل
كل جنس مما سمى به بالعالم يعنى لو افرد لتوهم انه
اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد
الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان
مراده ان المفرد فان كان اشتمل لكنه قصد هنا الى
معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسًا
مختلفة لان المفرد يفيد الآحاد والجمع يفيد شمول

الاجناس

قوله

الاجناس وذلك لانه لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم
بكل ما سمى بمفرده فكيف يكون العالمين متناولا
لكل جنس مما سمى بالعالم وهل هذا الا تهافت
وايضًا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمى به
على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات
مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان
هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول
بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد
مثبتًا كان او منفيًا مما قرره الائمة وتشهد به الاستعمال
وصرح به صاحب الكشاف فى غير موضع فلا وجه
لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح
نعم فرق بين المفرد والجمع فى المعرف بلام الجنس
من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع

الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد كما في قوله تعالى
ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع
الجنس وان يراد بعضه لا الى الواحد لان وزانه في
~~تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد لا الى الواحد~~
لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في
تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه
كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما
يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا
فلانا فانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن
ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب و
بيّنه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس و
الجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء
واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية

من الجموع

قوله

من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند
البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة
جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما
ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير
موضع والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانا اطنبت
الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار و
مطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم
وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا
مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة
معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة
والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه
بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف
الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما

يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن
الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة
على التعدد ولهذا امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع
نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى
كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو
الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب
اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من
قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء
كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الا
جزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف
المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف اما لانها

اخصر طريق

اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع
نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهوي
بتثليث وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك
والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه
في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد
اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني
بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه
تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما
لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في
الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي
الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم
بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه

غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند
اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا
للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو
ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا
وبناء مر وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل
متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل
البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم
بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء
البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد
كالتصريح فعلوا كذا وكسامة السامع او المخاطب نحو
حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام
او اذلال او نحوهما نحو صديقك وعدوك بالباب
ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له

بولده

قوله

بولده فانه لما نهيها المرأة عن المضارة اضيف الولد
اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها
استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم
لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى
ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء
او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام
زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما
كقولهم تدل على خزامى الارض نفحة من رايحتها
يعني على جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حامل
للمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من
خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس
كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء
ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند

اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء
رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى القصد الى
نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية
غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله
وفي المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان
بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى
بما دينه او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع
شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول
ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه
اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب
حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له
لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والقرينة

التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان و
علو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا وتقديرا
كما في المعدودات والموزونات والمبتهات بهما وكذا
التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء
للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك اى ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وايات
عظام الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو
اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد
يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد
ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات
التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف
مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله
شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة

الى عين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في
قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك
للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من
بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح
اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة
كما يقال شمة وجوابه انه اراد ان لبناء المرة ونفس
الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون
التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد
ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما بحيث لا
مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين
التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب
بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى
اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب

هائل

هائل اوشيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس و
اضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره
بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب
عظيم ولان العقوبة من الحليم الكريم اشد ومن تنكير
غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية والله خلق
كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة
معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع
الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي
تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير
المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير
المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا
كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه
اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية

و بعضهم انه مسند اليه تقديرا اذا التقدير كل
دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل
دابة منه و تعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح
الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير
المسند اليه وهذا فى كتابه كثير فليتنبه له و للتعظيم
نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن
الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة
والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد
وهكذا يحمل التنكير عليها يفيد التنوع كالتعظيم و
التحقير والتكثير ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد الا
من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذى
يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ
يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل

فيه

فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر
الظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من
بينه ح لا نحتاج الى ما ذكره بعض النحاة من انه
محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن
ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما
اغتره الا الشيب اغترارا لا الى ما ذكره بعضهم من
ان قولك ضربت زيدا شدة يحتمل من حيث توهم
المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه
كالتهديد والشروع فى مقدماته فهذا الاحتمال
يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب و
غيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا
غير الضرب ومن التنكير غير المسند اليه للنكارة
وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا منكورة

اى ارضا ما

مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله ويوما
بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر و
الجدبا اي بعدد تر من خيولك وفرسانك وشيء
يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان
التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك
اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم
درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا
الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى
ومثاله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد
نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره
بعض الناس وللتقليل نحو كفى هذا الامر بعض
اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر
المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا

على ما

قوله

على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف
وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل
وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف
المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف
لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على
نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر و
هو الانسب هنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه
يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه
اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه
كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى
فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا
القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا
للمسند اليه قول اوس ابن حجر في مرثية فضالة بن

كلمة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان
الذي تحذرين قد وقعا ان الذي جمع السماحة و
النجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن
كان قد راى وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد
وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم
ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة
ابيات اودى فلا ينفع الاشاحة من امر لمن قد
يحاول البدعا فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله
الذي يظن الى آخره وصف له كاشف عن معناه
كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد
البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى
ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا
واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند

مس

مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او
مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك
ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة
الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب
الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم
قل ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد
من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن
رفع الاحتمال الكائن الحاصل في المعارف نحو
زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل
التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون
الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم
او الجاهل او الفقير حيث يتعين للموصوف اعني زيدا

قوله

قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون
له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه
بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هنا لئلا يصير الوصف
مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى
ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ
امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان
المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما
من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث
وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان
ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا
الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة
واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير
الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب

صحة

صحة وقوعها موقعها والمفرد الذي يسبك من
الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي
يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هنا مرادمن قال
ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص
الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة
لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم
باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها فانما يجيء
بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان
يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب
كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة
او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان

التقدير من اقسم بالله ليبطشن ما لقسم المؤكد و
جوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب
المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق و
الكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم
والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا
والله أقسم و اقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان
الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل وفي كلامه
ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون
الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي
وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون
قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك
بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم
واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم

قال

قال واما جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم
نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة
فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت
في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا فان امكن
ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند
المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم
قد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم
والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في
سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند
اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا
محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد
اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند
اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن

قوله

حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين
القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما
اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع
التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك
عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم
ولم يبين ان اى موضع من بحث التقديم والتاخير
يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا
تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد
الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت
فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان
المفيد لتقرير الحكم بل التقديم الا ترى الى تصريحهم

بانه

قوله

بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم
وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي
لم يورد تحقيق تقرير الحكم في فصل التقديم و
التاخير مع الفعل بل في آخر بحث تاخير المسند
اليه ولو سلم انه اراد ذلك فكيف قوله كما يطلعك
اشارة الى ما ذكر في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد
تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في
الايضاح كما سياتي اشارة الى هنا ولو سلم فكان
ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض
لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه موخرا على انه
تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي
كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت

في حاجتك وحدي اولا غيري تاكيد وتقرير
للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في
التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه
ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير
اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة
الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض
على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر
ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند
اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير
المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي اولا
غيري غلط فاحش عن ان كتابه غنية بما ذكرنا من
الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز

نحو قطع

قوله

نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه
لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وان
القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو
جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر
زيدا على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد
المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو
جاءني القوم كلهم واجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم
لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل
الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم
في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا
وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين
بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد

سجود جمعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان
وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة
لاجمعون على كون سجودهم فى زمان واحد على ما
توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما
هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم
التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان
المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على
سبيل التجوز والا لكان تاسيسا وكذا قال الشيخ
عبد القاهر لا نعنى بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه
من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ ولا
لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ
المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا
فيه انتهى كلامه واما نحو جاء فى الرجلان كلاهما

فى كونه

فنفى كونه لدفع توهم عدم الشمول نظرا لان المثنى
نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا
يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع
توهم ان يكون الجائى واحدا منهما والاسناد
اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان
الجائى رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر
فلا يقال لدفعه جاءنى الرجلان كلاهما بل انفسهما
واعينهما وكذا اذا توهم ان الجائى احدهما والاخر
محرض وباعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد
المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه
اى تعقيبا للمسند اليه بعطف البيان فلايضاحه
باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم
كون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما

وفائدة عطف البيان لا ينحصر في الايضاح لما ذكر صاحب
الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح
لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله
تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد و
فائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا
بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة
فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان
لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكرنا
في نحو قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان
مكة بين الغيل والسند فان الطير عطف بيان وكذا كل
صفة اجرى عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل
زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه

من ايضح

من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما
في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى
لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب
الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي
في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما
الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل
على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل
الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون
ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل
انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي
ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح
والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام
النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى

الجنسية اعنی الالهية ومعنی العدد اعنی الاثنينية وكذا
لفظ اله حامل لمعنی الجنسية والوحدة والغرض المسوق
له الكلام فی الاول النهی عن اتخاذ الاثنين من الاله
لا عن اتخاذ جنس الاله وفی الثانی اثبات الواحد
من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله
بواحد ايضاحا للغرض وتفسيرا له وهذا الذی
قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنی
الافراد والتثنية دال علی شيئين علی الجنسية و
العدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة علی ان المعنی به
منهما والذی يساق له الحديث هو العدد شفع بما
يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده ای يقرره ويحققه
ولم يقصد انه تاكيد صناعی لانه انما يكون بتكرير لفظ
المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع فی شرح المفتاح

من ان

من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة
واحدة من التاكيد الصناعی ليس بشیء اذ لا دلالة
لكلامه عليه بل اورد فی الفصل قوله تعالی نفخة واحدة
مثالا للوصف المؤكد لخواص الباب فالحق ان كلا
من اثنين وواحد وصف صناعی للبيان والتفسير
كما فی قوله تعالی وما من دابة فی الارض ولا طائر
يطير بجناحيه حيث جعل فی الارض صفة لدابة و
يطير بجناحيه صفة لطائر ليدل علی ان القصد الی
الجنس دون العدد كما سبق فی باب الوصف فان قلت
يشتركان فی ان الوصف فيهما للبيان ويفترقان من
حيث انه فی الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد
الی العدد دون الجنس وفی دابة فی الارض ولا طائر
يطير بجناحيه لبيان ان القصد الی الجنس دون العدد

وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه
للمصنف وبه تبين انه لا خلاف ههنا بين صاحب
الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه
القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه
عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل
على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في
متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين و
واحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في
متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد
في متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون
الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح
متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد
انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق

التعريف

التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص
او توكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر
ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض منه دلالته على شيء
آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما
ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه
التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان
السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم
يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل
فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر
لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل
منه الا ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله وجعلوا

لله شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا والجن
بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا
لله الجن بل لابعاض يقال الاولى انه بدل لانه
المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين
من الاله على ما مر تقريره واما الابدال فمن اى من
المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل
منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في
في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في
التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة
التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذى
يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما
متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو
الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه ان لم يكن

مفهومه نحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل
الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو
عين ما صدق عليه الهين وسلب عمرو ثوبه في بدل
الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا
بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه
اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند
ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو
مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط
لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا
لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ
هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو
من اضافة المصدر الى المعمول او اضافة البيان اي

الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان
البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية
بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير
وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت
عليهم فائدة البدل التاكيد لما فيه من التثنية والتكرير
والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط
المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان
المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا
اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع
فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو
اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا
ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او

حمار بدل الغلط لا بدل الاشتمال على ما يشعر به
كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو
عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال و
التفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل
ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة
التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي
جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه
مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا
للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هي
للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير
تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع
اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا
للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة

او تفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولاً
وعن الاخر بعده متراخيًا او غير متراخ كذلك اي مع
اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو وبعده
متراخيًا بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيدٌ
فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالدٌ فهذه الثلثة
تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء
يدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع
بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه
دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئًا الى ان يبلغ ما بعدها
والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنًا
من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب
الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل
ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم وفي

اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد
نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معًا ويكون خالد
اضعفهم واقويهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه
يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار
انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف
على المسند اليه ايضًا فكان الاحسن ان يقول او تفصيلها
معًا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل
على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد و
كذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد
على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض
الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك
فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون
الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه

معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب
والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير
حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيًا للجيئة عقيب
مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معًا او جاءك عمرو قبل
زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف
على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني
الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا
في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي
ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه
يلزم ان يكون لتفصيل المسند اليه او رد السامع عن الخطأ
في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث الفصل نحو جاءني
زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما
جاءاك جميعًا او قلبا جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدًا

جاءك

قوله

جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره
المصنف ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي
الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه
للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة
ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب
ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما و
ملازمة لا انه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا
صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن
اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا
جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح وانما يقال
لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل
به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني

قوله ٣

زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فكان بل للاضراب
عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب
ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه
الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل
مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي
عدم المجيء قطعًا فاما اذا انضم اليه لا فهو نحو جاءني زيد
لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعًا واما المنفي
فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت
عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد
بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم
مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعًا حتى
يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن
وههنا يشعر كلامهم في بحث النفي بمذهب المبرد انه بعيد

النفي

قوله ٢

النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او
الحكم متحقق متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل
عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد
وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم
في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على
مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب
بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد
لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط
قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل
الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او
التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني
زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال

مبنيين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو
والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما
فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا
من حيث هو مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما
عده السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور
على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا
للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل
المرفوع من غير تاكيد وفصل يقوي مذهب الجمهور و
هذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند
اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه
لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ
مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص
المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى

المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه
بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله
بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص
المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند
اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق
ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما
مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه
فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند
على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام
مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في
تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص
المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه
جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره

قوله

قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان
يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم
خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من
بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند
اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا
بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه مخصص
بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا وهذا الاكثري الى قولهم
في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك
ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند
على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل
عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم
المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة
على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا

ما هم

قوله

ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم لا يعدون
تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا
يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم
التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا
فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده
الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف
باللام معنى غير ما ذكرت دقيقا مثل قولك هو البطل
الحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل
عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك
هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة
وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك
له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك

يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقه قوله
هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو
بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما
جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح
في هذه الاية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد
بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند
اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اي قصر المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد
هو يقاوم الاسد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا
ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد
يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه
بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند
اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا رازق الا هو او قصر

المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب
هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال
قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب همًّا
فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه
اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف
يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف
بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه
قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر
على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له
مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم و
تقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل
على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على
الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله

قوله

فاعل نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب
الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول و
كلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني
فليكون ذكره اى المسند اليه اهم ذكر الشيخ فى دلائل
الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان
يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن
كثير من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية من غير
ان يذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم هذا
كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه
اهم فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه
المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا فى
اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا

مقتضى للعدول عنه يعنى ان كون التقديم هو
الاصل انما يكون سببا لتقديمه فى الذكر اذا لم يكن
معه ما يقتضى العدول عن ذلك الاصل كما فى الجملة
الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضى
العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل
مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضى
تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن
الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتداء تشويقا اليه و
من هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم
ان حصول الشيء بعد الشوق الذى وقع فى النفس
كقوله اى قول ابى العلاء المعرى من قصيدة يرثى
بها فقيها حنفيا والذى حارت البرية فيه حيوان
مستحدث من جماد يعنى تحيرت البرية فى المعاد

الجسماني والنشو الذي ليس بنفساني وفي ان
ابدان الاموات كيف تحيى من الرفاة كذا في ضرام
السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع
الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم
لا يقول به وههنا بحث ان ليس المراد بالحيوان
المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح
عليه السلام ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا
القفنس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق
او تعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد
في دارك والسفاح في دار صديقك واما الايهام انه لا
يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك مثل
اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله
تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في

الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف
المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار وبصدق
بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب فان
فيه دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على
سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه
يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال و
هذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا
بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر
الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف
لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتداء اعترض عليه
بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة
الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد به
وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح

قوله

لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند
اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع
الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم
دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل
المضارع كما سنذكره في بحث قوله شرطية لكان وجيها
ومثل افادته زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن
تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم
رزان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف
كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم
المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير للشيء باعادة
لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا
للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا عما سيأتي في
نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان

خفوفا

قوله

خفوف فجمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط
لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا
بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا
ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور
ان الحصر في قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام و
اجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل
التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة
المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام
النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بعينه وهذا
ههنا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيد الزيادة
التخصيص نوع خفاء عبد القاهر قد اورد في دلائل
الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله و
قد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر

الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما
يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح
قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت
علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه
بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك
نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فا
لتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على
الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال
هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك
القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من
سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم
المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا
بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم

يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير
لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني
ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما
متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر
المسند اليه ويقال ما قلت ولا احد غيري اللهم الا
اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص
كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك
قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك
فيقول لك انت قلته لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا
احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فيقدم المسند
اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن ان كان
كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار

ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدًا لانه يقتضي ان
يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي
عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب
ان يثبت لغيره ايضًا على وجه العموم لما تقدم قال
المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من
الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم
ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن
المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية
الواقعة على كل الناس بل الرؤية الواقعة على فرد
من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد
السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل واحد
لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني
يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي فهنا

حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب
ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين
احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدًا اذا لم
يكن همزته بدلًا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا
مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدًا ردًّا على من زعم
انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون
كل الثاني ان احدًا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول
بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق
بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين
وفسر في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى
جماعة من جماعات النساء وعلى هذا جريان هذا الكلام
في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه
نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر

كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم
لمن يصلح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو ان يخاطب
يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو
مبنى على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير
الموصوف فيجوز ان يعبر به عن موصوف مفردا ومثنى
مجموعا مذكرا ومؤنثا اى لاحدا من الافراد او المثنيات
او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون
المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور
وكلاهما فاسد لان اما اولا فلان هذا الامتناع
في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت
شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفى نكرة على ما
سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احدا واما ثانيا فلجواز
ان يكون احد هنا مبدلة الهمزة من الواو ومثله

في قوله

قوله

في قوله تعالى قل هو الله احد فان لا يكون بمعنى
الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس
فالمنفى حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس
لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي
الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذى هو سلب
جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك
يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلى وتخصيصه با
لمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب
ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه
عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه
ان يكون راى احدا لان السلب الكلى يرتفع بالايجاب
الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي
فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم

ما ذكر المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصحيح
والا للزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب
زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم
المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء
لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال
الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في
قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي
يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك
رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما
يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون
ما بقي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور
متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا
فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء

في الفاعل

في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه
بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا
هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب
ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس
واصاب في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه فزعم انه
غيرك او انك تشاركه الغير فنفيت وهمه وحصرته
في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد من
الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا او سلبا لم يكن
الخطاء في الفاعل فحسب بهذه الاغلاط هي الكلمات
الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة
ومنشاءها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ
ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون

حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص
فجعلوا التخصيص في نحو ما انا فعلت كذا مثله في
نحو انا ما فعلت كذا وليس هذا كما يزعم كثير
في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم
المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة
للتخصيص كما تذكر عن قريب واذا قدم على
الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا
لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك
انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب
لكنه اخطاء في فاعله الذي لم يسع فزعم انه
غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت

في حاجتك

قولا

في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي و
اصاب فيه لكن اخطاء في فاعله الذي سعى فزعم
انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك
ما انا سعيت في حاجتك فهو كما ذكر الشارح
العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب
لكنه اخطاء في فاعله فزعم انه انت وحدك
او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل
قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي اه عاما فعام
وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت
هذا كنت نفيت ان تكون الفاعل لهذا القول وكنت
المناظر في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان
يكون المنفي عاما وكان خطأ من القول ان تقول ما
انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت احدا

الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في
الدنيا واكل كل شئ بين كل ورأى كل احد من الناس
فنفيت ان تكون اياه هنا كلامًا فانا اعتقد مخاطبك هناك
انسانًا لم يقل شعرًا قط او لم يأكل اليوم شيئا او لم ير
احدًا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه
فزعم انه غيرك وانت بمشاركة الغير فلابد وان تقول له
انا ما قلت شعرًا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا
من الناس ويكون هذا معنى صحيحًا كما اذا قلنا انا الذي لم
يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدًا
من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا
الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا وما
اذن يقال ما انا قلت شعرًا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدًا
انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر
في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في

نفي الفعل واخطأ فيمن نفى عنه الفعل فزعم انه
غير المذكور وحده او هو بمشاركة المذكور كما اذا تقدم
المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعًا بل الواجب فيما
يلي حرف النفي جميعًا بل الواجب ان يكون المخاطب مصيبًا
في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئًا في
اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير
فليتأمل ولا ما انا ضربت الا زيدًا لانه يقتضي ان يكون
انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان
المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت
كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين
عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما
انا ضربت الا زيدًا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت
زيدًا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون

ضربته زيدًا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي
ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما
ذكره لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير يقتضي ذلك وجوابه
انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه
حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتًا
محققا متفقا بينهما وانما كان المناظرة في فاعله فقط
ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبًا في
اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدا مخطيًا في اعتقاد
ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت
الا زيدا لانه لتنفي ان تكون انت الفاعل لا لتنفي الفعل
يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن
فاعله غيري لا انا فانما كان النزاع في هذا الضرب المعين
الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون

فاعله

فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا و
هذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم
يقتضي ان ينفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات
منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت
الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون
نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد
فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان
وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت
المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته
لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب
الذي توظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا
له اصلا لانا نقول المنقض بالا هو نفي الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا

قوله

عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي
ان تكون ضربت زيدا احد بان يعترض عليه فيقال ان
النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل
الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب
الذي استثنى منه زيدا فالاستثناء انما يكون من الاثبات
دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في الشيء كما اذا
قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا
ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان واعلم انه ذكر
المصنف ليس مخالفته لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها
في نحو قولك ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه
لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد
قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا
لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة

فنفيت ان تكون ذلك الا انسانا

له لما مر وهذا محال والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى
ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص
قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم
يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت
او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو
انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه
اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على
من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر
الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي
نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بها
بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول
قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو
لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوائي وما اشبه ذلك

وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير
مشارك و نحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة
خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من
غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال
صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع
الثاني نحو وحدي دون العكس وقد ياتي لتقوي الحكم و — للتقوية
تقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل
قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع ويحقق انه يفعل اعطاء
الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته
تكرار الاسناد كما يذكر في باب ذكر المسند جملة وكذا
اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت
في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي
ولم يمثل المصنف الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد
المسند اليه

قوله

المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت
لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب انت مع — وكذا من لا تكذب انت
ان فيه تاكيدا ولذا ذكر بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم
عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب انت نفي
الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد على معنى ان
المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا
غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي
اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير
على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي
الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعينا انا في
حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور
السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان
وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس

اذا قلت سعيت فی حاجتك او سعيت انا فی حاجتك
يجب ان يكون السامع وجود سعی فی حاجته قد وقع
خطاء منه فی فاعل فتقصد ازالة الخطاء بل اذا قلت ای
المثال الاخير ابتداء يفيد السامع صدور سعی فی
حاجته منك غير مشوب بتجوز ای سهو او نسيان ای
فی الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفی التقوی لانه انما اورد
هذا الكلام فی بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال
الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد
فی هذا المقام علی سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا
يرتد النظر فيه غير التعجب والتحير وذلك انه قال
الغرض انك اذا قلت ابتداء ای من غير علم المخاطب
بوجود سعی او سعيت انا فی حاجتك لتفيد وجود السعی
منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف

ما لو قلت فی الابتداء لافادة وجود السعی اولا فی الابتداء
انا سعيت فی حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو
او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل
لرد الخطاء فی الفاعل لا لافادة وجود السعی فاذا
استعملته لافادة وجود السعی فاما ان يكون باعتبار انه
لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون
سهوا ان لم تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك
واما الثانی فلانك اذا قلت انا سعيت فی حاجتك لا
فی الابتداء بل عند خطاء المخاطب فی الفاعل بان اعتقد
ان نسبة الفعل الی الغير علی الانفراد او التشريك فان كان
قد نسبه الی الغير لما هذا كان تجوزا والا كان سهوا او
نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان علی الاول من المتكلم
وعلی الثانی من المخاطب ثم بنی علی كلامه هذا مباحث والتحير

تبنى عن الثمرة هنا الذي ذكر من التفصيل اذا بني
الفعل على معرّف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او
البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اى بالفعل
نحو رجل جاءني اى لا امراة فيكون تخصيص جنس او
لا رجلان فيكون واحد قال الشيخ انه قد يكون في
اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون
الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم
يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من
الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا
اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك اتٍ ولم يدر جنسه
ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة
فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال و
لم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان واللفظ

دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص
الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى
ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء
على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في مواضع من
دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون
للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في
التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى
التقوي وقد وافقه اى عبد القاهر السكاكي على ذلك اى على
ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في
شرايط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه
ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون

للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمراً كان الاسم او
مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى
ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص
قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد
القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله
يستهزئ بهم وامثاله مما المسند اليه مظهر معرف و
مذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع
فيه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون
للتخصيص البتة وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا
يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في
الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض
في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وقد
صرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث فان قولنا زيد

عرف

عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل
التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام
الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم
يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز
تقديره كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله
قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ تاكيدا
للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم
يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي الحكم سواء كان انتفاء
الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير
كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا
قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يكون

ان يقدر بان اصله قام زيد فقدم لما ستنكره من ان كان
مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا
للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل موخرا على
انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا
مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي
مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم
بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون
فاعلا معنويا فقط لا تاكيدا وهذا معنى قوله واستثنى
المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي
على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله
جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني
لا فاعل وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص
اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير

كونه

كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم
قام ولولا انه انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتداء بخلاف
المعرف فانه يجوز وقوعه مبتداء من غير هذا
الاعتبار البعيد فلا يرتكب الاعتبار الضعيف وبهذا وهو
في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل
المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا
يمنع من التقديم مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان
معناه رجل جاءني لا امراة ولا رجلان دون قولهم شر اهر
ذا ناب فان فيه معنى مانعا من التخصيص اما على
التقدير الاول اي تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد
المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا انما يكون
السامع مترددا في ذلك فلا يكون شر اهر ذا ناب
مفيدا لتخصيص الجنس اذ لا ظهور الخبر للكلب لا يهره

الواحد

ولا يفزع قاما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد
فليتوق اى هذا التقدير عن مظان استعماله اى موارد
استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند
القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر
واذ قد صرح الائمة حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر
فالوجه اى وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا
بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره
اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير
المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب
لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر
اي الا شر فظيع فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما
يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فهذا في التوفيق
بين الكلامين بهذا الوجه لا يحتاج الى جعله نكرة مخصصة

بالوصف
بالتقدير

بالتقدير المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا
بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب
الا شر وللقايل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع
لتحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر
فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها
مبتدأ كالمعرف فلما يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه
البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا
مدفع لهذا الا ان يقال انه اشترط اعتبار التقديم
والتأخير في افادة التقديم الحصر هنا ليس بمستفاد
من التقديم بل من الوصف بناء على ان التفخيم بالوصف
عنده يدل على نفي الحكم عما عداه نحو قولنا رجل طويل
جاءني معناه لا قصير من غير تقديم كونه مؤخرا بل

على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في قولنا ما ضربت
اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك الا
كبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به له مذهب نظر
اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في
امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى وان لم
يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان
فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل
لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ
عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب
وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم
ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل
مبتداء واقيم مقامه ضمير فلا يمتنع وتجويز الفسخ

في التابع

في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع
فاسد لان هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر في جرد
قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال
كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع
تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله
بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر
فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك
ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة لو كان يشكى الى
الاموات ما يلقى الاحياء بعدهم من شدة الكمد تم التشكيك
للسكاكي وساكنه قبر بسجستان او قبر على قند فان قوله
وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا
قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس
بمبتداء عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم

فالجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي فقد ثبت
امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا تابع عند النحاة
وكذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير
عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما
جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقدم
البدل ومنع هذا محض مكابرة وهو كيل امتناع تقديم
الفاعل وهو التباسه بالمبتدا قائم ههنا بعينه واما قوله
فكان محاقا كله ذاك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما
يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر
في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله
ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا
محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه على السعة ولو
سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز

تقديمه

قوله

تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه
يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا
على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا
يتقدم على العامل فاما تقديم التاكيد والبدل في
السعة على المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد
ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر عن نحو
رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص
بغيره اي بغير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب
من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير
ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان
لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه حيث
قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط المبتداء لا يقال التنكير انما يدل على النوعية

قوله

ان ما

بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقديم الفاعل
فلا بد من بيان لانا نقول قد ذكرنا انما تخصص بالوصف
يمتنع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف
وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا
توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتأخير
في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي
يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما
في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امرأة ولا رجلان ثم
لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه
لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر انما قدم شر
لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس
الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم
في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيكرر الاسناد

وينقوى

قوله

وينقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول
نظير لان قائم لا يتفاوت في الحكاية والخطاب و
الغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي
عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي
قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم
تغيره في المتكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه
نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه
مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي
لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني
ان قوله ويقرب مشتمل على امرين احدهما المقاربة في
التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه
الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى
ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ او شبهه

بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه
بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما
في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل
به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة
لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير
معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل
قائم ورجلا قائما وبرجل قائم والحاصل انه لما كان
متضمنا للضمير ومتشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان
اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما
الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء
فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد
قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد و
الاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه

كالفعل

كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى
الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه
في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم
الافراد نحو زيد عارف ابوه اي يجعل تابعا لعارف المسند
الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله
وقال المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند
الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا لعله
سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند
كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية
في مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل و
انت تجود في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم
والاشهب قوله شعر وغيري باكثر هذا الناس ينخدع
اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت

الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل

لانا اذا اثبتنا الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص

اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو

عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل

كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى و

الثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيفا اليه لفظ غير

في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود من غير

المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود

ولا بد له من محل يقوم به وكذا انه اذا اثبت الانخداع للغير

من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع

ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب

الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية

ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن

اضيف

جرم از طرف غير و ملامت همه بر من
گوئی سر انگشت ملامت زده کانم

مثلك

اضيفا اليه كما في قوله لا يوجد وقوله غيري جنى و

انا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس

كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من

غير ارادة تعريض المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان

غير المخاطب مماثل له او غيرهما في قوله من غير معناه

حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة

التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربني لم يشتم

من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله

فهنا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم

فيه من قبيلتيه له لكونه اي تقديمه كاللازم لكون

التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما

من الكناية المطلوب بها نفي الحكم واثبات الحكم بطريق

الكناية ابلغ كما يجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون

قوله

على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم
عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى الغالب
ووجه اظهر فان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة
بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال
على خلافه قطعا قال الشيخ وان اذا تصفحت الكلام وجدت
هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما
هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما
لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن
جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه
ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقيل يقدم المسند
اليه بكل على المسند المقرون بحرف النفي لان اى التقديم
دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما
اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي

القيام

القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو
اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب و
شمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي
الشمول وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير
النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو
ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن
حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم
النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من
التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله
على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال

كل في التأكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولئن
سلم فلم يتعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام
على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى
بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة
والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في
صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم لان حرف السلب
قد جعل جزءاً من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير
الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب
من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا
سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما
في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية و
لا في السالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع

فاذا كان

فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة
المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل
فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة
الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان
بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة
بنفي القيام عما صدق عليه الانسان وهو اعم من ان
يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي
القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض
صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق
انسان لم يقم صدق بعض الانسان لم يقم وبالعكس اذا التقدير وجود
الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم
عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع
اما بان يكون الحكم منفياً عن كل فرد من الافراد وبان

فكلما

يكون منفياً عن بعض من الافراد ثابتاً لبعض اخر وعلى
كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد
لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر
واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل
معناه ايضاً كذلك كان كل تاكيداً لا تاسيساً فيلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون
معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل
لتاسيس معنى آخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في
صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة
مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم
باتفاق لا في الاولى المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة

الجزئية

الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن
بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم
عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف
السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل
فرد ولما كان الحكم المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية و
قد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه
بقوله لورود موضوعها اى موضوع المهملة نكرة غير
مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك
مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما
يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي يفيد الوحدة و
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة
بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم
لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كانت

هذا السالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية يكون معنى
لم يقم انسان نفى الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه
لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه
ايضا نفى القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه نفى القيام عن
جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم
قبل كل السلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم
السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير با
لعكس وذلك لان لفظة كل لا يخلو عن افادة احد
هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة
وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم
لافادة النفى عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفى
عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى

يلزم

يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفى عن الجملة
فى الصورة الاولى اعنى السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو
لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى
بالاسناد اليها اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم
يبق مسندا اليه فيكون اى على تقدير ان يكون الاسناد
الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون
كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية
ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفى عن
الجملة فى كل انسان لم يقم وعن كل فرد فى لم يقم كل انسان
انما افاده حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شئ آخر ليكون
كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان
ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحى ونحن

اى نفى الحكم عن الجملة فى الصورة الاولى وعن كل فرد فى الصورة الثانية

لان لفظ كل لا يخلو عن افادة هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة مطول

نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلاً
بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منعه
على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان
الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة
فاذا حملت كلمة الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد
حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا
عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من
التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن
تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم
كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل
انما يلزم ترجيح التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم

انسان

انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي
عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى
ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول
المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا
لم يقم انسان على النفي من جملة الافراد بطريق
الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان بطريق المطابقة
فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد
اتحاد الدلالتين او لا يشترط لزم ان يكون كل في
قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي
عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون
كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن
جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم

يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر
وح يبطل ما ذكره بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة
اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا
عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون
محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم
الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس
فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي
عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا
قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل
ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم
انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها
قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد

الموضوع

الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور
اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول
المسطور في كتبنا القوم ان المهملة التي يكون موضوعها
كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي
لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع
او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل
افراد الموضوع فظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم
يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما
انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها
ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من
شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا
المفهوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد
فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم

فهو سور الكلية كقولنا طرًّا واجمعين ونحو ذلك نص
عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة
القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين
عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية
على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام
يوجب تعميمًا وادخال التنوين يوجب تخصيصًا فلذلك
مهمل في اللغة وقال عبد القاهر في تفسير ان كلمة كل تارة
يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت
كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء
كان الخبر فعلًا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء
يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو
قولك ما كل متمني المرء حاصلًا او حاصل على اللغة
الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان

يكون

يكون عطفًا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون
بتقدير فعل عطفًا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة
وكلاهما ليس بسديد لان كلًّا من الدخول في حيز
النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة
للفعل فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر و
اما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان
يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل
القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو
ما كل متمني المرء حاصلًا فان خصصنا التاخير باللفظي
فلم يخرج منه الا المعمول المتقدم على الفعل المنفي
وان جعلناه اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه
القسمان واياما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف و
انما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اما داخلة

في حيز

قوله

كلًّا في حيز النفي عليه لفظا او تقديرًا يعني كما اذا قدمتها
على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرًا لان
مرتبة المعمول التأخر عن العامل فالاقرب ان يجعل
عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله
اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تدخل اداة النفي على فعل
عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان
اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها
او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلًا لفظيًا او تاكيدًا
له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم
التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولًا كذلك متاخرًا نحو لم
اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او متقدمًا نحو كل الدراهم
لم آخذ او الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا
على ما سبق وجعل الفعل منفيًا بلم لان النفي بما لا

يتقدم

يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولن على ما بين في النحو
وكذا اذا وقعت مجرورة لفظا نحو ما مررت بكل القوم
وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور
توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد
الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل
ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي
حمل عليها او عمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم
يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتب
وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم
ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو
ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل
او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل
او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى

المرء بنيه كم ولم اخذ كل الدراهم وتحريم كل الدراهم اخذها

انا وما اخذنا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض

متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وعلقه

شهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا

ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان

وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق

الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور

والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق

ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة

في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولة

للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي

اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم

لما قال ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل

قصرت

قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي

لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي

على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم

قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع

كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب

قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر

ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما

ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب تعيين بعد ثبوت

احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما با

لتعيين او نفي كل منهما جميعا ردا على المستفهم فجوابه

اما بالتعيين او بنفي كل منهما جميعا ردا على المستفهم

وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما

لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيتعين ان يكون قوله كل

ذلك لم يكن نفيًا لكل منهما والثاني ما روي انه لما
قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له
ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك
لم يكن سلبًا كليًا لما صح بعض ذلك قد كان ردًا له لانه
انما ينافي كل منهما لا نفيهما جميعًا اذ الايجاب الجزئي رفع
للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي
النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا
بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدًا ضربت
وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنًا ولا سياق كلام
انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب
مغنيًا لذلك المفهوم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر
الفصيح عن النصب الشايع الفصيح الى الرفع المحتاج الى
تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه

مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع
لان لفظة كل اذا اضيفت الى مضمر لم يستعمل في كلامهم الا
تاكيدا او مبتداء لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم
ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله
شعر ثلث كلهن قتلت عمدًا ان الرفع في كلهن على الابتداء
وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة
اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض
عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لا
ستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى
المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتداء لان قياسها ان
تستعمل تاكيدا الا انه لما اشتملت على ضمير لان
معناها افادة الشمول والاحاطة باجزاء ما اضيف
اليه ولما اضيف الى المضمر كانت الجملة متعقبة لما ذكرها

قوله

او في حكم المتقدم لانهم استعملوها مبتداء لان العامل
فيه معنوي لايخرجها في الصورة عما هي لها فلذلك
يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال ان الامر
ان كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم
المسند وسيجي بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر
والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله
مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه
اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر
موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مقام نعم الرجل فان مقتضى
الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم
تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير
عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود
كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب

لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام او الذم العام
اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم
جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يتعين
بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم
رجلا السلطان ثم بعد تفسيره بالنكرة صار قولنا نعم
رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من
تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح نحو
نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين
اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف
واما قول من يجعل المخصوص مبتداء ونعم رجلا
خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب
على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص
وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك لوجب

ان يقال نعما رجلين الزيدان و نعموا رجالا الزيدون
ولفات الابهام المقصود في وضع الباب و لما صح تفسيره
بالنكرة اذ لا معنى له حينئذ قلنا تفرد هذا الباب
بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره
مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع
لتشابهه الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعض الى
انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من
التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الا
عتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون الضمير
للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها
سبعون ذراعا ولدفع لبس المخصوص بالفاعل كما في
قولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة
فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر و يختار

تانيث

تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة
نحو هي هند مليحة فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطا
لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي انه
بنى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي
جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم يا له رجلا
وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات لانه ليس من المسند
اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه
اي ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع
لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى
انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه
معنى لما جبل الله تعالى عليه النفوس من التشوق الى
معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه
فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة

الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل
بسهولة ولهذا اشترطان يكون مضمون الجملة
شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير قالوا
وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير لابد ل على
التفخيم والتعظيم وهو السر في التزام تقديم ضمير
الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في
في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل
ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك
نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ماذكره من ان
السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في
ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذا السامع
بما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل
وضع المضمر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد فقد
يكون

يكون وضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله
تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه يبلغ من عظم
شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي
او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع
زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اي يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع
المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز
المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول
ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف العاقل الاول
بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل
رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى
اعجزته او اعيت عليه وضعفت مذاهبه طرق معاشه
وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام

قوله

حائر و صيّر العالم النحرير المتقن من نحو الاوهام اي
انفهامها زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود
لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق
غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم
بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم
المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه
في معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء
المعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة و
الحكم البديع و قد يقال ان الحكم البديع هو كون
العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند
اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم
بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من

التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي او
للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا
يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه
لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي
على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال
الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول
ابن دمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى
اي كي احزن من شجي يشجى علم يعلم واما
شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي
احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك
اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور
المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة

قوله

فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير
اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند
السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه
اذا قصده لاننا الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من
غيره اي نظيره قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه
قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا
القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة
لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في
ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور
اي ما يكون داعيا لمن امرته بشيء الى الامتثال و
الاتيان به ومثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع
مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا اي

مكان

قوله

مكان انا آمرك وعليه اي وعلى وضع المظهر مقام
المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من غير باب
المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأي
فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من
تقوية داعي النبي عم الى التوكل عليه لدلالته على
ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف
الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله
شعر الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد
دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن
يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان يكون
العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة
وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن
من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس

انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله و
رسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث
لم يقل فامنوا بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات
المذكورة عليه وليشعر بان الذى وجب الايمان به بعد
الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كائنا من كان انا او غيرى اظهارا للنصفة وبعدا عن
التعصب لتفسير السكاكى هذا اعنى نقل الكلام عن
الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا
القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى
الغيبة ففى العبارة اذن تسامح ويحتمل ان يكون
المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر
المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غائب
بل الاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة

مطلقا

مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من
ضرب الثلثة فى الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى
الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح
فى كلام السكاكى لكنه مراد بحسب علم من مذهبه
فى الالتفات بالنظر الى امثلته ويحتمل ان يتعلق
بالغيبة على معنى سواء كانت الغيبة باسم مظهر او
بضمير غائب او بالجميع على معنى سواء كان فى المسند
اليه او فى غيره وسواء كان كل منها قد اورد فى كلام
ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى
الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود
المصنف من تعميم تفسير السكاكى ويسمى هذا النقل عند
علماء المعانى التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من
يمينا الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب

قوله

الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه
كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله امرئ
القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم
اسم موضع ويروى بكسرهما خصص هذا المثال من
بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه
ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى
الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه
قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب
لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند
الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من
الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير
عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر
من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على

خلاف

قوله

خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق
الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر
كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم
قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب و
الغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد
تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد
لدخل في هذا التعبير اشياء ليس من الالتفات منها نحو
انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانا الذي
فعلت كذا ونحن الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر
عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة
بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم و
يا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل وانت فعلك

هذا بالهتايا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة
ومنها تكرير الطريق المنتقل اليه نحو اياك نستعين
فاهدنا فانعت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد
والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها
انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر
ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانه الذي
لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان
نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات
في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ
الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادي ان يكون بطريق
الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى
الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها
الذين امنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم

فليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني
امي حيدرة كان القياس ان يقول سمته حتى يكون
في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في
الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد
الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامن الا
لباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان
المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن
الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو
ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله
تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا فيمن قرأ بالياء
الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة
الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام آخر بل هو
من متعلقات ليسرى وقد تميز وهذا اخص اي الالتفات

بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان
التفات عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق
من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى
الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند
الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات
عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك
بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة
كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني و
خبرته عن ابي الاسود في الصحاح العاير قذى العين
وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي عمص قمص
منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره
فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح
السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا و

قول

قول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث
التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي
موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في
بانه الآخر في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من
الغيبة الى الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات
على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان
الانتقال انما يكون من شئ حاصل واقع عليه اسلوب
الكلام وبعد الانتقال انما يكون من الخطاب في ليلك
الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب
اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني
الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان
الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه
واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله

هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك حيث لم يقل او لاكم كما في قوله

تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما يجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر بل يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من بنا جاءني وقد قطع المصنف بانه

واردا على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف المقتضى وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف مقتضى الظاهر على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي

نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم
نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب
الى التكلم قول علقمة ابن عبدة طحا بك اى ذهب بك
قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي
معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط
في مرادها بعيد الشباب اى حين ولى الشباب وكاد
عصر حان مشيب اى زمان قرب المشيب واقبل
على المشيب يكلفنى ليلى فيه التفات من الخطاب في
طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني
ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اى يكلفنى ذلك القلب
ليلى ويطالبنى بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية على
انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى شدائد
فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من

الغيبة

الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر
عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها
اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي
يجوز ان يكون عادت فاعلت من المعاداة كان الصوارف
والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد
يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى
ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى
الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد
وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط
الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا
كقوله تعالى اياك نعبد فانه مما قبل هذا الكلام وان لم

يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب
به لان ذلك يجرى من العبد مع الله تعالى لا مع غيره
بخلاف قول جرير تغني بالله ليس له شريك ومن عند
الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك
ذو ارتياح كانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب
بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة
فهذا ملخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل تزجر
نكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك
فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجرنكم
الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو قال انه اضرب
عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يدعى
من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل تزجرنكم
بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات

على معنيين

على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة
مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل والدعا
او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل
كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي
كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر
وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت
الغيث ايتها الخيام انسى يوم تصقل عارضيها بفرع
بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فيتوهم
ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه
ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه
يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه
كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب
بقوله وفي الياس راحة وجهه اي وجه حسن

الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب
الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا
من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء
اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف
اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة
ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة
الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب
حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه
اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة
من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول
الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله
مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد
مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم

الدين

الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي
مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على
التعميم فحينئذ توجب ذلك المحرك لتناهيه في
القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات و
الباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته با
لدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك
المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل
على تخصيصه بان العبادة وهو غاية الخضوع و
التذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات
منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق
الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة
ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون

العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
فى المهمات فاللطيفة المختصة بها موقع هنا الالتفات
هو ان فيه تنبيهًا على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب
ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك
المذكور هو الذي ذكره المصنف جاريا على طريقة
المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد
واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم
الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك
المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد
ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التمييز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل
فى التمييز واعرق فيه فكان تعليق العبادة به تعليق
بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد

ذكر

ذكر لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد وضوحه
وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى الثناء
الحقيق بالعبادة وكلما اجرى عليه صفة من تلك
الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف ذلك اولا
بانه المدبر للعالم واهده ثانيا بانه المنعم بانواع
النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش
ويستعد لامر المعاد وثالثا بانه المالك العالم الغيب
واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه
لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات
فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون
معلوم التحقق عند العبد متميزًا عن سائر الذوات
حاضرًا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه
تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر

قوله

كلامه يشاهد بنيه ويراه فلا يلتفت الى ما سواه ولما انجر
كلامه الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه
وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف
المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف
مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى
ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي
صدر منه كلام بغير ما يترقبه بسبب حمل كلام المخاطب
على خلاف ما اراده تنبيها له على انه اي ذلك الغير هو
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد
قال له اي الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك
على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والا
شهب هذا مقول لقول القبعثري فابرز وعيد الحجاج
في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم

في كلامه

قوله

في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى
ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي
غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج
انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو
الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في
السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي
المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق
من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال
لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد
ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي
السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي
غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله
اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن

الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب في
اختلافاتهم في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما
بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يتزايد قليلاً قليلاً
حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا
ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من
هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف
معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف
بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم
ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن
يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا
يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون
قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى

والمساكين

والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيهاً على ان المهم
هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق
فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ
الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض
بمعنى يفزع هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلامه تعالى
اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه
التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب ويجمع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر
فان قلت كل من اسمي الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال
ويصح ان يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال
بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا
على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز
وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع
والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون بخلاف مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة
على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قوله ان الدين
لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك وان الدين ليقع وذلك يوم يجمع

يجمع له الناس لنعتر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل
والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع هذا والكلام بعد محل النظر
اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر
والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف
صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدا نكرة وما هو في موضع
الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك
موقفا للوداع موقف منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ
تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه
يجب ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة
في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع
مظروف لكن لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك
بالمظروف نحو الظرف قلبوا الامر على العكس فليعلم الكلام مراعاة لهذا الاعتبار ومما قوله فانك
لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي ذهب الوعود من الناس [illegible] واشتغلوا بصفات اللئام حتى لو
على هذا انه لا يبالي انسابهم عجبا كان او غير عجبي فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء
على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فيلزم الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله
ولا يك موقف منك الوداعا فيحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل

فالمقصد

فالمقصد المنكر بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل
فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي
مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة
لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امراة و
حمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة على الاسم
اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا
ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد
قام فح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير
والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم
فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو
الام والمعنى على هذا اظبيا كان امك ام حمارا الا ان المقصد
التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم
وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه

اي اعم من ان يتضمن النكتة اولا

في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع
البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع
الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب
بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذع كناية عن حداثة السن
فالقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي و
البصيرة بالقروح ووصف الاقدام بالاقتحام في
المعارك بالجذع وعكس اي اقدام غر ورأي مجرب فليس
في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام بعكس المقصود
واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة
حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف
من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه
الصفة بل وجدت مخالفا جذع الاقدام قارح البصيرة
وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل

على انه

على انه جرح وبخدشه منه الدم ولان في فحوى كلامه
الدلالة على انه جرح ولم يعبأ اعلاما بان الاقدام
ليس بعد الحجام وحثا على ترك الفكر في العواقب و
رفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه
بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على
ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف
فلا قرينة عليه مع ما فيه من تغيير النظم ودلالة
الكلام على اثبات الجرح له لا تنافي ذلك لانه اذا جعل
جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح
في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة
على انه لما جعله بمعنى لم الف فلا ينبغي ان يجعل جذع
البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تأدية للمقصود
والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان

جذع البصيرة حال من الضمير في الفرنت و

جَذَعُ البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها
اوّلاً لم يعرض لرأيه تُهَمٌ في الاقتحام ولم يتطرّق اليه
تقاعُدٌ عن الاقدام وقارحُ الاقدام عبارة عن انه
قد طالت ممارسته للحرب وذلك لان قارحَ المعنى ثم
انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم يثنا لوا
ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم تَنْبُ لي في
الاقتحام ولا غلبَ في اختياري التطرّق والانحراف بل
قد صار اقدامي في الحرب قارحاً لطول ممارستي وتكرّر
مُبادرتي

الباب الثالث احوال المسند امّا تركه فلما مرّ

في حذف المسند اليه واتمام في المسند اليه حذفه
وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه
اقوى ركن في الكلام واعظم الاحتياج اليه فوق
الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظاً فكانه

اتى به

اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط للغرض بخلاف
المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز
ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي
بن الحارث البرجمي ومن يك امسي بالمدينة رحله
فاني وقيارٌ بها لغريب في الاكثر لما في رحله
في منزله وما واه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت
خبر ومعناه التحسّر على الغربة والتوجّع على الكربة
حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضاً
غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في
الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسّر ومحافظة الوزن
ولا يجوز ان يكون غريب خبراً عنهما لامتناع الافراد وامتناع
العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظاً او تقديراً
لفظاً نحو ان زيداً وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما

العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون
العطف بعد مضي الخبر فلا يلزم ارتفاع الخبر
بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو قائمان لان
لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء و
المحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان
مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما تقول
ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار
على خبر ان قصدا للتسوية بينهما في التحسر على الاغتراب
كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل
اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار
في التاثر على الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدم
ليتاتى الاخبار عنهما دفعة واحدة بحسب الظن تنبيها
على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى

العقلاء

العقلاء استحقاقي الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى
التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى الاية وقال الصابئون مبتداء وهو مع
خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين
امنوا الخ لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون
التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالة
واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان و
العمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها
المقام وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي
مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر
الاول محذوف وهو على عكس البيت السابق وكذا قوله
رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني

على ان بريًّا خبر لو الذي وخبر كنت محذوف فهو عنده

من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت

وما الذي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي

في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه

البر والبحر مترعًا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير

التاخير والمعنى كان البر مترعًا والبحر ايضًا مترع فيكون

من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه

لان مثل هذا المبتدأ في نية التاخير وانما قدم لفرط

الاهتمام ولهذا لم يقدره والمحذوف من الثاني منصوبًا

اي كنت منه بريا والذي ايضا بريا وكان البر منه مترعا

والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان

زيد قايمًا وعمرو قاعدًا لم يكن بعيدًا وكقولك زيد

منطلق وعمرو اي عمرو كذلك فحذف الخبر عن الثاني

للاحتراز

للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وكقولك خرجت

فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال

لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد

فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر

نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه

كما في المثال المذكور فان خرجت تدل على ان المعنى حاضر

او بالباب ونحو ذلك والعامل في فاذا فيه معنى المشابهة التي يراد

بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة

للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات

وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجات فحينئذ

يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها

هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافة الى الجملة وقال المبرد

ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اي

فالمكان زيد والتزم تقديمها لمشابهتها اذا الشرطية
لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا يغني
قولنا فالمكان زيد بالباب وكقوله اي قول الاعشى
ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر
جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان
في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا والسفر
الرفاق قد توغلوا في المضي ولا رجوع لهم ونحن على
اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا
بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى
الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف
في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع
سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا فقال
عبد القاهر لو سقطنا ان لم يحسن الحذف ولم يجز

لانها

لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه
ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر وعلى الميم بعد
ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان
عمرا اي لنا وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب
الذي هو حذف خبر ان المكسورة ظرفا ولم يقصد انه
بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون
خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف
تملكون الاول عابدا من ضميره المتصل اعني الواو
بضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما
يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم
او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث والمقصر من
الاتيان بهنا لفظ تفسير المقدمة فلما ظهرت لم يحتج اليه
وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم

فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيد لفظ
على ان يكون التقدير لو انتم تملكون انتم تملكون
لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد
حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وفي صاحب
الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه
علم البيان فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون
فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشح اى البخل الكامل المبالغ لان الفعل الاول لما
سقط لاجل المفسر ابرز الكلام في صورة المبتداء
والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو
مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون
لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا
الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة

قوله

فعلية وانه ليس بمبتداء بل تاكيد مقدم وهذا
الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله
تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند او
المسند اليه اى فصبر جميل اجمل او فامري صبر جميل
ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل
من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما
والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق و
رجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى
وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له في
الاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله
له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اى صبرت
صبرا جميلا وحمله على حذف المبتداء موافق له
دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية

وذلك انه اذا قلت صبرت صبرا جميلا كانت في حال النصب مخبرا بالصبر واذا حذفت المبتدا في حال الرفع كنت مخبرا بالصبر فهو موافق للمنصوب

على حذف المبتداء وليس على خصوص حذف
الخبر اعني احمل قرينة لفظية ولا حالية وفي
هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فح لا
يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب
الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى
صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة
وايضا يترجح حذف المبتداء بقراءة من قرا فصبرا
جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان
الاصل في المبتداء التعريف فحمل الكلام على وجه يكون
المبتداء معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان
المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من
صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل
من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله

تعالى

تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود
آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف
او المميز ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي
مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد
الحاق اثنين بواحد في صفة ومرتبة قيل هم ثلثة
فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف
المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك
ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو
او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع
وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان
في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدم
على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد
قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او ام

عند ذكر عمرو وقام منقطعة لا متصلة لانك تقدر
على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو الاقرب الى الاتصال
ليكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من
غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع
وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن الفعلين
المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد
ام قعد لان كل فعل لابد له من فاعل فهي متصلة ويجوز
مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولابد للحذف من قرينة كوقوع
الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن
الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال

محقق

محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور
فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية
فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لان ان اريد ان السؤال
عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان
اريد بيان السؤال عمن فعل الفعل وصدر منه فتقدير
مبتدأ كقولك الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا
القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم
الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور
ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى
انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان
السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم
المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة
اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان

الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى و
لئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي
كوقوع الكلام جوابا عن سوال مقدر نحو قول ضرار
بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد
كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي
يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع لانه لم
يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رايحة من الفعل
اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجاء وظهيرا
للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي
من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوايح
الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح
من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوايح

جمع

جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وقيل
طوايح جمع طايحة والطايحة الطوايح ولا يقال المطوحات
ولا المطيحات وما مصدرية متعلق بمختبط وما مصدرية اي
يسال من اجل اذهاب الوقايع ماله او بيبكي المقدر
اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين
بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا بالصورة ذلك
الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع
لخصومة وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع
المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل
مضمر جوابا لسوال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد
ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر
الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك
لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا

يستند اليه هنا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي
يبكيه ضارع فقد استند اليه مفصلا ولا شك ان
الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس فيكون اولى وقد يتوهم ان الاسناد
اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال
عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال و
لا يبعد ان يتوهم قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا
تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة
مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه
فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة
لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون
الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما
اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان

يفصل

يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل
للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار و
اشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث
اللفظ لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الا
هتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل
اللفظي يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل
وبان في طماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم
المفعول به تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز
ثم اما ذكره فلكونه في ذكر المسند اليه من ان الذكر
هو الاصل ولا مقتضى للعدول نحو زيد قائم ومن
الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد

قوله

بينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى
بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله
ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او

ان يتعين كونه اي كون المسند اسما او فعلا فيفيد
الثبوت او التجدد كما سنذكر او ان يدل على قصد
التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد
عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك
وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة
انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع
فبالذكر المستغني عنه في اللفظ واما افراده اي جعل المسند
غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم
اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي
نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس
بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار

التقوي

قوله

التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم
معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم
فيخرج ما يفيد التقوي بحسب
التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا
قائم ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو
تاكيده بالطريق المخصوص من نحو زيد قام وانما لم
يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح
ليخرج صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
في رجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به
التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم
افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي و
اجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا

مبتداء فالمسند مفرد لا جملة كما في سمعتنا وقد
عرفت ما فيه وقد وقع قوله غير سببي موقع الفعلي
في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح
قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل
السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند
اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم
بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول
لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا
سنبين ان المسند في نحو زيد ابوه منطلق و زيد
انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد
لان الجملة الخ وقعت خبرا للمبتداء وظاهر انه لم
يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير

مفيد

مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتداء قد اسندت
اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه
بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او
بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت
مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف
وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف
اعتباري فلو اراد هنا الثبوت بالفعل حقيقة
لانتقض بكثير من المسند الفعلي لاعتباريته
فاذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان يكون
المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده
ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح هنا
ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد
ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق

ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع

ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه ه

المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاه

لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جمـ

ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحد

فالظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق

ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان

ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه يخفى

اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق

ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم

محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو

رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف

سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد

منطلق

الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل له لان
لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم
يصح التركيب وجميع ذلك خطاء ولم يقصد
السكاكي الا ذكر امثلة المسند ههنا مثالا لان
المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته و
اغراضه فيكون التمثيل هنا ضايعا ولذا تركه
المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من
الامثلة قال وتفسير تقوى الحكم يذكر في تقديم
المسند على المسند اليه فلو كان قصده انها امثلة
لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام
لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي و
ذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما
لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصناعة

التركيب

التركيب وبنظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد
ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه و
كان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد
انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على
مبتداء بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد
مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق
ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها
على المبتداء ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو
قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه مثل زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد
ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرسه
غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصلحات انا لا نضيع اجر من احسن

عملا لان المبتداء اعم من ان يكون قبل دخول
العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير و
غيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة
التي وقعت خبر مبتداء وقال صاحب المفتاح هو
ان يكون مفهوم المسند السببي هو مجموع الجملة
التي وقعت خبر مبتداء وقال صاحب المفتاح هو ان
يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء
الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او
منتف عنه مطلوبا للتعليق بغير ما بني عليه ذلك
المسند اي جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوبا للتعليق
بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك
الغير بنوع ما او تعليق نفي بنوع ما او يكون المسند
فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي

فيطلب

فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع
اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا
بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان
مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتداءه
اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما
بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتداء واوقع
منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو
زيد منطلق ابوه وانطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل
والفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره و
الثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند
الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو
بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره
فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا

قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي
يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء
من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير
مهلة وتراخ كما في زيد يصلي والحال ان بعض صلاته
ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات
الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف
الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج
الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء
مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد
الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم
الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل و
حدوثه وظ ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاء
بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم اوكلما

وردت

وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه
فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة
بعثوا الي عريفهم عريفا القوم هو القيم بامرهم الذي
شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه و
يتاملها اي يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا و
يصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة
جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما
كونه اسما فلافادة عدمها اي عدم التقييد المذكور
وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض
يتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك
مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم
المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيها الدراهم لكن يمر
عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم

من غير اعتبار التجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود
من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان
يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان
ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع
الاسم ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه
يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق
لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل
وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا
فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم
انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير
افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل
وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك

بمفعول

بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال
والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان
ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب
ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند
اليه ولما كان هنا مظنة السؤال وهو ان خبر كان
مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة
اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو
كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو
نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي
ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا
كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع
الباب لتقرير الفاعل على صفة غير مصدر ذلك
الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة

منصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائماً
انه متصف بالقيام المتصف بالكون اى الحصول و
الوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنياً انه متصف
بالغنى المتصف بالصيرورة اى الحصول بعد ان لم
يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر
حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال
لانه الحال التى انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق
كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه
اي ترك التقييد فلمانع منها اى من تربية الفائدة
كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج او خوف
انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او
غيره من الحاضرين على زمان الفعل ومكانه او غير
ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب

ان المتكلم

ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه
عائق وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط
نحو اكرمك ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات
يقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي
حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك اي
التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه
على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان
قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت
اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد
عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان
خبراً فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي
اكرمه وقت مجيئه فهو قول صاحب المفتاح ان الجملة
الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة

قولنا

فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء م

فى نفسها للصدق والكذب بناءً على انه فى بحث تقييد
المسند الخبري وامّا نفس الشرط بدون الجزاء فليس
بخبر قطعًا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام
ولهذا لا يتقدم عليه ما فى حيزه ولا يصح عمرًا ان
تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة رح من ان
مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب
فى نفسها اي نظرًا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط
لا مع التقييد به على ما ظنّ لان التقييد بالشرط
يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب
ولهذه الدقيقة قيده بقوله فى نفسها فتعسف منه
وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزءًا من الشرطية مقدمًا
او تاليًا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال

الصدق

الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين
فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل
للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند
وقوعه جوابًا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا
نسلم ذلك فى الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة
قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك و
التحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب
اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية
لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود
محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود
يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان
الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق

والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء
ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها
باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها
فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال
الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية
في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب
وتخالفها بان طرفيها مولفان تاليفا خبريا ان
لم يكونا خبرين وبان الحكم ليس فيها بان احد
الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان
قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس

وعند

وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت
طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد
مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق
هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن
لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها
الشريفة المهمة في علم النحو فان واذا للشرط في
الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط
في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله الا على طريق الحكاية
او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في
اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم
بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه
كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في
المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف

قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين انْ واذا

بعد اشتراكهما فى كونهما للشرط فى الاستقبال و

ذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به و اما

عدم الجزم بلا وقوعه فمشترك بينهما فلينا مل وكذا

ذكر فى المفتاح أن الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع

الشرط نحو ان تكرمنى اكرمك حيث لا يعلم القائل

انكرمه ام لا فتبنه فى المثال على اشتراط الخلو عن الجزم

باللاوقوع وكذا قال انها فى نحو ان لم اكن لك ابا كيف

تراعي حقى مستعملة فى مقام الجزم لنكتة فظاهر ان

الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط انما

هو انتفاء كونه ابا له فلو لم نشترط الخلو عنه ايضا لما

احتاج هذا المثال الى التاويل وقد نبّه الفاضل الشارح

ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط لان المخاطب عالم به لذلك

اى وكان

اي ولان اصل انْ عدم الجزم بالوقوع واصل اذا

الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعًا لإنْ لان النادر

غير مقطوع الوقوع في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ

الماضي على لفظ المضارع فى الاستعمال مع اذا لان

الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرًا الى لفظه الموضوع

للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الا

ستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضى الى معنى المستقبل

مثل انْ نحو فاذا جاءتهم اى قوم موسى الحسنة كا

لخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هذا مختصة بنا ونحن

مستحقون لها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيّروا

بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا الشؤم موسى

ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ

الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التى حصولها

مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس واي الحقيقة
لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما
وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه
لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه
لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جي بان دون اذا فيما
قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن
اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير
وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد
معين واما في نوع من الانواع او في فرد من الافراد
كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس
يوجب القطع بحصول الجنس القطع بحصول نوع ما
او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق
بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم

حسنة

حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص
والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف
الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون
تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك
لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح
اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون
اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد
الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة
المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها وبهذا ظهر
فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على
فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة
التي حقها ان يشك في وقوعها لكثيرة الوقوع قطعية
الحصول مع جعله السيئة القليلة غير قطعية الحصول

ولئن اراد العهد على مذهبه بناءً على ان الحسنة المطلقة

نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب

اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم

فيكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا

المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا

يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد

اقضى لحق البلاغة اما معنًى فلكونه دالًّا على سوء

معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت

لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي

تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدّعون انهم

احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا

يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس عقوقًا واسوؤهم

معاملةً ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى

استحقاق القليل كدعوى استحقاق

استحقاق

استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثاني

لان ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعتد

الاول دون الثاني واما لفظًا فلانه اذا قصد بها العهد

يكون الحسنة واقعةً موجودةً فيوافق لفظ اذا وجاء

بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس

على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم

بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولًا اوليًّا و

لزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وعينه

فيكون اسوء وايضًا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع

افرادها واما من حيث فممتنع فدخول اذا عليها

يكون ممتنعًا لا مرجوحًا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة

الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وح

يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن

قوله

الانكار وادخل في الالزام لكونها اتيان الحاضر
معهود فلا يمكنهم انكارها فالحاصل ان القول بكون
المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون
المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى
كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من
الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة
ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين
بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق
البلاغة فالسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جي في جانب
السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة
الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت
ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال
الماضي مع اذا في السيئة منكراً في قوله تعالى فاذا مس

قوله

الانسان ضر دعانا ومعرفاً في قوله تعالى واذا مسه
الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلنا اما الاول فالنظر
الى لفظ المس عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد
للتقليل وا الى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده
عن الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي
على ان مساس قدر يسير من الضر بمثله حقه ان
يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في
مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله
واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ
اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون
مقطوعاً به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع
الشرط تجاهلاً لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل
العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه في

الدار فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من
السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع
الصبح وينقض الليل افعل كذا فيتجاهل تولها وتحيرا
وتحسرا عليها او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن
يكذبك ان صدقت فما ذا تفعل وتنزيله اي تنزيل
المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته
لمقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك
فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا
يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير
ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح
ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال
لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة
ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم

فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد
والوعيد صفحا اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم
قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو
كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ
ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف
من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد
الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام
على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال او دعاء بحسب مقتضى
المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون
كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم
يعني الاصنام دون ان لان من انه يشترط فيها عدم
الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا

وقوعه فلا يقال ان طار انسان كان كذا بل يقال لو طار
لانا نقول ان المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع
بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد
التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد
اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا
يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل الفرض و
التقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في
الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو
الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا
فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب
بكونه حقا مع اعتقاده انه باطل تعليق بالمحال ومنه
قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

اوتغليب

او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا
كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي
به بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا
تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل
له القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا بان مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان
يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا
ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال
المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة
على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف
الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والا
شكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط ح يكون

مقطوعًا به فلا يصح استعمال إنْ لما مرّ لا يقال الشرط
انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود
والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث
الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون أنّ إنْ هنا
بمعنى إذ وقد نص المبرد والزجاج على أنّ إنْ لا تقلب كان
الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا
اريد ابقاء معنى الماضي مع إنْ جعل الشرط لفظ كان
نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قدّ من
قُبُل وذلك لقوة دلالة كان على الماضي لتمحضه له لا
الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر
فلا يستفاد منه الا زمان الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وإمّا ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد
الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك

قبل النهي

قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول
فلا تقعد بعد الذكرى بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد
جعل الشرط ماضيا قدّر كان وجعل ينسينك خبرا له
ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض
غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم
ولا بعدم ارتيابهم فلتكن هذه نكتة في استعمال إنْ في
هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا تمحيص من هذا
الاشكال الا بان يقال غلّب على المرتابين قطعا غير
المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز
منه الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او التغليب
غير المقطوع بانضمامه بالشرط على المقطوع به كما
اشرنا اليه في المثال المذكور ثمة والتغليب يجري
في فنون منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري

قوله

على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على
طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت
من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين
بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور و
الاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل أن لا
يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة
من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى
والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت
بشرايع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له ومنه
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل
انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة
لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه
اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب

جانب

جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه
كعمرين لابي بكر وعمر لعنة الله عليهما والقمرين
للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين وما
اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين
على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني
ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا فينبغي ان يغلب
الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه
يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان
ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى
وكانت من القانتين اذ ليس تغليبا احدهما على الآخر
بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة
اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما
متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت

لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
ايضا في المعنى ولذا قالوا الزيدين بالمسميين بزيد
فلا يطلق قرآن الا على الطهرين والحيضين لا
على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب
من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى
ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير
ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة
والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد
من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم
ذلك

ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة
لكونه جنيا واحدا مغمورا فيما بينهم ومنه تغليب
الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع
وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن
في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى
ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها
فانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليبا المتكلم
على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت
وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله
تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء

الخطاب والمعنى نعمل انت يا محمد وجميع من سواك
من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب
من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان
يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف
او تثنية او جمع كما فهم وقال الله تعالى فمن تبعك
منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاءهم وجزاؤك
وقال تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم و
الذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في
لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا
والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان
لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله حيث قال يا
ايها الناس اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا
معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب

العقلاء

العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء
على الجميع كما يقول خلق الله الناس والانعام و
رزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في
لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على
غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم
ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا
وخلق للانعام ايضا من نفسها ذكورا واناثا يذرؤكم
ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير و
الجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو
كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم
خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة
بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطبين على غيرهم ولا

الغائب

لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب
لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا
لما صح خطاب الجميع بلفظكم المختص بالعقلاء ففي
لفظكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان
يقال يذرئكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما
وللقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف
لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الا
لطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى
يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم
من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم
ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد
والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون
وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم

على

في هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
تبقى ببقائكم وهذا انسب بنظم الكلام مما قد روي
وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه
تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض
الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه
وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد في
المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما
وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله
تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر
الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالا
يدي تغليبا ولكونه تغليبا لقوله كان كل قدم
ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له في النفس
استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون

إن فإذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره
يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق
بتعين على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على
حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم
لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت
الدار فانت حر فقد علقت الحرية على الدخول في الكلام
في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من إن و
إذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط
فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع
ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق
على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول
الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل و

يجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو
ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته
على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر
بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال
فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا
لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة
مقتضى الظاهر من غير ان يقتضي ها شيء و
قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت
كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى
على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن
فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك
اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه

فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك و
قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك
وقس على هذا فقدره ما يناسب المقام وتأويل
الجزاء الطيبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض
الصدق كالشرط بل هو مرتب عليه هذا ولكن
قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان
الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم
في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التأكيد مع
واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء
نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها
لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا
وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك

البال

البال وقوله ايضا فان ذهلت عما اجن صدورها
فقد لهت وجدا نفوس رجال لظهور ان المعنى
على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا
للماضي كقوله تعالى اذا بلغ بين السدين حتى اذا
ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار
كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كذا حال
انعقاد اسباب الاشتراء او كونه عطف على قوة الاسباب
لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده
باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما
سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها

قوله

على تحقق وقوعه او التفاؤل واظهار الرغبة في وقو

اى وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فذاك

وهذا يصلح مثالا للتفؤل واظهار الرغبة ثم اشار

الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضى ابرازه غير الحاصل

في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت

رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اى تصور

الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى

ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه

اى على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا

تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا جيء بلفظ

الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان

قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن

يقتضى جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه

الاول

الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضى انتفاء

المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط

يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه

وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك

اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف

عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته

معلقا عليه حصول مضمون جملة اى حكم بانه يحصل

مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول

عن معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة

الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط

وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا

ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي

في الغالب ملزوم والجزاء لازم والثاني انه لا خلاف في

ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه
اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون
فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني
انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او لان
الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على
الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او
نطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن
ينتفي حرمة الاكراه او طلب ضرورة انتفاء الاكراه
لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه
فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق
الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء
حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة
لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع

قال القاطع السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب
الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد
اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن
عملك فالخطاب لمحمد عليه الصلوة والسلام وعدم اشراكه
مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في
معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم
كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني الامير
لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن
لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من
الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر

جميع ما تقدم تم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت
في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في
الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه
ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية
ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض
اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداء الحق على وجه
لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك
التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد
وليس هذا من كلام السكاكي يعني وعلى وجه يعين على
قبوله اي قبول الحق لكونه اي كون ذلك الوجه ادخل في
امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد
لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام كلام المنصف لان

كل

كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او
لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته
المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه
الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب
وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت
في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدكم مشركو مكة
ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة و
يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل
والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان
ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة و
القتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل
متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي
نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور

عن مرتبته

في الكشاف ان الغرض منها الدلالة على انهم ودّوا قبل
كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان
يلحقوا بهم مضارّ الدنيا والدين واسبق المضار عندهم
ان يردّوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعزّ عليهم
من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وتاييهما
وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردّوهم
كفارا لمصادفتهم اياهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة
ما يحتمله لزوم الاوّلين لها اعنى كونهم اعداء وبسطهم
الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة
اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة لهم البتة
ولا شيء احبّ اليهم من كفرهم لكونه اضرّ الاشياء
بالمؤمنين ونفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة
وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط

الايدي

الايدي عليهم والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لذوي
المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة و
مما انشاؤا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء
ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان
ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت
فاذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين
احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون
الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك
والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو
ان رجع الامير استاذنته وخرجت وهذا في المعنى
يدل على كلامين اي اذا رجع استاذنته واذا استاذنته
خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الآية ان كان من
الضرب الثاني لم يكن مجموع الجمل الثلث لازما ولاحقا

لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم
يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها
حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون
قوله وَدُّوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده
فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله
تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله
تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا
لقضي الامر عطفا الشرطية على قالوا لو اقلت الظاهر انه
من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء
مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد
اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا بهم
ام لا لا يقال ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين
وجد كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي
عليه السلام لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم
كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا
ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذ يتحقق العداوة و
بسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول
هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا
من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب
لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي عليه السلام عن
الطريق وَلو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء
بفرض حصول مضمون الشرط في الماضي مع القطع بانتفاء
الشرط فيلزم منه انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك
معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء
الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول

اعني الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع
بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك
بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانها جعل
اولاً المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط و
ثانياً المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط
مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع
عليه بانه على حذف مضاف اي انها لتعليق امتناع ما
امتنع بمعلقاً لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من
المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف
مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من
حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما
امتنع وهذا معنى لطيف فتح السكاكي على هذه المعاني
وغفل عنه المهرة من مقتفي كتابه فعنده هي لتعليق

الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق
الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد
ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع
الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتاً
او نفياً او احدهما اثباتاً والآخر نفياً وامتناع النفي
اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تأتني لم اكرمك
لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور
واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب
والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز
ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس
للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب
بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب

تري ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد
الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعل الله بسبب آخر
فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال
بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول
فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو
لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا
كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم
والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم
المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم

لاجل

لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء
الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع
التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس
بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان
لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول
وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى
قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل
بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان
انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على امتناع المسبب
او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني
في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله
لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة

قوله

فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون
الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير
التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى
ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا
علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر
لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما
ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات
كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان
استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق
وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه
لم يطر اذ عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر
ذو حافر قبلها فليتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا
لو ان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء

للشرط

للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم
استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة
على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول
ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات
الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما
يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء
اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها
على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما
في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لظهور ان الغرض منه
التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد
فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق وابناءه انما هو على ما

فهو من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا و
انت تدري الطبع السليم كم بين عايب قوله صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم
من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لانه يلزم ثبوت عصيته
لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح
صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم
وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك
ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود
الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء
مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم
يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض

من شجرة

من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما
نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك
ففي هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا
الشرط مع استبعاد لزومه فوجوده عند عدم هذا
الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا
ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك
على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ
لا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو الداخلة على النفي
فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على
اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم
العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هنا
منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا فيكون
على اصلها ومدح صهيب ايضا حاصل وكذا يقدر

انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناءً على ثبوت الثناء
المرتبط بعدم الاكرام بناءً على ثبوت الثناء المرتبط
بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير
معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر
الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو
جئتني لاكرمتك كان مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم
قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس
الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل
في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا
للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب
انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي
اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك
ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه

يفيد

يفيد العموم فيلزم في لو لم يخف الله لم يعصه نفي
العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات
ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط
في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في نحو لو اهنتني
لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة فلا نم ان المنفي عام
بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا
بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم
عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر
بل اجري على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان
او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون فقد قيل انه على صورة قياس
اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لما حصل
منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى

الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتج
لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة
ممنوع لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم
والمحال جاز ان يستلزم المحال وهنا غلط لان لفظ لو
لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما
يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى منه
نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا
لا يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان ينعقد
في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه
شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب
القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى لو علم الله
فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعني ان
سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء

قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم
يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير
الاسماع فهو دائم الوجود كما ذكر واما قول يجوز ان
يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى
اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء ولم يتحقق
منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هنا تحقق
الانتفاء وان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا
خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء الاسماع خير وانما
يكون خيرا لو كان من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا
له ولم يعرضوا عنه وهذا كما يقال لا خير في فلان لو
كان بقوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين
بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما
قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل

الاسماع فكيف على تقدير عدمه

ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا

الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا

ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء

اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذلك

الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي

فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اليرافق الغرض

اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال

ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية

الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل

استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو

بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط

وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الهام لم تفق

من الجزع الاول القلوب خالي يصف تاسفه على مفارقة

بغداد

بغداد وشوق ركائبها الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت

لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركائبها الهام في ماء

دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجاء

وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخلها على المضارع

في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم

في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا

فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه السلام

على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم راي في امر كان

معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله

تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن

حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا

الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت و

الاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال

الهوان والمحاق بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في
المنافقين وبلاياه النازلة بهم يتجدد وقتا فوقتا وتحدث
حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد
استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء
عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهو مناف
لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار
امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون
الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف
ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول
لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا
الظاهر هو الاول وللثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع
المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي
استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع

بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت
والدوام والتاكيد للنفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت
ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم
انا آمنا على ابلغ وجه وآكده وان قولنا ما زيدا ضربت
وما انا بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص
مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر
في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى
الخطاب لمحمد عليه السلام او لكل من يتاتى منه الرؤية
اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا
عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار
عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب
لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا قوله تعالى ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون

ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره

اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله

الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي

اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه

الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة

لكنها جعلت بمعنى الماضي المتحقق الوقوع فاستعمل

لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسبان يقول

ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من

لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا

مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل

قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت

امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت

الخطاب للنبي عليه السلام ولو للتمني فلا استشهاد

لان لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما

يود الذين كفروا فانه قيل الاثر ابن السراج وابو علي في

الايضاح ان الفعل الواقع بعد ربما المكفوفة بما يجب

ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو

علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال

بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة

الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى

انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال

كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود و

الفعل المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يود الذين

كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف ونبو

النظم وربما ههنا لتقليل التشبيه بمعنى انه يدهشهم

اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة

تمّا عنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر
ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما
نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق
ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين
على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء به على لفظ الغيبة
لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو
قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم
ان لو لما كانت تقع بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف
مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا
مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله للتنزيل
يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية
الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي

رؤسهم

رؤسهم متقاولين بتلك المقالات كما في قال الله تعالى
فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله والله الذي
ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة
الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة و
الانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل
على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد فكأنه
يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها
السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته
لغرابته او فظاعته او نحو ذلك وهو في الكلام كثير و
قد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل
من الفظاعة بحيث يحترز ان يعبر عنه بلفظ الماضي
لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد

اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر وكم
يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة
الثانية اسمية كقوله ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من
عند الله خير لانه على ثبات المثوبة واستقرارها
لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة
واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر و
العهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو
شاعر وزيد رجل فيما اذا قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال
لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عنده
رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى
للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك
الكتاب او للتحقير نحو ما زيد بشيء قال صاحب المفتاح شيئا
او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر

فانه

فانه يصح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة
والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس
في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما
وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون
المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك
وكم درهما مالك وكذا في ماذا صنعت على ان يكون
المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك
بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له و
استدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة
يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه
ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به
والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار

بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل
الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز
حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم
العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم
على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد
اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه
معرفة اذ النكرة المخصصة معلوم من وجه والحكم على
الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة
في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان
ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما
اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه
لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما و
هذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز

الحكم

الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم
جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه
بالاضافة نحو في يد غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل
عالم فتكون الفائدة لما مر من ان زيادة التخصيص يوجب
اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من
المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح
وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع
ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال
يقيده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه
وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على
الكثرة والشمول لها فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست
كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم
مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل

فقد يعرض من عيب دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا
شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على
حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون
من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع
المعمولات تخصيص لانه الى صحة قولنا ضربت
ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص
المسند بالاضافة والوصف فظاهر كما سبق في ترك
تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلا
فلافادة السامع حكما على معلوم له اي للسامع باحدى طرق
التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون
المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ
نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر آخر اي حكما
على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه

في كونه

في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء
يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق فقوله بآخر شامل
الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم
ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري
متاول بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن
مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات
الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه
لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة
اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد
فهو هو بعينه فاحد الضميرين لمن سمعه والآخر
لزيد وهو مفيد من غير تاويل او لازم حكم كذلك
عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على
امر معلوم له باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله

وفي هذا اشارة الى ان كون المبتداء والخبر معلومين
لا ينافي كون الكلام مفيدًا للسامع فائدة مجهولة لان ما
يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى
المبتداء او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتداء
والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل
ان السامع قد يكون عالما بامرين لكنه يجوّز ان يكونا
متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيدٌ اخوك و
عمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير
باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما
سيجيء من بحث القصر وعما يرد على تعريف العهد
قول ابي نواس فان تكونوا بنا من جنايته فان من نفر الى
نقل للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك

وذاك

قوله

وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى
كل منهما بحسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى
فهو الكامل في الجناية الذي على كل جان ولم يرد ان من
نفر الجاني فقد جنى جنايته حتى يصح له التنكير والتنكير
في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة
يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة
5
لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح
لكن قوله على امر معلوم بآخر مثله يابى ذلك ويدل على
انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة
او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة
باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا في غلام معهود
بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام
من غلمانه ولهذا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم

قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع
الاضافة لكن قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة
الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة
لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع
وعمّا في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة
لما كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثل ان
تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم
بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسهما اي و
نحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف
وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى
يحتمل ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج
فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو

كالطالب

كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب
ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان
بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم عليه
بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال
عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه
ولا يعرف اتصافه بانه اخو عمرو واردت ان تعرّفه ذلك
قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين
واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك
وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح
رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط تخوض بحرا
نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف له
ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان
من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق

الشهود واردت ان تعرف ذلك قلت زيد المنطلق فان اردت
تعرف ان ذلك المنطلق زيد بناءً على انه يطلق على التعيين
ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد
المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانًا من
هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر
طرق التعريف الثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد
يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقًا اي قصرًا محققًا مطابقًا
للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة
اي قصرًا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اي لكمال
ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع
فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة
اي الكامل في الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم
الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا

اذا جعل

اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتداء نحو الامير زيد
والشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على
عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام
الخطابي على الاستغراق وكثيرًا ما يحمل لام
الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد و
كل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل اي كل الرجل
وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدًا
وجنس الامير وعمرًا وجنس الشجاع متحدان
في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع
في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين في
الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يصدق
جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق جنس الامير

زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار
بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا
فانهما يتحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان
او القائم على غير زيد وهو فاسد قلت المحمول ههنا
مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من
اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية
به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق
فرد منه على غيره لامتناع تحقق فرد بدون تحقق
الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان
جعل مبتدا فهو المقصور على الخبر سواء كان الخبر
معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها
والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او
غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله

والتفويض

والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من
قريش لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه
الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن ح يمكن تحقق
واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم
مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان
يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا
القياس غلينا اصل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف
الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه
لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا
نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصدته
الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم
الجنس المقصود قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة
وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال

قوله

اوظرفا او مفعولا او غير ذلك كقولنا في الفقر تحقيقا او
مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر اكثا وهو الوفي
حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار وقال
الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما
عشارا قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او
عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة
مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هنا مثل
قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس
مخصوص من الهبة هو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة
هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل
الاعجاز وهو ان قولنا وهو ان قولنا انت الحبيب ليس
معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا
الا ما انت به حبيب كما في انا الشجاع ولا ان احدا لا يحب

احدا

احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات
في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى
لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان
كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها
مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو
مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود
الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني
بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحد
من محباتك ولا يتصور هنا في زيد المنطلق اذ لا وجه
للجنسية فيه ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي
من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية
حينئذ مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظه اشارة
الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية

انما يحسن اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن
الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه بحيث لا يتجاوزه
الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح
البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على
قتيل لم يحسن الا بكاءك على ما لا يخفى على من له ادنى
دربة في اساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت
لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى
كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا
عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر
مبالغة وان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا
يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر
معنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر
لا ينكر ولا يشك فيه ومثاله قول حسان رضي الله عنه

وان سنام

وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك
العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر
فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام
ح لا يكون للجنس فلا يتأتى القول بكون اعتبار تعريف
الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي
ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه
فهو غيره كما المعرف الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل
وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان
القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول
في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق يفيد تساوي
المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا
قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد
اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة

ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح و
قيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على
الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها
على امر نسبي لانه ليس المبتداء مبتداء لكونه منطوقا به
اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له في المعنى وليس الخبر
خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به
في المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة
بها فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد زيد مبتدا و
المنطلق خبر ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة
على الذات ومسندا وقد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد
بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط
في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين

وجوابه

وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من حيث ان السامع
قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو
اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام
انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا
التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا
البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا
في شخص واما كونه اي كون المسند جملة فقد توهم كثير
من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان
تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق و
الكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتداء والانشاء
ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان
خبر المبتداء هو الذي اسند الى المبتداء لا ما يحتمل
الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب

ثبوت الخبر للمبتداء انما هو في الخبر والقضية لا مطلق
خبر المبتداء لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري
والانشائي الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد وانّى لك
هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك من نحو ازيد عندك
وهل زيد عندك وليت زيدًا عندك خبر مع انه لا يحتمل
الصدق والكذب وليس ثابت للمبتداء وكذا قوله تعالى
بل انتم لا مرحبًا بكم وقولهم اما زيد فاضربه ومن زيد
كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا
يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فالتقوي
او كونه سببيًا كما مرّ من ان افادته لكونه غير سببي مع
عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف
الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون
الا جملة وقولهم هذا بسببيه من ذلك اي متعلق به و

مرتبطا

مرتبطا لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل
به الى غيره وسببا لتقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو
ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا
جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتداء صرفه الى نفسه
سواء كان خاليا عن الضمير او كما مرّ صرفه ذلك الضمير
الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص
التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتداء ويخرج عنه نحو
زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة
اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان
الاسم لا يؤتى به معرًى من العوامل الا لحديث قد
نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب
السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة
للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس

هذا للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس
الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه
والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في
التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد
مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض
للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه داخلا
متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لقصد التخصيص مثل
انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما
قصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو
داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال
للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي
يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح
اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف انه يحتمل اعتبار

التقديم

التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتباره مما يفيد التخصيص
التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث اعرفان ليس التخصيص
الا تاكيدا على تاكيد وبه يظهر فساد ما ذكره العلامة في
شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص من تسليم ثبوت
اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد
والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة
الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في
نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة و
اسميتها وفعليتها وشرطيتها ظاهر وظرفيتها لاختصار
الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان
الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته
فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت
تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد

اي كيف لا يشتمل التخصيص

فقط دون التقوي لانه لابد في التخصيص

الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر
ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاهم
هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة
والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد
انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فح يكون المقدر
فعلا لا جملة لانه مفرد لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول
اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة
انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة
المصنف اصلا مع ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت
على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل
على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب
مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول ان الظرف مقدر

بالفعل

بالفعل واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر
في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه
اي لقصر المسند اليه على المسند كما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا
قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود
نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان
المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصود
عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور
الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف
بفي خمور الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في
جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول
والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول
في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير

حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم

مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بي وديني مقصور

على الاتصاف بي لا يتصف بكم فهو من قصر الموصوف على

الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره

صاحب المفتاح في قوله تعالى إن حسابهم إلا على ربي ان

معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه

الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من

كون ديني مقصورا على الاتصاف بي انه لا يتجاوزه الى

غيري اصلا فكذا قوله لكم دينكم ولا يتم القول وبهذا

يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان

الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز

الى غيركم وديني لا يتجاوزه الى غيري بل على معنى ان

المختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص

به القيام

به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر

الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون و

لهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم

يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب

فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت

الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء

على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قيل في سائر

كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر

ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير الحقيقي

فالمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى

كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا

سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه

اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي

للمسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت
فانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت
بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر
للمبتدا كقوله اي قول حسان رض في مدح النبي
صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته
الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له
عن المبتداء اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا
التقديم واجب فيما اذا كان المبتداء نكرة غير مخصصة
نحو في الدار رجل ليصير المبتداء بتقديم الحكم عليه كانه
موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم
الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا
فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق بجواز ان
يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين

كونه

كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا
في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم
كقوله تعالى واجل مسمى عنده وقد يرد على نحو في الدار
رجل ان التخصص اذا كان بسبب تقديم الحكم كان الحكم
على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا
بعد حصول الحكم فقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص
فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز
التنكير مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة
فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام
على السطح وكوكب انقض الساعة او التفؤل نحو سعادة
بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه
كقوله اي محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هنا هو
المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه

تشرق من اشرق بمعنى صار مضيا وفاعله هو الدنيا و
الضمير لعائد الى الموصوف اعني تثنة هو المجرور في قوله
ببهجتها اي بحسنها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه
الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى
ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على
تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى
فابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي
تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد وكونه
اسم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحق واهلها
الصر اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء
واما الثاني فلان لاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات
المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات
تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله

السكاكي

السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة
افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام
يفتقر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال
وذلك انه قال وان يكون المراد من الجملة افادة التجدد
دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما
يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى
احترازا عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان
الفعل فيها يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عود بواسطة
ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية
والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام
صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير
المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى
المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقدير تقوي الحكم

يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه
صرف المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان
خاليا عن ضمير المبتدأ فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر
في ان اسناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم
على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما
ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ في
الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصح الاحتراز عنها
بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها
متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى والحال ان
الفعل وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول
بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مرتبة في التقدم و

التأخر

التأخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع
اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير ممنوع وثانيها
اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق
الالتزام بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف
الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان
الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد
تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل
انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فكما تحقق الفعل استند
الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير
انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث
فظ فكلامه هنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير
المبتدأ مقدم على اسناده الى المبتدأ بوساطة عود
الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث

تقوّي الحكم على أن اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق
القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على
اسناده بطريق الالتزام وبتوسط الضمير مقدّم على
اسناده فلا تناقض فالمدعى أن احد الامرين لازم امّا
استلزام كلامه التناقض واما اقتضاءه القول بالاسانيد
الثلثة لان قوله صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا
ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض
لانه جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان
مع الاسنادين الآخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان
اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ
بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على
الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة
الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي هنا

اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه
يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح
تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة
الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير
والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام
معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده
في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى
المبتدأ في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض
مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت و
انت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد و
الحدوث ثم انه تصدى لمناظرة بعض الفضلاء وكتب في
ذلك كلاما فقيل له الجدوي وهو ان الاسناد على قسمين
قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في

الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى
الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة
الثانية اى بواسطة شيء كاسناده الى المبتداء بتوسط الضمير
وقسم يقتضيه المبتداء فقوله صرفه المبتداء الى نفسه
محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى
المبتداء ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول
اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح
لا تناقض هنا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى
انه تسليم لما ادعاه الشارح في دفع التناقض من تحقق
الاسانيد الثلثة فان اراد بالاسناد الذي يقتضيه
المبتداء اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهو بعينه ما ذكره
الشرفان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغائر لاسناد
الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان كيفية تقدمه

على الاسناد

لا المبتدأ ثم

على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان
متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا
فانه منشاء الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة
لفظ القسم ولا الاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما
لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من
كلام الشارح ولم يتنبه بما فيه من الغلط ولم يتعرض
لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال والمرئين ولا
طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح وكتب في آخر
كلامه اللهم ارنا الاشياء كما هي وبدل تمادينا في الباطل
بالتناهي وكتب تحته قد استجيب دعاءك ايها الفاضل
تلافيا لما كان عندنا للمناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا
اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان
لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية نحو وزم

زيد انطلق وينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت
فان نحو زيد علم يفيد التجدد دون نحو زيد في الدار
يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل
فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت ممنوع بل انما
يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة
التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى
بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وتقوي في الدرجة
الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في
الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ
كما زعم الثالث تحمل قوله في بحث التقوي صرفه ذلك
~~المبتداء كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرف~~
ذلك المبتداء الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء
بعيد لانا لا نسلم ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي

غير

غير اسناد الخبر لظهور ان تضامنه انما هو مع الخبر لا
غير وثانيا في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ
فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وأيضا
كثيرا ما يؤتى للفعل مع ضمير المنفصل فعلى الرابع انه اراد
بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا
عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم با
لثبوت وان اراد به الوصف الذي يجعل به اهل العربية
احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد
الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء
اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام فان
الاسناد عندهم ليس الا بين المبتداء والخبر ولو بعد
العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة
اعتبار ولو اكتفى الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير

اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الثاني اما
مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل
الى المبتداء قصدًا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد
وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد
ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتداء الثاني
اسناده الى الضمير الثالث بواسطة الضمير الى المبتدأ
الرابع اسناد الجملة الى المبتداء وهذا مما لم يقل به احد
ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت تفطن مما ذكرت ان
ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد
مجرد الفعل الى المبتداء وكلام الشريح ايضا لا يابى عن اعتراف
بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصد فما رايك
في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احتمال ثم
عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون

الثبوت

الثبوت قلنا اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة
الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار
لان ما استند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فلا
في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء
اخر اسند الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت
الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا
الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما
اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد
باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هنا صريح في تقديم
الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا
يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي
هو الجملة الى المبتداء لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه
مبتداء وهو المراد بقوله صرفا المبتداء الى نفسه وانما

كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا
الاسناد مما يقتضيه ذات المبتداء وبعد تحقق الخبر لا
يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون
بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدا
ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن
وصف له متاخر عن ذاته فهذا الاعتبار ثاني ثم اذا كان
متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا
يعني بعد صرف المبتداء الخبر الى نفسه ان كان الخبر
متضمنا للضمير اي مسندا اليه ثم اسنادا لفعل الى
المبتداء مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه
ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد
الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو
الاعتبار الاول متدرج لم يتسلم كلام الناقض ولا

يقتضى

يقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد والمستبدع
كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد
بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع
في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند
اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد هنا
اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابو زيد على ان زيدا
مبتداء وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف
زيد فجميع هذه الصور تفيد التجدد والحدوث ولا بد
فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى و
احترز بقوله في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة
الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط
الضمير الى المبتداء فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة
التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز

ان يتقدم عليه كما في قام ابو زيد ويجوز ان لا يتقدم كما
في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف
المسند اليه في الصورة الاولى فانه لابد من تقديم الفعل
عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله ابتنى ههنا معنى الاحتراز
عن نحو زيد عرف وانا عرفت لما ذكر الشرح من انه
احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد لما تنبيه كثير مما ذكر
في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب
المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من
التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق و
التقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اذا اتقن
اعتبار ذلك فيهما اى في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما
من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه واما ذكر كثيرها
ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص

بالبابين

بالبابين المسند اليه والمسند لكون المفرد فعلا فانه مختص
بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير
المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما نقي
من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كما
كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس
بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما
لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل مما يغاير البابين
فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الرابع احوال
متعلقات الفعل قد سبقنا شان اجماله الى متعلقات
الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في
البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها
بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد با

بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم
بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال
الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول معه اي من ذكر
الفعل مع كل منهما يعرف بان تأمل افادة تلبسه به اي
تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه
بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة
وقوعه عليه ومن هنا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول
به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع
المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة
تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير
ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع
الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة

ان يعلم

ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك
لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان
يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ
الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه
بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا
اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل
للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه
اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان
اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي
نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في
الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها
ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه
او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم

يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة
كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع
عليه فيتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي
الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء
لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له
اعطاء غير الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله
الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع
من اثبت له اعطاء لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو
اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه
اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم
او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية
عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص

دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات
العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او
خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم و
من لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن
العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة واما تقديم
الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله
ذكر السكاكي في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا
كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه الصلوة و
السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل
المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق
لعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة

فيهما ترجيح احد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث

حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل

بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي

الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما

للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق

فحمل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله

ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق

واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل

الفعل وتنزيله اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام

خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه

اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور

ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا

مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله

على فرد

على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الا

عطاء ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هنا الفعل معرف

بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق

الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين

لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض

ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق

ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه

بمن وقع عليه الفعل فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم

المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض

والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام واما المنافي للتعميم

هو اعتبار عدم التعميم لا عدم اعتبار العموم والفرق

واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق

المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من

ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل وجود

غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا

غيره ويوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا لعمري

فرية ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصرين مما لا يشهد

به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد

كل الاعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما

انه لا يوجد غير الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة

والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ

عليه فان هذا المقام مما وقع لبعضهم خبط عظيم والحق

وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عن ذلك الفعل حال

كونه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز

بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه

ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع

فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة

الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصبا

عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه و

حساده الذين يتمنون الامامة دون غيره فلا يجدوا

نصب الى منازعته في الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل

يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية

والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما

كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص

هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق

الرؤية ورؤيته آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع

وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من

الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها

كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره

ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم
على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى
عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض
عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر
وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان
لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل
قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب
القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام و
ان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه
لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او
نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل وعمومها من غير
اعتبار التعلق بخصوصه او عمومها بمفعول لم يجب تقدير المفعول

بل

بل لمجرد لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة
مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول
وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار
للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم
المفعول ظاهر وبما وان فرض تلازمهما في الوجود فله
تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف
المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة
اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما
اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه
به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهديكم
اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء
علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم
عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس

بخلاف نحو قول الخزيمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة
الحزن والصبر عليه فلو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه
ولكن ساحة الصبر اوسع فمنها واعددته ذخرا لكل
ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشية
ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في
نفس السامع ويانس السامع ان هناك شيا علقت
المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار
مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخزيمي رثى
ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه فلو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فمنها
واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع واما قوله اي
قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق
غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما

ترك

ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به
على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان
المراد ولو شئت ان ابكي تفكرا فلم يحذف مفعول المشية
ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء
التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم و
صرح انه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء
الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو
شئت ان ابكي تفكرا لبكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني
النحول فلم يبق مني سوى خاطر يجول في وحتى لو شئت
البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع
لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي
اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى
الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر

فلا يصح تفسير الاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان
تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز
مما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما
قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من
قبيل ما حذف فيه للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لانه
يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ولم يبق في مادة
الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو
شئت ان ابكي تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت و
اكرمت زيدا فيكون من قبيل لو شئت ان ابكي دما
لبكيته لانا نقول ترتب هذا الاحتمال على قوله فلم
يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الا
حتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد و
القدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير

التفكر

التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث
يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى
فيه غير التفكر فحينئذ يحسن ترتب النظم فليتامل وقد
يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قوله
امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها
ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم و
اقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان اي الحذف
لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله
توهم كقوله اي البحتري نحو وكم ذدت اي دفعت
عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل
وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث و
اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو

قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية و

محل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها

وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول

اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي

ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم

بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع

هذا الوهم ويتصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى

في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي

ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح

لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه

عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان

يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول البحتري

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا

اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو

ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضمير

اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي

الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم

وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو

الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان

يكون اصاب مالا فانه اعمل الفعل الاول في صريح

لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي

المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف

الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف

المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب

مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب

المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا

يطلب الا ما لجنة وجوده وايضا في هذا الحذف بيان
بعد الابهام واما التعميم في المفعول مع الاختصار
كقوله تعالى قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام
مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح
وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار
والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان
الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى
الطريق المستقيم الموصل اليها يختص بمن يشاء كما قال
ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول
يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا ومما احتمل
ان يجعل من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التأمل
الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان

الحمل على مثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم و
مناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي
محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول
ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى
واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل
ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا بحث
وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما
هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن
ح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما
فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا
دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو
من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد
الاختصار كما ذكر والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر

ان العموم فيما ذكرنا انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر
عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه و
هو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير
بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام
قرينة تدل على ان الحذف لمجرد الاختصار فليس بسديد
لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد
الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى
رب ارني انظر اليك وقد عرضت هنا البحث على بعضهم
فقال اذا ذكرنا المفعول نحو يعلم كل احد يكون الاعتماد
على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم
الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف
فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلم يتهم الا ما يجوزه

العقل

العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم
الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك
الاختصار لامكن ان يقال يعلم كل احد ممن يجوز العقل
والعرف ان يعلمه اياه فقلت اولا تقييد التعميم بالذي لا
يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه
وثانيا ان الحذف حينئذ انما يكون لدفع الايهام والتعميم
مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما له
مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض
لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا
لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام
مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم
خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه
للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار

وقد يجعل فيه الحذف للتعميم
مع الاختصار كما بينا

قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء
بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اى سموه الله
او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى
انه لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد
لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم
عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف
وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم و
ابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح في او
لانها لاحد الشيئين المتغائرين ولان التخيير انما يكون
بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما
يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد
ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد
من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر و

صاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى
نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اى حصل منهم
السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم
فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر
يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما
ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل
من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك
اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث
هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد
الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما
وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا
اقرب الى التحقيق لان الترحم ليس من جهة صدور
الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة

تزود بهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانت

تزودان غير غنمهما وكان يسقون غير مواشيهم بل غنمهما

مثلاً لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب

المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور

فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو والضحى

والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف

المفعول لان فواصل الآي على الالف ولامتناع ان يجتمع

في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا قال

صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف

مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكرته واما

لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها

عنها ما رايت منه اي من النبي عليه الصلوة والسلام ولا راى

صلى الله عليه وآله

مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن

من انكان

من انكان ان تستاليه حاجة او تعيينه او ادعاء تعيينه

او نحو ذلك كما قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر

الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر

به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو

المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك

عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا

عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه

مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في

تعيينه انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا

عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك

كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا

وغيرهما وتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده فكان

على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله

لرد الخطاء لا لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه
الثلثة ونحو قولك زيدًا اكرم وعمرًا لا تكرم في الامر و
النهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لايخ عن تمحل ولذلك
اى ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع
الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة
لا يقال ما زيدًا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن
اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على
احدٍ غير زيد تحقيقًا لمعنى الاختصاص وقولك لا
غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم
ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدًا ضربت ولا غيره
كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدًا
ضربت وعمرًا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف
ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء
في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما

الخطاء

الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى
الصواب ان يقال ما زيدًا ضربت ولكن عمرًا واما نحو زيدًا
عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل
المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدًا عرفته والا اي
وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدًا
عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كا
لتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدًا عرفته
محتمل للتخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على
ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص
من قولنا زيدًا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد
ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد
فيقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب
الكشاف في قوله تعالى واياى فارهبون انه من باب زيدًا

رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك
نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف
والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وحقق المحقق بان
في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر
فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان
كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة
فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون
والفاء في فاعبدوا جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة
فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها
ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع
افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في
فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو
الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاء في الثالث

فاولهما

فاولهما هي التي كانت في الشرط المحذوف وفا بقيت تنبيها
على سببية ما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم
تخلصوا لي الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير
لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما
نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك
لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود
لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام
ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم
بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم
بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء
في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء ما فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم
القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذنة بان ما بعدها لازم

لما قبلها لحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد وانه
فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل
التخفيف ما اقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيداً مقام
الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء
من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان جزء
ما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل بشيء آخر يحصل ايضاً
ابقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع
الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من
اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات
ثم يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكرون اعمالها
بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان
التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فهون لتحصيلها
الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل

هذا التقديم

هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض
انا هدينا ثمود دون غيرهم رداً على من زعم الاشتراك
او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية
لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك
زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيداً
فاكرمته واما عمراً فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص
لانه لم يكن عارفاً بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك
اي مثل زيداً عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك
مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو
يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديباً ضربته وماشياً
حججت والتخصيص لازم للتقديم غالباً يعني ان التخصيص
لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني
انه لازم للتقديم لزوماً جزئياً اكثرياً كما في [illegible]

الفك الاسفل لانه للمضغ غالبا بخلاف التمساح وقوله
غالبا اشارة الى ان التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد
الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع
او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة وما اشبه ذلك
قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وقال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم
لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير
ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو
المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى
ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن
النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص

على ما قال

على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله و
لهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك
بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه
لا الى غيره واستشهد بما ذكره ائمة التفسير في المثالين
احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني
بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي
ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في
نحو الله احمد واياك نستعين نعبد للاهتمام ولا دليل
على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان
عليه للحصر والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص
واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص
اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه
اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم

نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي
ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان نذكر من
اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا
ان يجعل التقديم مفيدا في كلام العرب فانه مثل التخصيص
والاهتمام وغير ذلك وغير مفيد في آخر بان يقال انه
توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من
البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هنا
كلام وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله
مؤخرا نحو بسم الله افعل كذلك ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان
التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر

الفعل

الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية
ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول
سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه
اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ
الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى المقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء
من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو
مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعول به و
دخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت
الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول و
الثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها
اما المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء
للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا

به ومبتداء به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون
التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقراء
الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم
بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض اما لان اصله
اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى
للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد
عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه
في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة
احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل
بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما
فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى
الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب
المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول

بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول
فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول معه والاصل ان يذكر
الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل
وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم
البدل والبيان اولان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي
يقدم اهم فجعل الاهمية هنا قسيما لكون الاصل
التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من
الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام صاحب المفتاح
هنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراده هنا الاهمية العارضة
بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله
لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم
المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس
من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا

يقدّره فيه أن يقتل احدًا فالغرض الاهمّ الاخبار بانه صدر
منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التأخير
اخلالا ببيان المعنى نحو قال رجل مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه فانه لو اخّر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه
لتُوُهّم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم
اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف و
السبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف
الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم
خلاف المقصود او لان في التأخير اخلالا بالتناسب كرعاية
الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم
الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي
على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء
كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون

اصل

اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتداء المعرف
على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم
الفاعل على المفعول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية
بتقديمها لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول
على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي
تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر
وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينيك واما لانه
يعرض له امر يوجب كونه نصب عينيك كما اذا توهمت
ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى و
جاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم الجار والمجرور
على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة
اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع

من تمام حديث بذكر الفقير هل فيها صنت خير ام كلها كذلك

فهنا العارض جعل المجرور بقصد التعيين بخلاف قوله تعالى

في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه

ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان في التاخير مانعاً

مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملاء من

قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في

الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني

الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها

ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسماً والدنو يتعدى

بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هارون

وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم

واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله تعالى و

جعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون

تعلق

تعلق جعلوا بالله منكراً الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا

ينكر ان يكون جعل متعلقاً بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر

باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد

علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء

بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما

على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس

في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير

اعتبار تعلقه بشركاء بل يدل كلامه على ان المنكر تعلق

جعلوا بهما لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه

في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره

وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود

او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليسا منه وجوابه

المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب له التقدم

اتم وايراده في الذكر

ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخير وانكان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدي بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيث قوم نوح اي كانت قريبة بحيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كانت مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على المتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه

عن الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود من طرق القصر بنحو العطف والاستثناء وغيرهما وانما قيده ليخرج عنه نحو زيد مخصوص بالكتابة ونحوه وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه

الى غيرها اصلا وهو الحقيقي او بحسبها الاضافة والنسبة
الى شيء اخر بان لا يتجاوز اليه وهو غير حقيقي بل اضافي
لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة
الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز
القيام الى القعود ونحو لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى
اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي
كون التخصيص مطلقا ولما لم يصرح صاحب المفتاح
بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لغلبة وجدانه توهم
المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وهو ليس كذلك لانه قال
حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف
دون ثان او بوصف مكان آخر والى تخصيص الوصف
بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التقسيم
شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق

انه ثان

انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا
نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة
غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه
كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ توهم
اختصاص التقسيم بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة
في اثناء هذا التقسيم من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع
واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة
ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس الا و
مثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا
تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى
ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر
توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما

كقولك وتميد في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء
وان خاصًا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي
ثبوته لذلك فحتى قلت لا زيد افاد القصر فكل منهما
اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما
واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره
في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك
الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني
يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا
لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز
ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة
المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي
هو تابع يدل على معنى في متبوعه ومعنى فيها غير الشمول

وبينهما

وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا
اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت
على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل
في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة
المعنوية التي فسرها بما دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في نحو عالم في رجل
عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس
في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية
ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا
زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك
مما وقع فيه الخبر جنسا فمن قصر الموصوف على الصفة
اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخا او ساجا
قال الاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما

زيداً كاتباً اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من
منصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف
يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول
ان هذا النوع من القصر يفضي الى المحال لان للصفة
المنفية نقيضاً البتة وهو ايضاً من الصفات فاذا انتفت جميع
الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلاً اذا قلت ما زيد الا
كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالقيام
ولا بعدمه وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية
فحينئذ لا يلزم ارتفاع النقيضين لكن التعذر باق وقال الثاني
اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في
الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد
ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب
والتعيين

والتعيين لا يجري في الحقيقي كما سنشير اليه وقد يقصد
به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما
يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار من
عدا زيد في حكم المعدوم ويكون هذا قصراً حقيقياً ادعائياً
لا قصراً غير حقيقي لفوات المقصود فالحصر الحقيقي نوعان
احدهما الحقيقي تحقيقاً والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن
ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضاً بناء على
عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير
الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل وقال الاول اي قصر
الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة
دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان
اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي
تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه وقوله او للتنويع

فلا ينافي التفسير وقوله دون اخر معناه متجاوزا عن صفة
اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم
يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في
الاصل ادنى مكان من الشئ يقال هذا دون ذاك اذا كان
انحط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل ان
يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر اراد به دون
صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه
ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت
صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده
كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اريد

بل يعم

بل يعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر
الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون
سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الامور
وكذلك الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت
تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد
المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهنا مما
لا يقع وكذا الكلام في الباقي قلت هذا الاقتضاء مختص
بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في
الدار الا زيد تخصيصا حقيقيا مع انه ليس ردا على من
اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان
المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير
الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد
التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم

الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري
في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع
الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة
ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع
الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال
لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة و
قصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر
بصفة دون اخرى او تخصيص صفة بامر دون اخر والثاني
تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان
آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة
اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر
الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة

واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة و
الشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد
وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة
المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل منهما
تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر
مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته
المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا
القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده
الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح
صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس

واما من تساوي عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة
واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصاف ذلك الامر
واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون
المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او
قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من
يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على
التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو
غير متعين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء
بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان
آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر
تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب
وعين المتكلم احدهما يكون هذا التخصيص امر بصفة دون
اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت

الصفة

الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى
انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من
القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام
متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود
لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام
مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر
الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر قلب فان قلت
مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد
الامرين لانه معتقده بلا تردد فيه فاذا قلت ما زيد الا قائم
لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي
اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى

قصر تعيين وجعل تخصيصه بله مكان آخر

قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى
منفية فاذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة
على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال
بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين
وهنا صادق على كل واحد من الصفتين يصدق عليها
اخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون
اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى
بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وهنا كذلك
لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة
الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هي القعود على
التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام
مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين و

فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاولى صح

هي القعود في هذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد
اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون
قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود
لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال
بحاله لان غاية التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص
شي بشي دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده
بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود و
هذا ظاهر لا يدفع لانه يكون قيد دون اخرى مشتركا
بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به
من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من
تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان
في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول
من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد

الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او
تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به
من تساويا الامران عنده سواء كان دون اخرى او
مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام
المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات
ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة
شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون
المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما
لا كونه مفحما لامتناع الشاعرية والمفحمية لان الافحام
هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون
اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر

لانه

لانه

إن اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات
المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا
قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع
اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما
لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في
قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات
جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات
المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا
بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى
يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو
ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من
وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا
قاعد ايضا يخرج قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد

انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين
الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما
صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط
هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر
القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح
ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما
زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال من
ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان
لان هذا الاشتراط يكون ضايعا لانه قد علم ان
قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني
ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب
المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا
يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي
الوصفين واما علم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي

الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر
التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين لان اعتقاد
كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي
امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا
لقصر الافراد والقلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير
عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل
القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو
قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه
ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة
عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة
ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق
القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند
اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف

ما التقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند
اليه والمسند كالطرق المذكورة هنا وكان فى قول الله
منها ومنها دون ان يقول الاول والثانى ايماء الى هذا
منها العطف كقولك فى قصره اى قصر الموصوف على الصفة
افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل
بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف
عليه والمنفى هو المعطوف والثانى بالعكس وفيه اشعار
بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف
العطف واما لكن فظاهر كلام صاحب المفتاح والايضاح
فى باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره هنا
قد اشرنا الى ذلك فى باب بحث العطف وقلبا زيد قائم
لا قاعد ونفى القعود وان علم من اثبات القيام بناء على
تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقد العكس

فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد
الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما
بل قاعد وفى قصرها اى قصر الصفة على الموصوف زيد
شاعر لا عمرو وما عمرو شاعر بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر
عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل
ما لتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم
وبطلان العمل وقد ذكر فى شرح المفتاح انه يمتنع
تقديم الخبر على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل
اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغتين العاملة و
هو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما
لم يكن لقصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا
لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى
الافراد وتحقق التنافى فى القلب على زعمه افرد للقلب

افرادا او قلبا بحسب المقام

مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان له مثالا

واحدا يصلح مثالا لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح

مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام

في سائر الطرق فمنها النفي والاستثناء كقولك في

قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي

قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا

للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها

انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد

قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم

ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما لا

على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم

ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني

ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس

معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما

كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو

بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط

فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان

وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد

لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء

الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان

الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا فهو كلام مع من

زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان

زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده

فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق

ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه

وانما كان انما متضمنا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا

الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما
يتوهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة
القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوزان يكونا
لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده
ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع
فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل
الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه
باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى
ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان
يكون في الشيء معنى الشيء وبين ان يكون الشيء بمعنى
الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه
انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة
اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم

الميتة

الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق
لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة
نصب الميتة وحرّم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة و
حرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا
للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة و
حرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة
لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل الطريق للكلام معنى
الا بما ذا فسّروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة
ثبت ان انما يتضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة
قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة
خبر ان وتقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
وهذا يفيد القصر لما مرّ في تعريف المسند من ان نحو
المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على

على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله
في قراءة النصب قلنا اما على قراءة حرّم مبنيًا للفاعل و
هو المذكور في المفتاح والمقصود هنا فظاهر انها
ليست بكافة لان حرّم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع
الميتة الا على تاويل انما حرّم شيئًا هو الميتة وهو مع
ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة و
العائد محذوفًا والميتة خبران والتقدير ان الذي
حرم الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل
واما على قراءة حُرِّم مبنيًا للمفعول فيحتمل ان تكون
كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن ابن حاج انه
اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول
جعلها موصولة اسمًا لان والميتة خبرها اولى ليبقى
انّ عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله

ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف على
الصفة نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما
سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما
يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو
وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من
القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد
يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف
او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار
الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما
كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر
في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال و
وجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل

بينهما الغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه هذه

الوجوه منفية ههنا سوى ان يقصد فيه الفصل لغرض

وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة

هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم من هو بين م

انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد

اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد

من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي

الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه لليم

وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم

انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه

فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم

كان المعنى انما يدافع عن احسابهم غيرهم كما اذا قيل لا عن احسابهم

لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه

ان المدافع

ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال

انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما

ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون

ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا

لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم

بصدوره الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن ان يقال

انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ

من الى لفظ ما وهو ظاهر في المقصود فان قيل كيف يصح

اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل

غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند

اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا

ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه

العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة

اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة
نحو انما قائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد نقل في
تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي و
هي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه
ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية ناسب ان يتضمن معنى القصر
اذ القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان قولك
زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات
المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك
لا عمرو لان المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته
عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على
اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات
الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة
الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان

يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى
ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد
على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من
طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر
المبتداء ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر
الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر
مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان
التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح مثالا لقصر الافراد
والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك
افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد
انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقدهما على السواء وكذا
الكلام في سائر معمولات الفعل لا بعد اشتراكها في ان
المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب

وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه واما في
قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته
المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر
القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او
كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء في تعيينه واما في
قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء
تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة
الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام يعني انه
اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه
التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح
البلغاء كذلك للقصد لا الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع
وضع لا وبل للنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر
والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل

في الاول

في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما
مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف
هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة
الاطناب كما قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او
زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فيقول فيهما اي في هذين المقامين
زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو
قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه
لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف
اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة
الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست
عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي لا غير مثل
لا سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح
في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه

بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء
لان معنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو و
ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على
المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي و
يقام مقامه لفظ اخصر متناول له ويكون العطف بحاله
نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل
ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف فيهما اصلا فانيئذ
فالاصل في العطف النص عليهما في الثلثة ابا في النص
على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم ما هو
قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي
الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة
لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس

هو بقاعد فانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان
الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي و
الاستثناء فلا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا
الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين
لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط
المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز
ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات
النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا
لان تفيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود
في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم
فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت
ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا
قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية

[illegible]

قوله

وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا او بكرا او غيرهما

عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها

بحرف النفي وهذا خارج عن وضعها فان قلت ما فايدة قوله

بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة

الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح

به في المفتاح وفائدته الاحتراز من ان يكون منفيا بفحوى

الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال

الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما

لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الا

الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما

ما ذكرت من الوهم فمندفع بالتامل في قولنا دابا الرجل

الكريم ان لا يوذي غيره فان المفهوم منه ان لا يوذي غيره

سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان التميمي لذلك

قوله

التشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها

ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى

انه لا يمكن ان ينفى شيء ما بلا العاطفة قبل الاتيان بها

وبعضهم قد اخذ هاهنا الوهم مذهبا وزعم انه احتراز

عن ان يكون المنفي منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد

قائم لا عمرو لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني

الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون

بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اعني انما والتقديم

فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يا تيني لا عمرو والتمثيل

بنحو ما ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في

الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه

وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود

كلمة النفي فلا بد ان يكون صريحا في الايجاب فيكون لا

نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها
ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح
يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا هو يقول
ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد هو يقول
ذلك لان من لا يراد الا في النفي واحد ههنا المعنى لا يقع
الا فيه وهكذا يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه
ان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما
معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء فيكون لا في قولك لا عمرو
لتنفي عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاءني زيد
لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا وهو ايجاب
فتخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء
لا عمرو ومن جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي
الضمني كما في انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة للفعل امتنع

زيد

19

ههنا بحث وهو انه اذا علم المخاطب الحكم كان القصر في مقابله ليس مستقيما بل الفائدة في القاء الخبر وهو ظاهر [illegible] اذا كان الحكم مما كان ظاهر الاخفاء فيه فيكون المتكلم عالما بالحكم ايضا كان معلوما للمخاطب فلا فائدة في افادته [illegible] احدهما [illegible] في صورة اجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لغرض من الاغراض مثل التنبيه على كون المخاطب غبيا [illegible] الثاني [illegible] ان فائدة الخبر [illegible] لما علم المخاطب او التنبيه على [illegible] حاصل لمخافة الغفلة والذهول [illegible] يقول عند قصده زيادة التحقيق [illegible] واذا كان الحكم في نفسه ظاهر [illegible] الى الاول فبالنظر الى ان الحكم في نفسه ظاهر معلوم للمخاطب فلا معنى لتنزيله منزلة الجاهل به ه ميرزا جان رح

زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فيتأمل
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابي زيد الا القيام
لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان
النفي بلا ليس منفيا قبلها بشيء من كلمات النفي اللهم الا
ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني
ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما
قرأت الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي
شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما
ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لتحصل
الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين
يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون
اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن
يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا

وينكر بخلاف الثالث اى الوجه الرابع من وجوه الخلاف
ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل
هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف
انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه
المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل
الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجي لخبر لا
يجهله المخاطب ولا ينكره اولما ينزل هذه المنزلة وما والا
لما ينكره او ما في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان
عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح القصر
بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكان مراد الشيخ
انما يجي لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى
ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا
يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك

اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا
تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن
في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد
زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في
التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكانت دلالته على القصر
اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجي فيه
النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو
ويتاخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت
منذر لست عليهم بمصيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي
بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد
لم يجي الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي
التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير
فاصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب

وينكر

مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان

يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على

خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين و

تركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد

ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك

ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد

ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل

له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا

اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور

على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون

وهم الصحابة رضي الله عنهم عالمون بكونه مقصورا على

الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك

لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل

استعظامهم

استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك

فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب

هنا الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة

حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم

حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على

قوله افرادا اي او يستعمل الثاني حال كونه قصر قلب

نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما

كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين

بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم

بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار

المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين

بهذا القول اعني ان انتم الا بشر مثلنا كانوا يعتقدون

الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه
وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو
الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه
لا لتسليم انتفاء الرسالة فان الرسل عليهم السلام كانهم
قالوا انما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن
ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد منّ علينا بالرسالة
وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم
واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام
الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال
بوجه آخر وهو انه استعمل في قولهم ان نحن الا
بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون
ذلك بل يعترفونه والاول اوفق بجواب المتن فليفهم

ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا
الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون
احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة
المنكرين للوصف الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا
من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوا
وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على
البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان
ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي
بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على
البشرية والرسل المخاطبون قد اعترفوا بكونهم
مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر
مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى
جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن

الا بشر

قوله

ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب
قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل
عيسى عم ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان
المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا
وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على
انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين
بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين وجعلوهم
على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند
السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك
عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل

فانما

فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون

يعني على قسم الذي سماه المصنف قصر تعيين

فانما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما
هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه
عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك
الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من
الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على
اخيه فكانه اخطاء وزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر
على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة
ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل الثالث اي انما نحو قوله تعالى
حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم
مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا
ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم
مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت

وتعريفا الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على
تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير
الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له
خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب
الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا
يشعرون فتفكر ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية
كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة الاول في ان دلالتها
على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تنصيص
فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك
الاخيرين في صحة مجامعة لا العاطفة ومزية انما
على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات
للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم
منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وعلى

العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا
ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر
كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض
نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من
فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه
منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك
اذا استقريت وجدتها اي انما اقوى ما تكون واعلق ما ترى
بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن
التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس
الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان
يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار
وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع
بين المبتدا والخبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما

قوله

قدم الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمراً وما ضرب عمراً الا زيدٌ والمفعولين نحو ما
اعطيت زيداً الا درهماً وما
اعطيت درهماً الا زيداً وذي الحال والحال نحو ما
جاءني زيد الا راكباً وما جاءني راكباً الا زيدٌ وكذا
بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه
نحو ما قام زيدٌ الا في الدار وما قام الا في الليل وما
ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفساً ونحو ذلك و
كذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه
نحو ما جاءني رجل الا فاضلٌ وما جاءني احد الا
اخوك وما ضربت زيداً الا راسه وما سلب زيد الا
ثوبه ففي الاستثناء يوخر المقصور عليه مع اداة الا
ستثناء كالذي في الاصل ومعنى قصر الفاعل على
المفعول مثلاً قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول

وعلى هذا
قيس

قوله

وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر
الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة و
يكون حقيقياً وغير حقيقي افراداً وقلباً وتعييناً
كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي
جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء
على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما
وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور
عليه يليها نحو ما ضرب الا عمراً زيدٌ في قصر الفاعل
على المفعول والتقديم ما ضرب عمراً الا زيدٌ ومنه قول
الشاعر فلا تشتهي يا قوم الا كارهاً باب الامير ولا دفاع
الحاجب وقوله كانْ لم يمت حيٌّ سواك ولم تقم على احد
الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قال ذلك
لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة

على عمرو وفي الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة
على عمرو وفي الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة
المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو
لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول و
المفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة
لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما قال
بحالهما احترازًا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما
بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال
في ما ضرب زيدًا الا عمرو ما ضرب عمرو الا زيدا بتقديم
الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن
المفعول وفي ما ضرب عمرًا الا زيد ما ضرب زيدٌ الا عمرا
بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير
الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال

للمعنى

ن وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه
ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن
المقصور كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل
علم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة
لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعًا فيختل
المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرًا زيدٌ ما ضرب
احدًا احدًا الا عمرًا زيدٌ وفي ما ضرب الا زيدٌ عمرًا ما
ضرب احدٌ احدًا الا زيدٌ عمرًا هذا عند من يجوّز
استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف مطلقًا وبعضهم
يجوّز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورًا والمستثنى
بدلًا منه نحو ما ضرب احدٌ احدًا الا زيدٌ عمرًا والاكثرون
على منعه مطلقًا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها
الا وهو حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما

انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا بل
يجعل المقصور في النية مقدما ويجعل المقصور في
النية عمل هو ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان
اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع
بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاء الا زيد الظريف او
معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ما ابيتك الا ذا لم يبق
الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول ايتك والفاعل
في الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا
فالظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي
وكذا باب الامير والنوايح في البيت الثاني مرفوع بمضمر
اي قامت النوايح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل

وباعتبار

وباعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما
اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هنا قيل ان عمرا
في قولنا الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع
ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر
في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لانها
استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا
ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت
زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون
غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب
الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا و
قد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء
قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين
يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء

القصر في الفاعل والمفعول جميعاً ويمنع صحة هذا

الكلام في غير هذا المقام وعجز الجميع اي انسب في

افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتداء والخبر

اما الفاعل والمفعول وغيره فلان النفي في الاستثناء المفرغ

وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي

قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه

الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج

يقتضي مخرجاً منه عاماً ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق

الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال

صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث

الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة

بالرفع وفي قرئ المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا

لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت

ذي الرمة

ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى

ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى

شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل

الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل

اصلاً فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف

لعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان

الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف

يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه

واذا كان حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس عند

ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غداً فأتني

فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن فيه وكقوله تعالى

ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأه بالياء فان

فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل وعلى

مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير
العائد الى احد لكن النحو في هذا القسم الابدال لم يجوز
النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية ولا
قتصار على ضمير العائد الى ما ليس في اللفظ والنفي
الحاصل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان
يقدر في نحو ما ضربت الا زيدا ما ضربت احدا وفي نحو ما
كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على
حال من الاحوال وفي ما صمنا الا يوم الجمعة وقتا من
الاوقات وفي ما صلينا الا في المسجد في مكان من الامكنة
وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس
بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى
اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه
على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد

من ذلك

من ذلك المقدر في صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا
او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء
القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة
الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ
الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة
نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال
نحو ما جاء زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد
الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني
وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم
من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقب مضمون
ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحاصل

قوله

مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تأويل
العزم والتقدير اي ما أيس الشيطان من بني
آدم من جهة غيبه لنساء الا تائما على اتيانهم
من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدًا به
غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل و
في انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا
فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم
المقصور عليه على غيره للالتباس فانه جاز في النفي و
الاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور
عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور
او تأخر عنه وهنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن
لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد لانعكس المعنى

بخلاف

بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا
عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد
الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور
عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في
قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد
قال ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها
زيادة عليك لانه اسامي انما لم تزده معرفة لانه معروف
اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام
فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهنا ليس كذلك
وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا
تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير
قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين
بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما

على حسب

قوله

زيد غير شاعر لا مجبر ولا شاعر غير زيد لا عمرو ولا
الانتفاء وشرطها كون منفيها منفيا قبلها بغيرها من
كلمات النفي الباب السادس الانشاء الانشاء قد يقال
على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا
تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي
كالاخبار والمراد هنا هو الاستفهام وغيرهما فالمراد
بهما معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة
قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت
مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي
فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون
البحث عن غير احوال اللفظ لان هذا يقتضي كون
المقصود بجزئية احوالها فالانشاء ضربان طلب كا
لاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال

المقاربة

قوله

المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم
ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود
بالنظر هنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم
تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير
الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا
قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر
والطلب في الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير
حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض
ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان
المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقي
ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه
كثيرة وهي على ما ذكره المص خمسة التمني والاستفهام
والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه

ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب حصول
امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب
حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل
فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء
فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول
شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط
امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال و
يطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد
يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان
ممكن الحصول يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في
وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى
ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل
في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من

شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه يمتنع حمله على
حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم
واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة
في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال
العناية في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد
يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير
فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على
اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما
يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام
ههنا هو التمني فكما يفرض بلو غير الواقع واقعا
كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه
وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل التمني نحو ودوا لو تدهن
فيدهنون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغني

بهما عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي
مالٌ فاحج اي اودُّ لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي
كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف
التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا
ولوما ماخوذة منها اي كانها ماخوذة من هل ولو
اللتين جاز كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما
علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء
تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك
الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل
هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني
ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني
بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما
اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولو ما
اكرمته على معنى ليتك

اكرمته

اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع
التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن
ضرب من التوبيخ واللوم على معنى ما كان يجب ان
يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر
مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني
وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه
حاصل معناه لا انه قال مركبة مع لا وما المزيدتين
مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى
التمني وهنا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما
ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام
المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان
المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم واما لم يحصل

تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض
من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة
فان هل ولو قد يستعمل ان للتمني مما مضى يناسب
التنديم ومما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر
هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال
ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض
من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف
مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم
ليت وهو ان ينصب في جوابه المضارع على اضمار ان
نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول
وبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات
التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه
طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي

فانه ارتقاب

فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال
لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع
والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا
والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة
وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي ومن
انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة
الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة
بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق و
الا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل
وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها
يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق و
بعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القسمين وبهذا
الاعتبار صار الهمزة اعم فقدمها المصنف فقال الهمزة

قوله

لطلب التصديق و بعضها لا يختص بشئ منها بل
يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار صار الهمزة اعم فقدمه
المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك
وقوع النسبة او لا وقوعها وهنا معنى الحكم والاسناد
وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت
عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب
تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في
طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك
تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب
المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان
الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق و
المطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم
بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله ولم يقبح

ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور

في طلب

في طلب تصور الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد قام
ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح
هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال بخلاف ظاهر في أعمرا عرفت واما هل زيد
قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق
بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على مذهب
عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق
ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه
علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا بانه مختص
بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنها اي الذي
يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا
اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من

الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او الفعل وهذا ثم

حصول التصديق

وكذا سائر المتعلقات نحو أفي الدار صليت و أيوم
الجمعة سرت وأ تاديبا ضربته ولم اكبا جئت ونحو ذلك
قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول
أقلت شعرا قط أرأيت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال
عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا
كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان يقول من
قال هذا الشعر ومن بنى هذا الدار وما اشبه ذلك
مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قول شعر على الجملة قوله
ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس
مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسأل عن فاعله وهل
لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو
هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق
بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو وبهذا اى

قوله

المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم
وجوده فهي على هذا لطلب التصديق بصدور
الفعل منه واذا قلت أضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور
المسند أضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت
احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق
وان يكون لطلب التصور ويفرق بينهما بحسب القرائن
فنحو قولك أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال
عن وجود نفس الفعل ونحو أكتبت هذا الكتاب ام
اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام
المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في أانت ضربت اذا
كان الشك في الفاعل ممن هو مع العلم بوقوع ضرب
على زيد والمفعول في أزيدا ضربت اذا كان الشك في
المفعول ممن هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب

قوله

لاختصاصها بطلب التصديق اما امتنع هل زيد قام

ام عمرو لان وقوع المفرد بعدام دليل على كونها متصلة

فام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم

بثبوت اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب التصور بعد

حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب

التصديق وبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر

ام عمرو قيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجي

فان قلنا التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب

التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد

قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة

القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على

التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه

التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم

يستدعي

يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلبا

لحصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان

يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل

ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير

وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام

غيرا لتخصيص وفيه نظر لانه لو صح لقبح سوى

ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب

ان يقبح نحو الحبيبا تمنى على قصد الاهتمام دون

الاختصاص ولا قائل به دون ضربته اي لا يقبح زيدا

ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت

زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل

على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس

الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض

المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل
على الاسم وان كان منصوبا بعامل يفسره الظاهر فلا يجوز
اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا
وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق
من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف
واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير
كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم
يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف
ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيدا عرف لان تقديم
المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق
النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج

على تقدير

على تقدير الفعل متضح لوجه القبح البعيد لا انه
شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم
ذلك لجواز ان يكون قبيحا لعلة اخرى فان انتفاء
علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغايته
ما في الباب على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا
انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما
اي قبح هل رجل عرف وهل زيدا عرف بان هل بمعنى
قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين
وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام و
اقيمت مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد
من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا
يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية
طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه

وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق
انها اذا رأت الفعل وعانقته لم ترض بافتراق بينهما
بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة
وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع
كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو
اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح
استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى
انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك
لان استعمال هل لتخصيص المضارع بالاستقبال فلا
يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد
بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار
الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام وقد صرح السكاكي
بذلك وقال فان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ثم فعلم

ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد
انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء
كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله
تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك أتضرب
اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل هنا موقع
ومنها ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة
ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان
الواجب مقارنة الحال بوقوع الفعل وانتفاؤها هاهنا
ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وسأ
ضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل
عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا
وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب من
هنا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد

الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما ستنكن في بحث
الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده
عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
واقره قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على
خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل
بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا
ينبغي ان نشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا
فيها من غير تامل ويأخذوا منه هباء والاختصاص
التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق
وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة
بمعنى لان تخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص
بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره
اظهر ومن زمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته

اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف
الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له
اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع
بالاستقبال فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا و
اما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك
فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي
والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات
الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات
الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما
فيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل
كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل
تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل محذوف
لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال

الغاية بحصوله مع بقائه على اصله كما في هل تشكرون

لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف

يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب

حصول الشكر من أفانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار

كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه

معها اى ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اى على كمال

العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى

للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ

لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيوجد

في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه

وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على

الفعل كما هو اصله وهي اى هل قسمان بسيطة وهي التي

يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة

حقيقة وفي هل انتم شاكرون لانها داخلة على الفعل

قلا

اعلم انه لم يفرق الش في هذا الشرح وفي سائر تصانيفه بين التعريف الاسمي والتعريف اللفظي وفرق بينهما الفاضل معترضا على من لم يفرق
بان التعريف اللفظي ليس تعريفا حقيقيا يراد به افادة تصور غير حاصل انما المراد به تعيين ما وضع الاسم بازائه من بين سائر المعاني الملتفت اليه
ويعلم انه موضوع بازائه فآله الى التصديق ولذا كان قابلا للمنع فيحتاج الى النقل عن اصحاب اللغة والاصطلاح ولو منع الكلام علما حقيقة فذلك
ان التعريف اما حقيقي وهو الذي يطلب به افادة تصور غير حاصل واما لفظي وهو ما يكون المقصود منه الاشارة الى صورة حاصلة وتعيينها
بين الصور الحاصلة ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع بازاء الصورة المشار اليها فآله الى التصديق ولذا كان قابلا للمنع وهو وظيفة اهل
اللغة وخارج عن العرف الحقيقي الذي يقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من التصورات واقسامه الاربعة وحقه ان يكون بالالفاظ المرادفة

موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها

وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة

او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده

لها وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء

واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة

محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام

تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة

ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر قيل فيطلب بما

شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان نشرح هذا الاسم

ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ

اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية

المسمى اى حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اى

ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من

الجنس والفصل ويقع هل البسيط في الترتيب بينهما اي
بين ما التي لشرح الاسم وهل لطلب والتي لطلب بما هيته
يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ما التي يطلب ان لا
شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته و
حقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب
وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال
منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له و لا
حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا
هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين
الماهية التي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من
خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا
المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات

وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن
لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا
يكون الا بعدان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما
يوضع في اوائل التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن
على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب شرح
الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود
بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ
في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا
بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين و
بالقياس الى شخص واحد في وقتين ومن العارض
المشخص لذي العلم اي يطلب من الامر الذي يعرض
لذي العلم فيفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل

وبعينه كونه حسن
في الدار فانه يجاب
عنه بزيد ونحوه مما
يفيد تشخصه صح

فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما
اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه
الشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص
واحد وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها
كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما
عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه
ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع
وما الاسم اي اي اجناس الكلمة هو وجوابه الكلمة الدالة
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او
عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث
سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول
الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن

الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر
هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن
الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك
بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما
يفيد للسامع تشخيصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي
في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان
معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب
موسى بقوله تعالى ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى
فانه قد اجاب بما يفيد تعيينه وتشخصه على ما ذكرنا و
يسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي
الفريقين خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم فقد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما
عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف
اليه اي الذي اشترك فيه

البيان اي يوضحه قوله في المفتاح يقول القائل عندي
ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها
عندك عما يشاركها في الثوبية وقيل انه اذا اضيف الى
مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن
للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه
كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز وكم للسوال
بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية
بينة اي كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك
والغرض من هذا السوال التقريع والاستفهام استفهام
تقريري اي حمل المخاطب على الاقرار ومن اية مميز كم
بزيادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل
متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما
في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم

الاستفهام

الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا عن في نظم ولا نثر
ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو وقول سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة ويسال بكيف عن الحال وباين عن
المكان ومتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان
عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل
يسال ايان يوم القيمة وانى يستعمل تارة بمعنى كيف و
يجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اي على
اي حال واي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع
الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من
اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الاتي كل
يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا
بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر
مجازا واضافة ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في

الاستعمال ان يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون
لنا من اين ومقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي [illegible]
من اين فقال المص انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان
ذلك من جهة اصحابه من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام
بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب
التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك
بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها
في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات
الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات
والنور وقوله امّن هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا
كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي
العلوق به رئمان انف اذا ما ضنّ باللبن وام هنا بمعنى
بل التي يكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار

الاستفها

الاستفهام كما في قوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين
وبهذا يتحلل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم بآياتي ولم
تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت
متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي
الهمزة وهنا ليس كذلك وهو ظ وان كانت منقطعة
بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها
اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في
الجواب انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم
تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة
القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من
انواعه مما لم احم حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتكم و
متى قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر

قوله

الله وبيننا لسقط الامر وفيم يتفلنا كتاب وتأمل ان يكون
لنا او ان والتعجب نحو ما لى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال
نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسىء الادب الم اؤدب
فلانا اذا علم ذلك والامر نحو فهل انتم مسلمون ونحو
فهل انتم مسلمون ونحو هل من مدكر والتقرير وقد يقال
التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب
على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذى قصده المص هنا
بايلاء المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة ما حمل
المخاطب على الاقرار به كما مر فى حقيقة الاستفهام من ايلاء
المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله
على الاقرار بالفعل وانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا
ضربت فى تقريره بالمفعول وكذا ايتها مريت وانا كسرت
وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى

حكاية

حكاية أأنت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد
الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار
بان منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم أأنت
فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل
لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المص عليه بانه يجوز
ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس فى السياق ما يدل
على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم على نبينا وعليه السلام
هو الذى كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عليه السلام قد
حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين
ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن
الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر
انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روى

قوله

انهم هربوا وتركوا في بيت الاصنام ليس معها احد فلما
ابصروه يكسرها ثم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله
بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها
هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها
بخلاف باقي فان هل يكون للتقرير نفس الحكم نحو هل
ثوب الكفار وما لاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها
عنه نحو كم آتيناهم من اية بينة وماذا فعلت بفلان ومن
الذي قتلته ونحو ذلك قوله والانكار كذلك اي بايلاء
المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها
وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل
وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل
كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري
ما العبارة من اثر تدغدغ ما اشبه ذلك واما الهمزة ففي انكار

مايليها

مايليها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي فانه
ذكر مايكون منقاص الفعل فلو كان الانكار للفاعل وانه
ليس ممن يتصور منه الفعل على ما قد سبق الى الوهم
لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون
رحمت ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس
القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليّا فان المنكر
لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما الهة فان المنكر
هو نفس اتخاذ الالهة فلذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في
قولك اراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات و
نحو ازيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس
الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا
نتبعه الانكار المفعول فقد فسر بعده وكذا اذا قدم
المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل

يحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار
الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب
المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم
من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو
النبي عليه الصلوة والسلام لم يعتقد اشتراكه في ذلك و
الانفراد به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص
نظرا الى انه عليه الصلوة والسلام لفرط شغفه بايمانهم
وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك
ولا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي يفيد التخصيص
قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص
لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك
فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل
جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا

ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي
ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى تذكير هذا التفصيل
ثم قال فلا تحمل نحو قوله تعالى ءالله اذن لكم على التقديم
فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله
على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان
مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل
اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق
من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا
على مذهب الغير ومنها اي من مجيء الهمزة للانكار اليس الله
بكاف عبده اي انه كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي
اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي
بحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا
بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح

لك ضربك والمر يجدك بينهما فاوى مما اشبه ذلك كقوله
يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن
فيعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل
عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله
تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة
فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال
ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة
انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار
الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد
الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا
انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل
يتعلق به وعليه قوله تعالى قل ءالذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين
فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل

نحو ازيد

نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل
نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا
ام في المسجد الى غير ذلك قيل والانكار اما للتوبيخ اي ما كان
ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان
العصيان واقع فهنا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت
والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله أفوق البدر
يوضع لي مهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء
انه اعلى رتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث
ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل
نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب
في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل
ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي
انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انلزمكم على قبولها وقسركم

على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون
هذا الالزام عليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وقول الشاعر وهل يتنبخ الضرغام قوتا لبومه اذا ذخر
النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى
النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو امنوا بالله
بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق
وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه والتهكم
عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك ان نترك
ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة
ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من
العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون
ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو
انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا

عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع
حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب
المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا تختص
ايضا شيء منها باداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو
سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في
ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان
تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله
الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه
طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير
الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على
طريق طلب العلو سواء كان عاليا او لا عن الدعاء و
الالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كف عن القتل
ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر اذا وضعت

فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر
المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل
هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر
المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة
بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل واحد منها
وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر
على انها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة
للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار
الى ما هو الاظهر عند العقل لقوة امارات ترفعال والاظهر
ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها
نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فهنا اشارة الى ان اقسام صيغة
الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل
غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل

المخاطب

المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال
على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال و
الاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب
الفعل والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر
اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها
النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في
غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر
عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا فرقا
بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال
كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا
لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب
اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات
الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة

نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال
الامر وكلام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او
لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على
سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم
ان الامر في قولهم صيغة الامر ومثال بمعنى طلب الفعل
استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو
ذلك فاضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى
الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة
الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب
بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون
ان يسمى الاباحة مثلا يمد ذلك في الجملة وان لم يصلح
دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب
الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك لان

لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل
الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم
من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وهو تخويف وفي
مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو
فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين
والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض
ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم
على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة
وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل
اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة
بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا فالفرق بينهما

وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان
ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل
مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان
احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة
اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح
منك بامثل اي الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف
يقول لليل انكشف ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها
ليلا اولان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم على
فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على
ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل
من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته

تلك

تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية
فيه ولا توقع في ذلك فلهذا يحمل على التمني دون الترجي
(لان في التمني مبالغة ليست في الترجي)
والثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل
الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه
طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن
يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع
ايضا هنا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على
سبيل نوع من التضرع الا انه دون الدعاء ثم الامر قال
السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الاطلاق
(اي وجوب الاتيان في اقرب اوقات الامكان)
كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء
بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين
الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال
له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه

عبّر الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه اراد الجمع
بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر
لانا لا نسلم ذلك منه عند خلو المقام عن القرائن
بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي
مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر
على شيء منهما ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو
طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة
في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة
نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر
في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم
الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور
والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي
راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك

لا تتحرك

لا تتحرك فلا اشتباه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع
كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي
النهي للمتحرك لا تسكن فلا اشتباه الاستمرار وقد يستعمل
في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب
الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى
النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده
او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان
ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان
يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك
لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس
المراد طلب كف عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او
الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع (التضرع م)
فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي وعلى سبيل

قوله

التلطف فيكون التماسًا كقولك لمن يساويك لا تفعل

كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام

والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا

الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلًا اي دم واثبت

على ذلك فهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام و

الامر والنهي يجوز تقديرُ الشرط بعدها وايرادُ الجزاء

عقيبها مجزومًا بِإنِ المضمرةِ مع الشرط كقولك في

التمني ليت لي مالًا انفقه اي إنْ ارزقه انفقه وفي الاستفهام

اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك

اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرًا لك

اي ان لا تشتمني يكن خيرًا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان

احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك

عن سبب حامل للطالب عليه فوجد ذلك السبب الحامل

قوله

مسببًا عن الطلب في الخارج مفهومًا من ذكر الطلب

فذكر المسبب الذي يصلح سببًا حاملًا عليه اغنى

هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب فليس

معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية

الثاني فانجزم السبب الحامل بإنْ مقدرةً بعد هذه الاشياء

وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه

والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه

وعلى الطلبي كون المط مقصودًا للمتكلم لذاته او لغيره

يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على

حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر

بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون

ذلك المط مقصودًا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده

ذلك غلب على ظنه كون المط مقصودًا لذلك المذكور

لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرًا هذا اذا كان المذكور بعد هذه
الاربعة صالحًا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد
السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدًا في السوق
اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدًا في السوق
واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة
فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء
بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفًا على
شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا لم يقصد
السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالًا نحو ذرهم
في خوضهم يلعبون او وصفًا نحو اكرم رجلًا يحبك او
استينافًا اي جوابًا من سوال يتضمنه ما قبله نحو قم
يدعونك واما العرض فانه عند النحاة من احد الاشياء

التي

التي يفيد بعدها الشرط ويجزم في جوابها المضارع
كقولك الا تنزل بنا تصيب خيرًا اي ان تنزل بنا
تصب خيرًا فهو لكن من الاستفهام اي ليس هو باقٍ على
حده بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي
وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم
النزول مثلًا فالاستفهام عنه يكون طلبًا للحاصل فتولد
منه بقرينة الحال عرض لتوقفه على المخاطب
وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي
لك ان لا تنزل وانكار النفي فههنا صح تقدير الشرط
المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه
الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي
بعد المثبت وبالعكس مثلًا لا يجوز لا تكفر تدخل النار
اي ان لا تكفر تدخل النار بمعنى ان تكفر او ان لا تسلم تدخل

التاني خلافاً للكسائي فانه يجوزه تعويلاً على القرينة
فيجوز تقدير الشرط في غيرها اى في غير هذه المواضع
بقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي
اي ان ارادوا اولياء بحق
فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه
المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه
فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا
من دون الله اولياء فح يترتب عليه فالله هو الولي
من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير
الله فالله تعالى هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما
فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على
ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيداً فهو اخوك
بالفاء بخلاف اتضرب زيداً فهو اخوك استفهام انكار
فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان

ان ارادوا

ان يتخذ

جعلوا

جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لكن لم يقصدوا
ان لا فرق بينهما اصلاً لان كل سليم الذوق يجد من
نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح
وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير ويتعرض
له في الايجاز انشاء الله تعالى ومنها اى من انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظاً
او تقديراً يا وايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد
منزلة البعيد لكونه نائماً او ساهياً حقيقة او بالنسبة
الى الامر الذي تناديه له يعني انه اذا بلغ من عدم الشأن
الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه
فان بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل عنه بعيد
واي الهمزة للقريب وقد يستعمل في البعيد تنبيهاً
على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلاً كقوله اسكان

نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان فاقيموا
فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال
مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما
لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو
نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان
المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو
يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك واما للحرص
على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما
للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع
يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه وبعده عن
المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء
في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن
اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه مقبلا

فانما

وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان
قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادي بطلب اقباله
عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص
مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض
التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين
الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها
الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك
الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها
الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذه صورته
صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له
لم يرد بها المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم
السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق

فيه معنى النداء اصلاً فكره التصريح باداته فقولنا ايها

الرجل اي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن

مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في

تفسيره اي متخصصاً من بين الرجال وقد يقوم مقامه اسم

منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف

او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علماً نحو بنا

تميماً يكشف الضبابُ قال ابن الحاجب المعرف باللام نحو نحن العرب

باللام ليس منقولاً من النداء لان المنادى لا يكون ذا

لام ونحو ايها الرجل منقول قطعاً والمضاف يحتمل الامرين

النقل فيكون منصوباً بيا مقدرة وكونه مثل المعرف

فيكون منصوباً بتقدير اعني واخص قال الامام المرزوقي في

في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب يحتمل بين ان ينصب

بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبر هو

انه لو جعل خبراً لكان قصده الى تعريف نفسه عند

المخاطب وكان فعله لذلك لا يخرج عن خمول فيهم وجهل

من المخاطب بشأنهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخراً

انا اذكر من لا يخفى شأنه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل

فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق

ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعو

ويستحضر ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما في نداء الاطلال

طلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل

سلمى فاين سلماك لعكفو لريا نافح حدي ففقدانت اناتها

في صبري وعمري واخلايبي وانا عني ومنها التوجع

والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان

منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين تبكي عند كل صبح

ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول له تعال

فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام
فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور
الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك
وفقك الله بالتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر
في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء
يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ
الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة
الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل و
اظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر
المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر
وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب

على المطلوب

على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا
يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه
على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث
الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه
الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان
يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع
الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى
كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى
استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على
كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لتوفر الاسباب المتاخذة
في وقوعه ويحذ لك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر
في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال

الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
فليعتبره اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء الخبر
الناظر المتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان
الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد و
كذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف
او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او
مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة
او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا
اما بقصر او بغير قصر فالاعتبارات المناسبة في ذلك
مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبارها بعد الاحاطة
بما سبق والله المرشد باب السابع الفصل والوصل عطف
بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطف
بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا

قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر
الكتاب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه
وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام
على كلام ليشمل الجملة التى لها محل من الاعراب وذلك
لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين الا ان
الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان
الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته
او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست
كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة التى وقعت
خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة
وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا
اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من
الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى

محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى

في حكمه اي حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر

مبتداء او حالا او صفة او غير ذلك عطف الثانية عليها

ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا

قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا

او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة

لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد

فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه

اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه

ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة

جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر

من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع

من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي و

ذلك

ذلك لان هذا كعطف المفرد وشرط عطف المفرد على

المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو

زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقوله و

نحوه الظاهر ان المراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة

على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا

الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى

اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف

والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي

او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو

فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا

عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى

صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين

ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف

غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو
الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول
العلم لان وجه الجامع شرط فيهما قوله لا نفي لما
ادعتا الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت
السابق وهو قوله نعمت هواك عفا الغداة كما عفا
عنها طلال باللوى ورسوم فاعل نعمت ضمير الحبيبة
والخطاب في هواك للنفس وجاء لقسم البيت الذي
بعده قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي
على الف سواك تحوم قال اي وان لم يقصد تشريك
الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا
يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
انا معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف

الله يستهزئ

الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني
ان قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا
فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا
لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول
قول المنافقين ولم يعطف على انا معكم دون انما نحن
مستهزءون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني
اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان
قصد ربطها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو عطفت اي عطفت الثانية على الاولى بذلك
العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج
عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة
وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع
الاشتراك في الجمع معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى

ولا العاطفتين لا يقعان في عطف الجمل فأو وأما وأم

في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست في

مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله مائة الف

او يزيدون للعطف بل هو حرف الاستئناف المجرد

الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل

في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك

الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول

بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله

تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون اما الفاء و

ثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا

فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في

الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب

مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب

جهنم

جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح

الشيء وذمه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف

تفصيل المجمل نحو فنادى نوح ربه فقال وكم من

قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لان

موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها

معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم لتركيبها

للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني مما يترتب ويحصل

بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله

تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض

مخضرة فان الاخضرار يبتدى عقيب نزول المطر لكن

يتم في مدة ولوقوعه ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار

وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد ولكنها كثيرا ما يجي

لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبة

٥

قوله

ثم نحوا انشاناه خلقا اخر وثم الذين كفروا بربهم
يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض
وكذا قوله ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم
العقبة الاية لبعد المنزلتين لايمان وفك الرقبة وكذا
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة وبين
والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى
وقد يجي لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من
غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد
ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك
ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا
فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة
ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف
بخلاف الواو فانها لا تفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا

انما يظهر

قوله

انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعندنا انتفاء شبهة الاشكال
فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين
في الحصول فضلا لانك اذا قلت يضر زيد ينفع من غير
واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر
وابطالا له كما في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك
بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول
غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن
هو الذي تشكل فيه العبارات والاراء وان لم يقصد
ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا
الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه
في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه

من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء
الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم
انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا
بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل
لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية
بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء
فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو
لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم
ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك
الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت
استعمال الشرطية ولا شك ان قولنا اذا خرجت قمت
الآن يفيد معنى لا اقوم الا اذا خرجت سواء
جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم

يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف
عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة
سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك
نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابات
فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين
احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تاتني اعطك
واكسك والثاني ان يكون المعطوف عليه ويكون الشرط
سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه ويكون
كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع
استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون
عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل لانه
يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزا الله بهم وهذا
غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على

نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن
انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم
عن انفسهم والتسليم عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة
كذا في دلائل الاعجاز وقوله والا عطف على قوله فان كان للاولى
حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاءه للثانية
وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون
ولكن قصد اعطائه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين
الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون
في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه
احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي
وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال
ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو
للجمع المطلق والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما

وان

وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه
والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من
الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الا
تصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الا
تصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط
بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة
الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني
والرابع فلعدم المغايرة للفتور الى الربط بالعاطف فاخذ
المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع
فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي لكون احدى
الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى
فقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار

الرايبا الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ فارسوا اي
اقيموا من ارسينا السفينة اي حبستها بالمرساة تزاولها
اي تحاولها وتعالجها والضمير للحباب اي قال الرائد للقوم
ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار
الله تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه و
قيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان
ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف
عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل
الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني
يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان
قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون
للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال
وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف

يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل
لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او
نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها
بين الجملتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون
فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال
ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الشاعر والجملتان في
كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المثال انما هو هنا المصراع والجملتان فيهما اعراب
ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هنا المصراع
والجملتان فيهما اعراب ولهذا جعل نحو قوله انا معكم انما
نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى ايضا
اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احدهما
خبرا معنى والاخرى انشاء معنى ولكانتا خبريتين

او انشائيتين لفظاً نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله
فمعنا انشاء معنى فلا يصح عطف على مات فلان اولانه
عطف لاختلافهما والتغيير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتي
بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم
حسن ووجه زيد قبيح فاما كمال الاتصال فكون الثانية
مؤكدة للاولى او بدلاً منها او بياناً لها واما النعت فلما لم
يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال
المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له
في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من
المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم
تجوز وغلط وهما قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى
منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع
الاختلاف في المعنى ومنزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى

فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا
على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف
المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة
على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة
عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب و
الباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه
بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء
في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك
لما مر ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية
بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد
درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة
نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك
الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته

ناقص وانه الذي يستأهل ان يسمى كتابا كما تقول هو
الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه
ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة
المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك
الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية
وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر
عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب بارز الى قوله ذلك
الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزافا
جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك
التوهم اي فوزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاء زيد نفسه
فالثاني نحو قوله هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه
انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في
تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكذا الشيء نهاية حتى

قوله

كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم
الفاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب
لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله في الهداية
لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية [illegible]
عنك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم الجار
والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال
لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة
النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز
نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق
٥
ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان
زيدا الثاني في جاء زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب
مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان
مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد

للعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله
الواحد هذا او معنى هذا

لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب

وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب فتعيده

مرة ثانية لتثبته او بدل لانه عطف على قوله موكدة للاولى

اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية

بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او
حيث يكون في الوفاء قصور او خفاء

كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية مختصر

والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض

من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهنا انما

يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اي كون تلك النكتة مثل

كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا
اي كونه مطلوبية بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى صفاته كغرابته

فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال سيد

من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه

من كمال

قوله

من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن

التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة

دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل

لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل

منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
من الامداد — تمام سورة الشعراء

وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى

والمقام يقتضي اعتناء بشانه بكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة

الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته

اي تادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي نعم الله

تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين

فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول

لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها

والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله

له ارحل لا اقيمن عندنا او لا تكن في السر والجهر مسلما
اي وان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء
الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال
اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا اقيمن
عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة
لا اقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا اقيمن
عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه
ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة
قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف
حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا
ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كف عن الاقامة بل مجرد

اظهار

اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون ادل على كمال
هذا المعنى فصار لا اقيمن عندنا دالا على كمال اظهار
الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه
لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل
دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان
دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع
انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك [illegible]
بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه
يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته
بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان
دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن
معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة و
قد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها

قوله

وظاهر ان كمال اظهار الكراهية لاقامته ليس جزءاً من
مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن
ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي
عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم
عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه
تعسف وزانه اي وزان لا تقيمن عندنا في ان حسنها
في عجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال
فلا يكون لا تقيمن تاكيداً لقوله ارحل او بدل الكل وغير
داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة
فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني
ارحل منصوبة المحل لانه مفعول القول كما مر في قوله ارسما
تناولها وقوله في كلا المثالين اعني الاية والبيت ان الثاني

اوفي

قوله

اوفي بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية
بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال
واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور او
بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال
ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة
عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف
عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية
خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه
الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا
يبلى فان وزانه اي وزان قال قال يا ادم وزان عمر في قوله
اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا
لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا
لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان

للفعل فقط لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل عني الشيطان
لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد
تعطف الجملة التي يصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على
استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم
سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم و
يذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم
وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على
جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر
وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه بيانا وتفسيرا للمقصود
من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم
فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر
على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما
فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما
فقال واما كونها اي كون الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى

فلكون

فلكون عطفها عليها اي كون الثانية على الاولى موهما لعطفها
على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الا
نقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف
المقصود كما ان المختلفين انشاء وخبرا او المتفقين الذين
لا جامع بينهما تشتملان على مانع لكن هذا دونه لان
المانع فيها خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى
الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها
في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن
سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان
معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثاني
محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على
قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات
سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف

تراها في هذا الظن فقال اراها تحير في اودية الضلال

ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة

الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم

فان عطفه عليها يوهم بان عطفه على جملة قالوا او على

جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط

كما هو في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين

امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه ترك لظهوره

امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع

بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها

وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل

عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى فاذا

جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني

لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم

وتفاوتهم

وتفاوتهم هذه المقالات في اوقات الخلوات بل لا اتحادهما

في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين

يستهزئ كل منهما بالاخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ

بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما لا يعدم الجامع بينهما

فليفهم وامّا كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى

فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل

الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه

مقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل

الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي

النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام

السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال

المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني

وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل

السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كا

غناء السائل اما ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل

ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع

كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد

الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك

العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان

الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف وكان

للمصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع

الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير

تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك

لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية

التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف

حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين

كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق

لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان

ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين

في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف

بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم

ثم قال فان قلت هذا كما زعمت ان الذين يؤمنون جار

على المتقين اذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين

ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى

ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب

المتقين سبيله الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك

ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ

في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك

اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكما

قوله

الجملة الثانية نفسها يسمى استئنافا كما تسمى مستانفة

وهو اى الاستئناف ثلثة اضرب لان السؤال الذى تضمنه

الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف

انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اى ما لك عليلا

او ما سبب علتك وذلك لان العادة اذا قيل فلان عليل

ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب

علته كذا او كذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب

مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم

ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعلم

ان التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم

نحو وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل

النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء

فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص لان الجواب

عن مطلق

عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضى تاكيد

الحكم كما مر فى احوال الاسناد الخبرى من ان المخاطب اذا كان

مترددا فى حكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان

المراد بالاقتضاء هنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا

على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له

فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اى هل العبادة حق له

واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل

ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو

وصل خفى تقديرى لا استئناف جواب للسؤال عن مطلق

السبب اى لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما

فتتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن

غيره اى غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما

قال سلام اى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل

قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم كانت
بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما لا تحيته
الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة
على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني
في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة
عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم
ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدرك
بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ثم فصل قوله صدقوا عما قبله
لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا
في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين
لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما
في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني
فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال

عن تعيينه

عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن
وايضا منه ما يأتي هنا تقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه
ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي اوقع عنه الاستيناف
بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه
الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
ومنه ما يبنى على صفته اي صفة ما استونف عنه دون
اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من
صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح
لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه
ما ياتي باعادة صفته اي اعادة ذلك ذكر ذلك الشيء بصفة
من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل
لذلك فالسؤال المقدر فيهما لماذا احسنت اليه او هل
هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبنى على صفته

قوله

ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كقيتم الصداقة في المثال المذكور لما يسبق
الى الفهم من ترتيب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما
اذا عقب المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرت
في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت
الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر
انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من
ربهم على وجه فان قلت لما كان السؤال في الاستيناف عن
السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة
اسم من استونف عنه الحديث او مبنيا على صفته ولو كان
عن غير فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله
تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله نعم العاذل سواء كان
باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه

انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد
ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له
فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان
سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته
فيفيد ان سبب استحقاقه لذلك الحكم هو هذا الوصف
ليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتأمل
وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح
له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبح فقيل رجال
اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد
على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف
اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن
تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع
قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش

قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم
في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى
الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين
وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو
اسد وخافوا كأنهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا
فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله واقيم قوله لهم
الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون
قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه
الجواب المحذوف كأنه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا
فقال لهم لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استئنافان
كذا فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف
بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استئنافا
جوابا للسؤال وبيانا للسبب واقيم مقام المسبب قلت بل

يحتمل

يحتمل التأكيد والبيان فكأنه جعله في الوجه الاول مؤكدا
للجواب المحذوف وبيانا له او بدون ذلك اي بدون اقامة
الشيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف
المبتداء والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما
ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع
في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع
الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق
كأنه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك
فهذه جملة اخبارية انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف
المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب
بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة

للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها
بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى
البيت دفعا للايهام فاما للتوسط اي واما الوصل للتوسط
بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم
بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم واما هو اما
بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما
لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
فتقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط
فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او
او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد
استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع بينهما
كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما
يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق

اذ كانت

اذا كانت كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او
انشائيتين كذلك او كانت كلتاهما خبريتين معنى
فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية
لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين
معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية
لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق
لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم
وكقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
في الخبريتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في
الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الامثلة
واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من
الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق
فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل
في سورة البقرة

لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربي
واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا
على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان
معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا
تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر
فهو ابلغ من صريح الامر كانه سورع الى الامتثال فهو
يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما
ان يقدر خبرا في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي تحسنون
فيكون من قبيل عطف قولوا على لا تعبدون
او يقدر فعلا بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون
فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيين معنى
فقط بان يكون كلاهما خبرين لفظا او يقدر من
اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا
بالوالدين احسانا ومنه قوله تع في سورة الصف وبشر

المومنين

المومنين عطفا على قوله تومنون قبله في قوله تع يا
ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم
تومنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كما في الكشاف
وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المومنون خاصة
بقوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه السلام
وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف
الامر المخاطب على الامر المخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء
نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تعالى تومنون
بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل
فقيل تومنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم
قالوا كيف نفعل اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن
انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد
كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر المومنين

فابشر اي سر ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط
بان يكون الاولى خبرية والثانية انشاء في معنى الاخبار
قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا في معنى اني
برئ مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم
يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق
ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت
قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من
غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ
عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل
من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا و
لن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد
بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي
يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب

المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين
كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمروا با
لعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من
يشترط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء لا يسلم صحة
ذلك من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله تعالى و
بشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم
وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل
مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم
الاية فكانه امر النبي عليه السلام بان يؤدي معنى هذا
الكلام لانه قد ادرج فيه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما
نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد
قل لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك
بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون

باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعًا اى باعتبار
المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية
وكذا باعتبار المسند فى الاولى والمسند فى الثانية نحو
يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة
وتقاربهما فى خيال اصحابهما ويعطى ويمنع لتضاد الاعطاء
والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما
فلا بد ان يكون بينهما ايضًا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد
شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما
اى بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او
الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما
سببًا من الاخر وملابسًا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها
اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان
المسندان متناسبين بل ولو كانا متحدين ايضًا ولهذا

صحح السكاكى امتناع العطف فى نحو خفى ضيق وخاتمى
ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقًا اى سواء
كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم
المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة
[illegible] ولا كل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث
عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى
كذلك ينبغى ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه
او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل
القامة وعمرو شاعر كان خلفًا من القول السكاكى الجامع
بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكى وتصرف فيه بما
جعله مختلًا فظنّ منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولًا
هنا الكلام مطابقًا لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما فى
نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة
العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات

للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق
الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا و
كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك
الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع
فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس
المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين
المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا
الحلو يعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة
وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل
والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك
والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن

نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما
بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملها بواسطة
القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملها بواسطة القوة
العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا
تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين
الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة
العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع
بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في تصور
المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع
الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين
اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر
او في قيد من قيودهما مثل الوصف والحال او الظرف
او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ

كثيرًا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات
التصورية والتصديقية او تماثل هناك اى فى تصور
التماثل هو الاتحاد فى النوع
من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما
يقتضى بسبب العقل جمعهما فى المفكرة بقوله فان العقل
تجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التغاير
بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئى حيث هو
جزئى بل يجرده عن العوارض المشخصة فى الخارج وينتزع
عنه المعنى الكلى فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن
المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما فى
المفكرة حضور الاخر كانما قال عن التشخص فى الخارج
لان كل ما هو حاصل فى العقل فلا بد له من تشخص
عقلى ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا
انه لا يدرك الجزئى بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة

الا ان

الا انا الجسمانية كما يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا
زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه الكلى
هذه مقدمة ثانية
بالذات والجزئى بالالات وكذا لحكمه بان هذا اللون غير
هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص
الخارج لا يقتضى ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا
بعوارض كلية حاصلة فى العقل مثل ان يعلم من زيد
انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت
اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما
من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت
بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان
التماثل اذا كان جامعًا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب
وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو ومثل الاخوة و
الصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما فى الانسانية

وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب
التشبيه او تضائف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن
تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول
كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر و
وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل
امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة
انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول لتعقل
كل منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر
فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل
من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال
الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال
للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر

لان

لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول و
مفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل
ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته و
بالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس
تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة
لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والا
كثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا
العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان
وان اراد ان العلية معقول لان لكونهما نسبيين فالاقلية
والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي و
المراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما
في المفكرة يعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل
فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان

يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة
فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه
يسبق الى الوهم انهما من نوع واحد زيد في احدهما
عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان
داخلان تحت جنس وهو اللون وكذلك
السواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض
المثلين وتجتهد في الجمع بينهما في المذكرة حسن
الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها
في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع
واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف
العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما
اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على

ان ذلك في ابي اسحاق مجاز او يكون بين تصوريهما
تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق
ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان
هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم
مجيئه بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان
له من غير اباء ولا جحود مع الاقرار باللسان والكفر
عدم الايمان عما من شانه الايمان اللهم الا ان يقال الكفر
انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا
او ما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض
والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض
متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين

ومنها السواد والبياض ولكنهما لا يتواردان على محل اصلا
فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد
او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما
شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احديهما في غاية
الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان
على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان
متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات
اى لفظ الاول ولفظ الثانية
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون
مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد
فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين
لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن
المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل
نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار

اشتمالها

اشتمالهما على الوصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليس
بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاو[illegible]
المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني
ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار [illegible] الفرق بينهما
قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض
جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان
لهما خارجان واما الاول والثاني وان كان الاولية و
الثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين
وليس بينهما غاية الخلاف لان العشرة ابعد من الثاني
مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين
ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله
فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة
التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين
الا في الوهم

لهما الا وهو يحضر الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغايرات التي ليستا ضدا اذا لزمانه
قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا
السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا
فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر فليس عنده
ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي
ونعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال
اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات
غير مقتض لذلك وهو ان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية
الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة
ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا
ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما اصلا في

خيال

خيال وهي في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صورة
لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا تنطبع قط
ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان
معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا
سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب
انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال و
تباين الاسباب مما يفوته الحصر وههنا امثلة وحكايات
ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد
بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما
يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا
بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني
التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من
الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان

معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان
السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من
الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما
مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم
وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض
معنى جزئي فان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض
جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي
فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد
وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت
جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف
يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا
ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال و
ظاهر انه لا يمكن جعل صورة مرتسمة في الخيال لانه

من المعاني

من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه
يكتفي في صحة العطف وجود الجامع بين الجملتين
باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر
عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح
للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم
الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا يعترف
بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق والشمس والف باذنجانة
ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان
الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي
في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام و
ما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا يناسب
بين المخبر عنهما او كان الخبران متحدين فعلم منه

ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصرح
لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد
اصلاحه غير الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين
واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
فظهر الفساد في قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس
السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما
وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان
يريد بتصوريهما متصوريهما حتى يكون له وجه صحة
واما ما يقال من انه اراد بالشيئين جملتين وبالتصور
المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو
غلط لانه قد مر ان هذا الكلام على السكاكي وحمله على

انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى
مما لا يدل عليه لفظه وبيانه في التصور معرفا كما لا يخفى
على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام
فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله
الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقيق المجوزات
تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما
اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي و
المضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا الا
اذا اريد مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما
والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو
وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد
قام وعمرو قعد ونعم الشيء العلامة انه انما قصد بقوله
وكذا الاحتمال لكونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ

وقام خبر وان يكونا فعليين بان يكون زيد وعمرو
فاعلين لقام وقعد وقد ما عليهما يعني يجبان
يقدرا اما اسميين او فعليين لا ان يقدر احد
اسمية والاخر فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط
مما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه
الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة
الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية جزءها فعلية كان
للتناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة
بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وعمرو
اكرمته من انه اذا رفع عمرو يجعله عطفا على الجملة
الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل في عطف على
الفعلية التي هي خبر المبتدا والضمير لان غرضه تعيين
جملة اسمية جزءها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون

باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي
يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين
هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى
اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها فالمعطوف عليه
في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الا
عتبارين وبهذا يحصل المناسبة لا يخفى على المنصف
لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي
على كثير من الفحول الا انه لا مانع من ان يراد في احديهما
التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد
او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل
قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان

جيئتني اكرمنك ايض ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل
عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر تذنيب شبه
تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية
وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو
جعل الشئ ذنابة للشئ فكان هذا تتميم لباب الفصل
والوصل وتكميل له والحال على ضربين موكدة يوتى
بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون
الجملة مطلقا على رأى والحق ان الحال التى ليست مما
يثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة
الفعلية ايض فمن اشترط فى الموكدة كونها بعد جملة
اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير الموكدة كونها بعد
والمنتقلة ولنسمها دائمة او ثابتة فالجملة الحال الغير
المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها

فلا يبحث

فلا يبحث عنها ههنا الاعن المنتقلة فنقول اصل الحال
المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا
بالتبعية والاعراب فى الاسماء انما يجلب للدلالة على
المعانى الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال
على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا
عن تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المص على ذلك
بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اى الحال و
ان كانت فى اللفظ فضلة تتم الكلام بدونها لكنها فى المعنى
حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتداء من حيث
انك تثبت بالحال المعنى لذى الحال كما تثبت بالخبر
المعنى للمبتداء فانك فى قولك جاءنى زيد راكبا تثبت
الركوب لزيد كما فى قولك زيد راكب الا ان الفرق
انك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجئ وهو

يقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع
بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف
له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة
الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على
هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان
لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان القصد فيه بيان حصول
هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا
للفعل وغير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود و
(كالاحمر والاصفر والاخضر)
الابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من
الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما
(اي حال منتقلة ... ابو القاسم)
ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال
فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر
فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صح الشر فامسى وهو

عريان

عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا
وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة
صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق
الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر
مستقر كقوله تعالى وسبعة وثامنهم كلبهم وقوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم و
نحو ذلك قلنا امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل
تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله
ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق
النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصصة
وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف
سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو لكن خولف هذا
(لان اقحام الواو بين الصفة والموصوف لا يجوز عند الجمهور خلافا لصاحب الكشاف)
الاصل اذا كانت الحال جملة فانها جاز كونها جملة لا
مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون الفـ

مضمون المفرد فانها اى الجملة الواقعة حالا من
حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف
على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حالا
غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق
عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم
ابتداء بل تثبتا ولاحكما ثم تربص به الحال وتجعلها
من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة
الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة
الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل
من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل
الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى
اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى
زيادة ارتباط فلا يقال الواو اشد في الربط لانها الموضوع

له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط
فصارت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع
للربط اعني الواو التي اصلها الجمع اي ذانا من اول
الامر بانها لم تبق على الاستقلال بخلاف الحال المفردة
فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام و
بخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على
معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير
كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا للكلام
بدونها فظهر ان ربط الجملة التي تقع حالا اما ان
تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي
تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع
حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة
فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند

قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير
وفي لكل مقام فنقول الجملة …

ظهور المناسبة على قلته ولما بين ان اي جملة يجب فيها
الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا
والقوة حالاه
بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة
اي الواو
خالية عن ضميرها اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب
عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا
اي جواز انتصاب الحال عنه
او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة
بالنعت او بالاضافة او وقوعه بعد النفي او شبهه اعني النهي والاستفهام
فانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ
عبد الحكيم
هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز
ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة
مقدمة ثانية الدليل الدال على عدم قول
مع الواو وما لم يثبت هنا الحكم اعني وقوع الجملة
مقدمة ثانية
حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا
فانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة

بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع
تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه
حال في الجملة وح يكون قوله وكل جملة خالية
عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة
بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها
بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد
قوله يجب استثنا المصدرة بالماضي الخالي عن قد لفظا او تقديرا ايضا
ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو
حالا من زيد لما سيأتي من ان ربط مثله يجب ان
يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل
للجملة الانشائية ومن لا يصح ان يقع حالا سواء كانت
مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون
الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول

مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلنا المراد كل
جملة يصح وقوعها حالا لانها المفهوم بالنظر بقرينة
سوق الكلام فان قلت هل يقع الجملة الشرطية
حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد
ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد
الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون
الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية و
ذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر
الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له
فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت
فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى
نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذلك
النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك و

الاتحاد

الاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف
الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو
الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من
الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى با
بالتقدم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن
الجزاء من ذلك كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا
العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها
للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه
الجمهور وقال الجنبي انها للعطف على محذوف هو ضد
الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني
واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية و
نعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام

متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات

كقوله فانت طالق والطلاق البتة وقوله نحو كل من

فيها وحاشاك فانها قد يجيء بعد تمام الكلام كقوله

صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر و

الا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة

التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية

او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها ماضيا او مضا

والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا وكذا الماضي

فبعض هذه يجب فيها الواو وبعضها يمتنع وبعضها

يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما

فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت

فعلية والفعل مضارع مثبتا امتنع دخولها اي دخول

الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر

روي ان الرشيد وجه الى ابي يوسف ... تحقيق ان في هذا الكلام يقع الطلاق لزم واحدا فتفكر ابو يوسف في نفسه وقال ان هذا مبني على قواعد النحو ولعلي اخطا فيها فذهب الى الكسائي وسأله فقال ان رفعت عزيمة ونصبت ثلثا يقع الطلاق ثلثا وان نصبت عزيمة ورفعت ثلث يقع الطلاق واحدا فكتب الجواب الى الرشيد وجه وقوع الطلاق الثلث على التقدير الاول هو ان قوله الطلاق عزيمة جملة معترضة وقوله ثلث متعلق بقوله طالق وعلى التقدير الثاني يكون والطلاق ثلث جملة وعزيمة متعلق بهذه الجملة ولا يكون الطلاق مقيدا بالثلث حتى يقع ذلك فتامل. مولانا احمد بن مولانا سليمان قدس سرهما

اي لا

قلا

اي لا تعط حال كونك تعدّ ما تعطيه كثيرا لان الاصل

في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب

وتطفّل الجملة عليه لسبب وقوعها موقعه وهي اي

المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة

التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم با

لغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال

المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا

يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع

مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا

معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل

على حصول صفة غير ثابتة مقارنا لما جعلت قيدا

له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفرد

اما الحصول اي ما دلالته على حصول صفة غير ثابتة

مقارنة لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول
الواو كما يمتنع فى المفرد اما الحصول اى ما دلالته
على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية
تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل
على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع
كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما ان يكون
مشتركا بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى
الاستقبال وهنا نظر وهو ان الحال الذي هو
مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقدر تحققه
اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل
والحال الذى نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا
لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد
يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا

فالمضارعة

لا وجه امتناع دخول الواو على المضارع المثبتة

فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان
المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره
معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان هنا مظنة
اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو فى
النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو
قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اى عبد
الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ
اى وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح مجيء
الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون انى
رسول الله اى وانتم قد تعلمون وقيل الاول اى قمت
وا[illegible] وجهه شاذ والثانى اى نجوت وارهنهم
ضرورة وقال عبد القاهر وهى اى الواو فيهما اى فى

قوله اصك وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى
قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى
الماضي والاصل قمت فصككت ونجوت فرهنت عدل
من لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية و
معناها ان تفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع
في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع ولقد امر على
اللئيم يسبني يعني عرفت هنا اذا كان الفعل في الجملة
الفعلية مضارعا مثبتا واذا كان الفعل مضارعا منفيا
فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير
ترجيح اما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفي
دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون
اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون

الواو

الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعانّ بالتشديد النون
فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما
مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو ومالنا
لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال
كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا
وانما جاز في المضارع المنفي امران لدلالته على المقارنة
لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث
هو منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان
جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية
بما او لا دون لن لانها حرف الاستقبال ويشترط في الجملة
الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن
ونحو ذلك لان هذه الحال اي الحال التي تقابل الاستقبال
وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد

غنا يكتب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل
للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استشنعوا
تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال للتناقض بين
الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي
بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد
يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يؤكد بظاهره على
الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول يجوز
ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اقادها
من دمي وتوعدني وكنت وما ينهنهني الوعيد ان
كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال
والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به
ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لكن
الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير لكان

الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا
انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهنا فيما
هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع
المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى
الماضي فاشار الى مثاله ذلك بقوله وقوله تعالى انى
يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى
ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا
من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه
لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى
سبب جواز الامرين في الماضي منفيا كان او مثبتا بقوله
اما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير

ثابتة لكونه فعلاً مثبتاً دون المقارنة لكونه ماضياً والماضي
لا يقارن الحال فلهذا أي ولعدم دلالته على المقارنة شُرط
في الماضي المثبت أن يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان
قد يقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور
وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها
بحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم فاذا كان العامل
والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا
مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل
للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي
سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء
زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر
هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب
المضارع المثبت بالحال اذا كان العامل مستقبلا كقولنا

سيجي

سيجيء الأمير غدا والجنائب بين يديه لعدم المقارنة
للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما
يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر
الى العامل ولفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط والحالان
متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي
الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية و
قالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما انهم في اشتراط
خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال قصدوا ان تصدير
الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا
ما يفيد الفعل الواقع في زمان التكلم الماضي الواقع قبله
بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسبه نوع غرابة
[illegible] لقول ابي العلاء المعري أصدقه في مرية وقد
امترت صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب ان

يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة يجب ان يكون
حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان
حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك
اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت
الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع
في الكتابة فما انقضت ويجوز ان يكون وقد مضى منها جزء
الا انه ملتبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها يتعلق
بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ
الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز
فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه
ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان
فقال فاما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي
فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة

فلان

فلأن لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء
الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع
الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما
ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمرار
اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه بعد زمان
التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به
اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على
المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على
انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس
ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة
التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب
كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي
واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزائه

الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات
المفيدان بزمان واحد من الازمنة الثلثة في طرفي
نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الزمان
لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفى في الاثبات
بوقوعه مطلقا او لوقوعه وقصدوا في النفي الاستغراق
اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا
كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا
دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي
تحقيق هذا الكلام وهو ان الاصل في النفي الاستمرار
بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف
استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده
يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم

فانه عدم لا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء
سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود
يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد
من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود
وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من
اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني
فلكونه منفيا هنا اي كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة
اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر
في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها
مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام
نحو كلمته فوه الى في فرجع عوده على بدئه ويمكن
الرفع رواية سيبويه
رجع فن وعوده على الابتداء اي رجوع على ما ابتداء على
عوده بالنصب على الحالية او على المصدرية
اي كلمته ... او على انه مفعول به ان يجعل رجع على
المتعدي والكل ضعيف

ما اشتهر عليه ان البناء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها

اى والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم

دلالتها اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور

الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله

اندادا وانتم تعلمون اى انتم من اهل العلم والمعرفة او انتم

تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من

النحاة الى ان تجرد الاسمية ضمير ذى الحال وجبت الواو

سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما

نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها

الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتضم اليه فى الاثبات و

تقدر تقدير المفرد فى انه لا يستانف لها الاثبات وهذا

مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع او هو مسرع لانك اذا اعدت

ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة

اسمه صريحا فى انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع

فى صلة المجىء وتضم اليه فى الاثبات لان اعادة ذكره لا

تكون حتى تقصد استيناف الخبر وتضم اليه فى الاثبات

لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف الخبر

عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته

لغوا فى البين وجرى مجرى ان تقول جاءنى زيد وعمرو

يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ

للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجىء

الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله

سبيل الشىء الخارج عن قياسه واصله بضرب من

التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فى

مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا فى طريقه الذى

جاء منه واما قوله اذا انكرتنى بلدة وان نسالها وجدته حاضر

قوله

الجود فالكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قريب في المعنى
من قولك وجد شحاضرها اي حاضرا عنده الجود
فالكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم
ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء
على ارادة قد هنا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح
منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع
او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او لي منه في نحو
جاءني وهو يسرع او وهو مسرع وقال ايض في موضع
آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه وخرج
التاج عليه كان كلاما ناقصا لا يكاد يقع في الاستعمال
لانه بمنزلة قولك جاءني وهو متقلد سيفه وخرج و
هو لابس التاج فان المعنى على استئناف الكلام وابتداء
الاثبات فانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو

كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يكون تجردها
عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد
وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى
بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال
قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف
لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك
جاءني زيد راجلا وهو فارس كلام فصيح واما جاءني
زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض
عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس و
يعاديانه فاوله وتركه منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني
زيد وهو فارس لانه لما يبد ذلك لوجب ان يقع فارسا
فلذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة

جاء زيد مسرعا فانك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتقييد
احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك
قلت جاءني زيد بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو
مسرع او غلامه يسعى بين يديه او سيفه على كتفه كان
المعنى على انك بدأت فاثبتّ المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت
اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال فلهذا احتيج الى ما يربط
الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق
وعمرو ذاهب وتسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها
مجتلبة لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها
بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شأنها
ان ترتبط بنفسها والجملة في نحو جاء زيد يسرع بمنزلة
الجزاء المستغني عن الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه
والجملة في نحو جاءني وهو مسرع او غلامه يسعى بين

يديه

يديه او سيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه
ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف
حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو ونحو
قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي
على سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم
خرجت منهم وفارقتهم مصاحبا للبازي الذي
هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير
منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل
حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم
في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ
وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير
اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا
مع قد وقال لعل لما اختار تقديره باسم الفاعل

لرجوعها الى اصل الحال وهى المفردة ولهذا كثر فيها ترك

الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضى لمجيئها بالواو فيلكه

كقوله وان اصرمكم اسرى اليك ودونه من الارض مومات

وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز

التقدير لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه

كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالوجب

ان يكون مناسبة تقتضى اختيار الافراد فى الحال على

الخصوص دون الخبر والنعت لانا لا نسلم ان جواز

التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون

المقدر عند وجود الواو هو الماضى الا ترى انه اختير

تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو ومع ان المفرد

اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه

سيف يحتمل ان يكون الاسم مرتفعا بالابتداء وان

الظرف

الظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك فى نحو

افى الدار رجل وا قائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية

مقدرة بالماضى او المضارع وان يكون حالا مفردا بتقدير

اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخير

مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا

(اى من اجل ترك الواو فى الصور الاربع)

اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب

لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءنى رجل فارس وعلى

كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم و

من كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اى ترك الواو

فى الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل

بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اى الفرزدق

فقلت عسى ان تبصرينى كانما بنى حوالى الاسود الحوارد

من الحرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية وقعت

(اى من اجل ترك الواو فى الصور الاربع فى الاوليين بطريق الجواز وفى الاخريين بطريق الوجوب كثر فيه ترك الواو)

حالاً من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن
الكلام الا بالواو وقوله حالي اي في اكنا في وجانبي
حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن
الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب
مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالماً
برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها
قوله سالماً لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني
الجملة وسالماً يجوزان يكونا من الاحوال المترادفة وهو
ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف
في يبقيك ههنا ويجوزان يكونا من الاحوال المتداخلة
وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي
يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك
تبجيل حالاً من الضمير في سالماً قال بعضهم كان

المبتداء

المبتداء ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير
فيما صدر به الجملة سواء كان مبتداء نحو فوه الى في او فا
هبطوا بعضكم لبعض عدو او خبراً نحو وجدته حاضراه
الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجرداً من الواو لكون الربط
في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو
ضعيف قليل كقوله نصفاً لنهار الماء غامره ابواب من
الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز
والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي
يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز
انما يكون موجزاً بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب
انما يكون مطنباً بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر
الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن
ان يتكلم على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار

القدر

بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا

من الكلام ايجازا وبذلك اطنابا اذ رب كلام يكون موجزا
بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يبنى على التحقيق
والتحديد ان هذا ايجاز وذلك اطناب فالبناء على امر
عرفي اي كالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف
الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة
اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات
والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط
في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم
ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية
والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق
فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارات المتعارف والاطناب
اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه
تارة الى ما سبق اي كون عبارات المتعارف اكثر ويرجع

تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام
الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط
على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام
بالاختصار لكونه اقل من عبارات المتعارف وقد يوصف
به لكونه اقل من العبارات اللائقة بالمقام بحسب مقتضى
الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس
شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد
شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام
بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط
فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن
فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من
عبارات المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى الظاهر
المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من

قوله ٢

عبارات المتعارف ومن مقتضى ظاهر المقام جميعا كما في الايجاز
رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق
الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قيل الخميس نعم بحذف
المبتدا فانه اقل من عبارات متعارف وهو ههنا نعم وليس
اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف
المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله
تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين
المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسباق الذهن اليه
لما ذكر اليه في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم
من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب
بالمعنى الاول فليتامل وقد يتوهم من كلام السكاكي ان
الفرق بين الايجاز وبين الاختصار وهو ان الايجاز ما يكون
بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى

قوله

مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق
الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز
اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى
مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون
الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا
من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها
وتعرف بتعريفات يليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما
فنجاب ان المراد بعسر تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان تحقق
ويتعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب
على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين
معناهما اصلا لان ما ذكر السكاكي تفسير لهما ثم البناء
على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام
قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا

ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجعا بان الالفاظ
قوالب المعاني ولا لقدرة على تادية المعاني بعبارات
مختلفة في الطول والقصر والتصرف في غير ذلك بحسب
مناسبة المقامات انما هي من داب البلغاء واما المتوسط
بين البلغاء والجهال فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم
من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية يدل
بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهنا معدوم للبلغاء
وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما
جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة
الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي ابسط
ابسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما
مر نبذ من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة
فالاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير عن

بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى جهالة لانه لا يعرف
كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم
ولا يعرف ان لكل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى
يقاس عليه ان يسال اما ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي
مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع
كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد
الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك
العطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان
الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المص وكان
المص رح نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع
الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير
تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك
بل ان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية

قال بعض الفضلاء ههنا ابحاث الاول انه ان اراد بالمقبول اما المقبول مطلقا سواء كان من البليغ او من الاوساط فلازمه

المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان
يكون ناقصا عنه او زايدا والناقص اما ان يكون وافيا
به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة
طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول
من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له
اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد
عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بقدر اصل
المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به و
الاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز
بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل
المراد غير واف ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري
والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن
عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي ناعم و

في ظلال

في ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم
في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل
ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد
اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم
انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتفطنين في
عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك
كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش
العقلاء المتحيرين في امورهم واشار باللطف وجرا الى ان
العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان
العيش الشاق لا يكون الا عيش العقلاء حتى انه لو ذكر   العاقل
الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ
الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون
اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ

الزائد متعينا نحو قول عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء
بجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى
قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا
فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان
عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى
لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد
اي واحترز بنفي الفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة
بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد
اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد
كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا
فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا
لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث
وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة

والعطاء

والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت
وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان
الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب
والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل
وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقائه
العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل
بمجرد طول العمر ما يهون على النفوس الصبر على المكاره
ولهذا يقال هب ان لي صبر ايوب فمن لي بعمر نوح
بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل
المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا
تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل فكل ان اكلت
واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل ومما يقال ان
المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من

لاطلاق لفظ التندي ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى
لبذل النفس لانه عدم التحرز عن الامور التي من شانها
الهلاك وهنا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره
الامام ابن جني وهو ان في الجلود وتنقل الاحوال فيه
من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن
النفوس ويسهل امر البوس فلا يظهر لبذل المال كثير
فضل فلا يكون الندى حشوا مفسدا وعن المفسد كقوله
اي عن الحشو لغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول
زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني
عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني و
سمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا من
الحشو لو قوع في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم
قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما

تقول

تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبته بيمينك
هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه
قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا
معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معنى لها
وذلك لان القول الدال على معنى لفظ مقول بالفم
ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير
ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم
فالمساواة قدمها لانها الاصل المقيس عليه نحو قوله تعالى
ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب
ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان
المنتأى هو اسم موضع من انتأى عنا اي بعد عنك واسع
اي ذو سعة وتجد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخط
وهو له فالمعنى انه لا يفوته الممدوح وان ابعد في الهرب

فسارا الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له
في جميع الآفاق مطيعا لأوامره يرد الهارب اليه فان قيل
كلا المثالين غير صحيح لان في الاية حذف المستثنى منه
وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة
قلنا اعتبار ذلك التمام لفظي ورعاية للقواعد النحوية من
غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك
لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ
الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد
صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا
لا يحتاج الى الجزاء وقال الايجاز ضربان ايجاز القصر وهو
ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه
كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه
متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل

فارتفع

فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس
بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف
فيه لان قدرنا حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف فقد
لا يساعد الظرف مسده فوجب تركه لعدم احتياج تادية
اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا اصح انه ليس فيه
حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدم بالفعل مما هو مجرد
رعاية لامر لفظي وهو ما اشتهر ان حرف الجر لا بد ان يتعلق
بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة
على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم
القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي
يناظره من قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم
في القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص حيوة
لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى

قولهم القتل انفى للقتل فحروفه فى القصاص حيوة احد

عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل

انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة

لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص

على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل

على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم

لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة

بواحد فللمعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو

القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اى

لكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة

للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن

القتل لموقع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل

فعلم انه يقتص منه فانتنع سلم صاحبه من القتل و

سلم

وسلم هو من القود واطراده اى يكون قوله تعالى

ولكم فى القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص

مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى

هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق

لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى

له وخلوه اى خلو قوله ولكم فى القصاص حيوة عن

التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل و

التكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان

ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من

هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل فى هذا

التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه

ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر و

هذا لا ينافى رجحان الخالى عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن

:

في ردّ العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون
كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي وباستغناء قوله
والمستغنى القتل من غيره
ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف
قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل نفى للقتل من تركه والمطابقة
اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين
كالقصاص والحيوة ونحو ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان
القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا
للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي
تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما
يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد
وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر
وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة
محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص

مبالغة

مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر في
في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف
عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف
اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به
ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او
جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اي
اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا
وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة
وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن
رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها
فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من
المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك

العرج بالفتح منزل بطريق مكة منه عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الشاعر العرجي. قاموس

ما في الفوم دون هذا وفي عين نادر لا سيما اذا لم يكن منه
اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلاه هٰهنا علم محذوف الموصوف
الشعرين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد
ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما
يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق
ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره
فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي في حكم المفرد في اللفظ
وعدمه او صفة نحو كان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة
غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة
وما يودي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت
ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة
دون المعيبة او شرط كما مر في الخطاب لا لشدة او جواب

شرط

شرط وحذفه فرارا عن المجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا
ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا
بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من آية
من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف
على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط
للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف
او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور
مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم
منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما يسهل امره عنده
الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك
وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا
يتزاحم لو نص من مواخذته على ضرب من العذاب و
كذلك اذا قال الشيخ اذا رايتني شابا او سكت جاءت الكفا

لهما لم يتحلّ به لمواتي بالجواب مثالهما اي مثال الحذف
للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على
النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله
جوابا لشرط اي والمحذوف غير ذلك المذكور كالمسند
اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة
وكالحال نحو ابر الكريم بنين اي مبرا والمستثنى نحو زيد
جاني ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد
ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو قوله تعالى والفجر
وليال عشر وجواب لما نحو قوله تعالى فلما اسلما وتله
للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو قوله لا يستوي

منكم

منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من
بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله تعالى اولئك
اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا او جملة
عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو
ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي
الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم
اي فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب
بعصاك الحجر فانفجرت اي فضربه بها فيكون قوله فضربه
بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور هو قوله فانفجرت
ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اي
فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله تعالى ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى فالله

هو المولى اي ان اراد وليا بحق فالله هو الولي والفاء في
مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف
ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان
يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس
وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها
قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا
خراسانا او غيرهما اي غير السبب والمسبب نحو نعم الماهدون
على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدأ والخبر
في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اكثر
اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله
فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا
ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت اسقط الزند
لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا اي صار المتعالي طربا

دل على ان المحذوف الشايل لان الغرض الاظهر من هذه الاشيا

فاخذت

فاخذت اسكنها مني لا تسكن ثم اعاودها وتداففني
الى ان قضينا العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها
والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما
مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك اي فلا تحزن واصبر لانه تكذيب الرسل من قبله
متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب
لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد
له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي
على المحذوف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف
نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على
ان الاحكام الشرعية تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد
من محذوف والمقصود الاظهر تناولها وتقديره التناول
اولى من تقدير الاكل مثلا ليشمل شرب البانها فانه

ايضا حام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان الدليل
بمعنى الدالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان
يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف
نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على
امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف
بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل
على تعيين الامر او العذاب فليتأمل ومنها ان يدل العقل
عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه
فان العقل دل على ان في قوله تعالى فيه مضافا محذوفا
اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام
على فعل كسبي واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر
في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى
تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب

والمراودة

والمراودة والعادة دلت على الثاني اي المراودة لان
الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه
اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان
يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان
يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي ومن ادلة
تعيين المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة
على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لابد له
من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القواعد النحوية
ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله
فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند
الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع
في القيام والقعود بسم الله اقوم او اقعد وكل فعل
يشرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف

اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين
اي اعرست فانه كون هذا الكلام مقارنا لاعراس
المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة
والرفاء الالتيام والاتفاق يقال رفأت الثوب
ارفأه اذا اصلحته ومنه الاطناب اما بالايضاح
بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفين احدهما
مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد
او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس
عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها
من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى
وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول
بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم
في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه

تشوق

او لتكمل — ليتكمل

تشوقت النفس الى العلم به فتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل
لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم
الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم شعر
لا تقل بشرى ولكن بشريان ومما يناسب ذلك ما في قوله
تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام
الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء
من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من
حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث
يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب
المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع منه الغيث وبدا لهم
من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري
فانه اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب

آخر
غرة الداعي ويوم المهرجان

قال موسى عليه السلام

تعليل لان قوله رب اشرح لي صدري فيه الايضاح بعد الابهام

وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاح
وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض
الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين
وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم
القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة
ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد
القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء
محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم
الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل
اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان
الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم
الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي

ووجه

ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من
الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال
نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد و
الى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو
صدر الاستيناف او ايهام الجمع بين المتنافيين
اي الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا
شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة
المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها
تاثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان (لا الجمع)
حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحد
وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان
واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من
الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في

عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على
الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان
الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب
فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق
ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف
فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر
باسمين بمنزلة لف القطن بعد ندفه واما بذكر الخاص
بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام
ويعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف
دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص
على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اى مزية
الخاص حتى كانه ليس من جنسه اى جنس العام تنزيلا
للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات يعنى انه

لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة
جعل كانه شىء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله
لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه
والتصريح به وذلك قد يكون فى مفرد نحو حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى اى الوسطى من الصلوة او
الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهى صلوة العصر
على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان
عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال
وقد يكون فى الكلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة
يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن
المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة
باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد

الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله
كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان
يكون الدنيا جميع همه ولا يهمه دينه وسوف تعلمون
انذار به ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون
الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول
لقاء الله تعالى وفي تكرير تاكيد للردع والانذار
وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني
ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك
ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة
على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدريج في درج
الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك
تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك
اذا كان الاول بلفظ ثم والله ثم والله وكقوله تعالى

وما ادريك

وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
ومن نكته التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة
والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول
كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون
اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا
متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر
معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة
مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان
منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد
بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا من
رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا
من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من
بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم

الحَيّ اليمانون انّني اذا قلت اما بعد فانّي خطيبها وقد
يكون مع رابطها كما في قوله لا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله
لا تحسبن الذين يفرحون لبعد عهده عن المفعول الثاني
واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف
في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى
بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء
في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي
الهداة به كأنه علم اي جبل في راسه نار فان
قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف
بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة
للمبالغة وتحقيق اي كتحقيق التشبيه في قوله اي

قول

قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا
اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون
الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه
سواد وبياض يشبه به العيون لكنه اتى بقوله لم
يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير
مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي و
البقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا
بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض
بعد ما ماتا والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثر
العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه
تبين بطلان ما قيل ان المراد به انه قد طالت مسايرتهم
في القفار حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وقيل
كدفع توهم غير المقصود كما في بيت لسقط فسقيا بكاس

من فيهم مثل خاتم من الذهب لم يهمهم بتقبيله حال كونه
لما جعل لهم كأسا ضيقا مثل خاتم من الذهب كان
الكأس غالبا مما يكرع فيه كل احد من المجلس حتى كانه
يقبله دفع ذلك بأن وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف
غيره فلهذا يخص الايغال بالشعر وقيل لا يختص
بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين
اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم
مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا
تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم
فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب
الجملة بجملة تشتمل على معناها اى معنى الجملة الاولى

للتوكيد

للتوكيد على التعقيب فالتذييل اعم من التكميل مطلقا
واعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام
وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون
بغير الجملة وبغير التأكيد وهو اي التذييل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة
المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا
وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى
وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما
قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يقال الجزاء
لكل مكافأة تستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في
معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله
جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي
الا الكفور بمعنى وهل نعاقب الا الكفور فعلى هذا يكون

من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج
مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا
عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو
الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل
كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا
لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس
ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من
الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب
الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل
ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هنا تقسيم
للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين
المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين
ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما

توهم نظرا الى اشتباه بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل
الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون
لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق
في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول
النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا
لعمومه بوقوعه في سياق النفي او من ضمير المخاطب في
لست وهنا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل
يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك لا تلمه
ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال يقال لم
الله شعثه اي اصلح الله ما تفرق من اموره اي الرجال
المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل
بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك
وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال

واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس
هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه التوقي عن ايهام خلاف
المقصود وهو ان يوتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما
يدفعه اي يوتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين
لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون
في اخره فالاول كقوله اي كقول طرفة فسقى ديارك غير
مفسدها اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل فسقى
اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع
وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا
لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها
والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه
اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على
وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم

فاتى

فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين
دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم
للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى
العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل
والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة
على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على
المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم
قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم
زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر
على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجز فلم يكن صفة مدح فازال
هذا الوهم لا اصله وهذا انما يكون عند القدرة والا
لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه
تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله

وهو انه غير حليم حين
لا يكون الحلم زينا لاهله

فان من لا يكون حليماً حين لا يحسن الحلم
يكون مهيباً في عين العدو ولا محالة فيكون هنا
تذييلاً للتأكيد المفهوم لا تكميلاً كما زعم بعض الناس
وفيه نظر لانا نعلم ان من لا يكون حليماً حين لا
يحسن الحلم يكون مهيباً في عين العدو لجواز ان يكون
غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال
ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف
وان المصراع الثاني تكميل ~~وذلك للمصراع الثاني~~
تكميل وذلك لان كونه حليماً في حال لا يحسن فيه الحلم
يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيباً لما به من التشين
وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك
الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه
مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم

بحيث

بحيث مهابته في ضمنه فكيف في غير تلك الحالة وقوله
اما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف
المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام
على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام
اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير
لله اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن
فيه لانه لتأدية اصل المراد وكتقليل المدة في قوله
تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً ذكر ليلاً مع
ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل
وانه اسري في بعض الليل واما بالاعتراض وهو
ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنىً بجملة
او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل

جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد
باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او
تاكيدا له او بدلا منه او نحو ذلك كالتنزيه في قوله
تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت
في اثناء الكلام لان قوله تعالى ولهم ما يشتهون عطف على
قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما
ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول
عوف بن محلم الشيباني اليه والدعاء في قوله
اي وكالدعاء في قوله يشكو كبره وضعفه ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اي مترجم كلامه
اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين
اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة

ولا حالية

ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها
اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا هل اتاها والحوادث
جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلت
عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره في
قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه
اعتراض بين قوله اني وضعتها وقوله واني سميتها مريم
ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق
دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله اتخذتم
العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون
حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة غير
موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم وكالتنبيه
في قوله اي وكالتنبيه في قول شاعر واعلم فعلم المرء

ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة
وضمير الشان محذوف يعني ان المقدور آت البتة وان
وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله
فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء
اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء من
الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة
ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب
التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة
بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله
فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث
امركم الله يعني ان المأتى الذي امركم به هو مكان الحرث

لان

لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة
فأتوا نساءكم من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة
في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما
نهوا عنه ومن نكتة الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الا
نسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا
وقوله حملته امه اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة
خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة
والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت
لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة
مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة
كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا

فصله بيض هوالنا فنكاريه فان كون هجر الحبيب مطلقا

للحبيب امر غريب فبيني سببه بان في الياس [illegible] القوم

قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى

دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام

خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين

بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا

افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض جملة

لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون

الاعتراض في اخر الكلام او تليها جملة غير متصلة بها معنى

وهذا اصطلح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند

هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين

متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها

من الاعراب لنكتة لانهم لا يخالفون الاولين الا في جواز

كون

كون النكتة دفع الايهام وجاز ان لا يليها جملة متصلة

بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله

فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور

التكميل وهو ان يكون بوقع بجملة لا محل لها من الاعراب

كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا

حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف

قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم

فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم و

كلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون

لها محل من الاعراب وهذا مما لا يشعر به تفسير التذييل

لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب

بجملة لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به

تفسيره تعقيب بجملة اخرى مشتملة على معناها معربة

باعرابه بدلا منها او تاكيدا لها وان يكون الغرض منها التاكيد

قوله

التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اى فى اثناء كلام
او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا فى
احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل
او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط فى الاعتراض عند
هولاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط ذلك
لم تصح التجويز بكونه غير جملة لان المفرد لا بد له فى الكلام
من الاعراب ولم يشتمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما
يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم
يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل لها من الاعراب لانه
يشمل من التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين سواء
كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال الاعتراض
اذا كان جملة يشترط عندهم ان لا يكون لها محل سواء
وأما قوله او اقل من جملة او اكثر فمنهم لان ما هو اقل من

الا ونحى اللهم الا ان يقال انه اعتمد فى هذا الاشتراط على الظهور
فالاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون
بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب وبعضهم كونه اى
جعل الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة فى الاعتراض
قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة
فالاعتراض عندهم ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل
وهو ما يكون واقعا فى اثناء الكلام وبين كلامين متصلين
معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره
فلا يتضح حق الوضوح لان فرقة تشترط فى الاعتراض ان
يكون فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا
تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من

الجملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه
لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما
بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك
كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر
ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله
ويؤمنون به اظهار شرف الايمان فانه مما يتحلى به حملة
العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا
الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر يعرف بالتامل فيها
ومن الامثلة التي اوردها المص في هذا المقام قولهم
رايته بعيني وقوله تعالى ذلك قولهم بافواههم (يقولون) و
نحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد

اتى

اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا
قول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم
في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله
فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لان الواو توهم
الاباحة فان الواو تجيء للاباحة نحو جالس الحسن وابن
سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان
ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني
الايغال بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر
لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان سياق الآية مساق
لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة و
حسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر

لانه ايضاً من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز
كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام
بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصاً عما يساوي اصل
المراد او زائداً عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام
آخر مساو له اى لذلك الكلام فى اصل المعنى كقوله اي
قول ابى تمام يصدّ اى يعرض عن الدنيا اذا عنّ اى ظهر
سودد اى سيادة وتمامه ولو برزت فى زيّ عذراء ناهد
الزى الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى نهد ثديها
اى ارتفع وقوله اى كقول الشاعر ولست بنظّار الى جانب
الغنى اذا كانت العلياء فى جانب الفقر اراد بالغنى سبب اعلى الراحة
والجمعة وبالفقر المحنة يعنى ان السيادة مع التعب والمشقة
احبّ اليه من الراحة فلا يعتذر بدونها بصرفه بالميل الى الغنى

فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له
فى اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه
ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازاً بالتفسير السابق
وان يكون مساواة وان يكون اطناباً وكذا مثل هذا الاطناب
ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يُسأل عمّا
يفعل وهم يُسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس
قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اى نغيّر ما نريده
تغييره من قول غيرنا فلاحد لا يقدر على الاعتراض علينا
انقياداً لهم لنا واقتداء بحكومتنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم
ورجوع الناس فى المهمات الى رايهم فالاية ايجاز بالنسبة الى
البيت وانما قال يقرب لان ما فى الاية يشمل كل فعل و
البيت مختص بالقول والكلام يلزم منه عموم الافعال
ايضا والله اعلم تم علم المعانى بعون الله وحسن توفيقه

بلغ بقراءته الخاجه محمد ابن
حافظ عمر فى خدمت مولانا
سيد احمد صاحب مد الله
عمره وفتوحه

نحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي وآله ونسأله

التوفيق في اتمام القسمين الاخيرين بمنه وكرمه وجوده

الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج

اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة

لان علم البلاغة عبارة عن علم المعاني والبيان

الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به

ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه

اللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي

اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او

نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف

علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد ايراد كلها ولا

مقتدر بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكر القوم

ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال

واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما

سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها

على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته

بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف

من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق

مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد

للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق مختلفة

بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض لم يكن ذلك

من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح

الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق

مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل

ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم

البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها

لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه

ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها اوضح الدلالة

بعضها او نحو ذلك احتاج الى ذكر الخارج او التفسير المذكور
المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير
عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر
والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما لا يتصور
في الدلالة الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم
البيان بما ذكر هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى
الواحد كما في المفتاح ه دلالة اللفظ يعني لما اشتمل
التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح
والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود
منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان
لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط
والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر

كالدخان

كالدخان على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ احتراز
عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما
يكون للوضع مدخل فيها والطبيعية لان دلالة اللفظ اما
ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها
القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن
والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع
وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان الطبع يقتضي
التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة
العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع
مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما
باختلاف الطبايع والافهام والمصنف ترك التقييد
لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك

ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ
عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترز بالقيد
الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم
بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك
المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان
الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر
المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان
من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى و
ايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى
ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند
الاطلاق للعالم بوضعه واجاب انا لا نسلم انه ليس صفة
اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام
المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه

المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفردة يصح ان يشتق
منها صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ
او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بارتباط مثل
ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى لا يسمى الى الحذف قولنا
اللفظ متصف بانفهام المعنى كما انه متصف بالدلالة وهنا
مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت
ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل
فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق
او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى
الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع
انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له ضمنا
المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخريين اي الدلالة

ان لا يكون حمل الحصول على العلم تسامحا فان المراد هو حصول الصورة في العقل لا مجرد الحصول وعند ذلك كذلك اللفظ كما يتصف بالدلالة يتصف ايضا بالفهم بهذا الاعتبار

على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة
ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم
حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول
اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع
مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية
والطبيعية كما ذكرناه ويخص الاول بالمطابقة لتطابق
اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى
الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع
له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به
الكل فدلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل
تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن

اعلم انهم اختلفوا في ان الالفاظ حيث يطلق ويراد نفسها هل ذلك بالوضع الواضع وضعها نوعيا على ما اختاره الشرح او بالدلالة العقلية بالمعنى المقابل للوضعية والطبعية على ما اختاره السيد السند ولا يخفى على المنصف ان الثاني هو الاظهر وعلى التقديرين فدلالة اللفظ على نفسه على الثاني كان خارجا عن المقسم وعلى الاول كان داخلا في الدلالة الوضعية الا ان يقال المتبادر من التعريف ان يكون المعنى الموضوع له مغايرا للدال بالذات فيخرج عن المقسم لان المقسم دلالة اللفظ على مغايره ميرزاجان

بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم ولعشر
دلالة اللفظ على اللازم يصدق عليها انها دلالة على تمام ما
وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من
حيث انه موضوع يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم
مع انها مطابقة لا التزام فح ينتقض تعريفات الدلالات
بعضها ببعض فالجواب انه يقصد تعريف الدلالات حتى يبلغ
في رعاية القيود واما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف
فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وتميزه
فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام
الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته
على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته
على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه
لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية

كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون
الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك
المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين
لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم يكن تلك الارادة على
قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ
ابدا لا يدل الا على معنى واحد وذلك المعنى ان كان تمام
الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام
وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون
تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ
وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة
موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام
حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام
فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او

اللازم

اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا
تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع
الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد
اكثر من معنى واحد وقد صرحا بان كلا من التضمن و
الالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد
في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق
واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة او تضمن اي انهما اخذت بها في
عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم
فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد له وشرطه اي شرط الا
لتزام اللزوم الذهني مما لا بد منه وشرط اي شرط الالتزام
اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون
المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في
الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في

القرائن والا كانت نسبة الخارج الى الموضوع كنسبة
سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره
يكون ترجيحا بلا مرجح ولولا اعتقاد المخاطب بعرف او
غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او
غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك
مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب مشعر في
اصوله بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني وصرح العلامة
في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام
ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم
بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال او
الاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول
الا لتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك

وظاهر

[illegible]

[illegible]

بر خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع
ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد
والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي
هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا
استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر
المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان
يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال
او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل
في آخر باب التشبيه انشاء الله تعالى والنظر هاهنا في اركانه
اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه
المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به
ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق
الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة

في تعريفه

في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى
بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح
كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة
نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه واما حيث
قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى
قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد
الطرفين واجبا للتشبيه بخلاف الوجه والاداة فالطرفان
اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد
في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات
والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن
قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى
حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم
والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد

الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه
التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد
عمرًا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا
ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان
هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بحيث لا يكون
على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدًا في الحمام
ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها
ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدًا او لقيني منه
اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة
دلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى مع انه لا
يسمى تشبيهًا في الاصطلاح خلافًا لصاحب المفتاح
في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدًا ولقيني
منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح

عند المصنف

عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر
في معنى لا على وجه الاستعارة بالكناية والتجريد و
ينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظًا او تقديرًا
ليخرج منه نحو قاتل زيد عمرًا وجاءني زيد وعمرو
وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية
في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر
لامر آخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها
الحقيقي على ما سنحقق ان شاء الله فدخل فيه اي في
تفسير التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيهًا بلا خلاف
وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد
بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيهًا على القول
المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه

فذكر المشبه به واريد به المشبه وصار استعارة التي كان

اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة

فتعين التعرض له اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي

احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من

علم البيان في ثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلنا اذا كان

ذكر التشبيه في علم البيان لابتناء الاستعارة عليه فلم جعل

مقصودا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلنا

لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة

واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام في شرح

~~مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا~~

هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اختاره السكاكي

وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاقرب ان يقال علم

البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل

بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي .

اوردها

اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اى هذا بحث

التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة

وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة فلما كان

هو اخص من مطلق التشبيه بالمعنى اللغوي اشار

اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه

سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى

عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه الا

لمظهر والمرات باللضمير لئلا يعود الى المذكور المخصص

فالكلام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس

ما يقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهو عين الاول

فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة

على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر

هما ان يدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر

[illegible]

من دلالة النص الذي ذلك
المعنى [illegible] من حيث اللغة لا دلالة
[illegible] على الجسم [illegible]

[illegible]

فلا يفيد المعنى الواحد بكونه [illegible] الكلام المطابق لمقتضى الحال بل يرسل مطلقا فلا يتعلق

[illegible]

يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا
ما تفتقر فى استنباط المعاني المطابقة من بعض الالفاظ
مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل
لطول العهد بها وقلة تكرير اللفظ على الحس والمعانى
على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف فى الوضوح و
الخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة
الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام
قد يكون واضحة كما فى اللوازم القريبة وقد تكون خفية
كما فى اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف
المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب منه قطعا عند
العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع
وسرعة حضور بعض المعانى المطابقية فى العقل وبطوء
انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوئه ولهذا

يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وينافى بالعقلية
اي والايراد المذكور ينافى بالدلالات العقلية بجواز
بجواز ان يختلف مراتب اللزوم فى الوضوح اى مراتب لزوم
الاجزاء للكل فى التضمن ولزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام
اما فى الالتزام فظاهر بجواز ان يكون لشئ واحد لوازم
متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط
فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم
بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه
وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات
لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم
بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه فى الوضوح وذلك
لان المعتبر فى دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى
الخارجي بحيث يلزم من حصول المسمى فى الذهن حصوله

[illegible] الوضع [illegible]

الاطلاق [illegible]

ان العلم [illegible]

[illegible] من اللفظ [illegible] والعلم [illegible]

[illegible] المقصود [illegible]

[illegible]

اقائل او تصعد ای مال الی العلو اعلام جمع علم
الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان
الاعلام الياقوتية المنشورة على ارماح الزبرجدية
مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود
في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة
مخصوصة به لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام
والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر
وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو
ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل
فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير
منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه وهنا قال
اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة
لكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد

[illegible]

يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرء
القيس أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق
كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني
في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف
منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال
يقال سن السيف اذا احده ووصف النصال بالزرقة
للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان الانياب الاغوال
مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك
الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس
المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه
من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة
بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك
لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال من الحس

المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال
ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور
لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة
بل اذا وجدت لم يدرك الا بها وليستا ايضا مما له تحقق
كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان
من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومتفكرة ومن شانها
تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع
اشياء لا حقيقة لها كالانسان له جناحان او راسان او
لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها
منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد
بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة
او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار يسمى متفكرة فا
فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور
سواء كانت صورا او معاني جزئية وجعل الصور من مدركات القوة الوهمية

التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته
المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك
الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة
سبع واختراع ناب لها كما للسبع ومما يدرك بالوجدان
اي ويدخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة و
يسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم
من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما
ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم و
الجبروت وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند
المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك
ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك
وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية
والشهوية ما هو خير عندها وكمال كالكيفية الذائقة بالحلو

والاملس

والاملس باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت
حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء
مرجو وكذلك الالم في ضده مستندة الى الحس واما
العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات
اليقينية فانها تدرك هذا الكمال وتتلذذ به وهو اللذة
العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من
الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا
ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن
الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس
الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس
الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات
المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى
الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف

والخوف والفرح وما شاكل ذلك وجعلهما يشتركان فيه
اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه تحقيقا او تخييلا ليخرج مثل زيد والاسد في قولنا زيد كالاسد
يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني
مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه لما ان المعنى الذي له
زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال
الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في
وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في
الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييلي ان لا يوجد
ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل
والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي
التنوخي وكأن النجوم بين دجاها جمع دجية وهي
الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع

فان وجه الشبه فيه اي التشبيه المذكور في هذا البيت هو
الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب
شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه
به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه
به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة
وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا
يهتدي للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها شبهت
البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت
جواب لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو
علم بالنور لان السنة والعلم مقابل للبدعة والجهل
كما ان النور مقابل للظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة
والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان
الثاني اي السنة وكل ما هو علم جماله بياض واشراق نحو

اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى و
تخيل ان البدعة وكل ما هو جهل كانها لها سواد وظلام كفو
شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب
تخيل ان الثانى مما له بياض واشراق والاول مما هو له سواد وظلام
صحان تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيها
اى مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب فى سواد الشباب اى
ابيضه فى اسوده فيما سواده محقق وبالانوار اى
الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين النبات الشديد
الخضرة مما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك
النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما
شيئا ذا بياض بين شئ ذى سواد على طريق التاويل وهو
تخيل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح
بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين

الابتداع

الابتداع وكان فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة
هى التى تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك بين المشبه
والمشبه به فساد جعله اى جعل وجه التشبيه فى قول القائل
النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير
مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو
لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه
رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى
الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار
منتفعا به فى فهم المراد وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل
النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه فى عماية
وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف
الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر
الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه عدم

كون استعمالها مصلحًا واهمالها مفسدًا والمعنى ان الكلام
لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد
الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والتركيب الخاص
كما لا يجزي الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي
التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون
القليل مصلحًا والكثير مفسدًا فكأنه اراد بكثرة النحو استعمال
الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد
الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما
اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية
او جزءًا منها مشتركًا بينهما وبين ماهية اخرى او مميزًا
لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما او جنسهما
او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسًا
او ثوبًا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين

ولا محالة

ولا محالة يكون معنى قائمًا بهما ولهذا قال صفة وتلك
الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة
فيها فالصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس
كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك
بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين
يتلاقيان فيفترقان الى العينين من الالوان والاشكال
والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة
او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث
او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير فالمقدار كم متصل
قار الذات ونعني بالكم عرضًا يقبل التجزي لذاته وبا
لاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك مثلًا في عنده
وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون لاجزاء
حد مشترك مثلًا في عنده وبه احترز عن العدد وبكونه

قال لذات ان يكون اجزاءه المفروضة ثابتة وبه احترز
عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول
والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض
فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة
عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في
مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا
مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات
من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي
يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية و
الكيفية لا يقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما
وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما وكما

يتصل

يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف
بها الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع
الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار
الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب و
التقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك اوبالسمع عطف
على قوله بالبصر والسمع قوة مرتبة في العصب المفروش على
سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات
الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة
والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج
المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف او القلع الذي
هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع و
المقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف
قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته

كما في أوتار الأغاني الممتدة أو في قصر المنفذ وضيقه أو
شدة التواية كما في المزامير الملتوية يختلف حدة وثقلا
أو بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم
اللسان من الطعوم وأصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة
أو بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين
بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لأنواعها ولا أسماء
لها إلا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة أو
منتنة أو من جهة الإضافة إلى محلها كرائحة المسك أو إلى ما
يقارنها كرائحة الحلاوة أو باللمس وهي قوة سارية في البدن
كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة هذه الأربعة أوائل الملموسات التي بها تفاعل
الأجسام العنصرية بفصل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات

والأوليان منهما فعليتان لأن الحرارة كيفية من شأنها
تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والأخريان انفعاليتان
لأن الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والانفصال و — والتفرق م
اليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة هي كيفية
تحصل عن كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع
والملاسة وهي كيفية تحصل من استواء وضع الأجزاء — واللين م
وهي كيفية تقتضي قبول الغمز إلى الباطن ويكون للشيء
بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة
وإنما يكون قبول الغمز إلى الباطن من الرطوبة وتماسكه من
اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الأربعة
من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية
يقتضي بها الجسم أن يتحرك إلى صوب المحيط لو لم يعقه
عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد

مع عدم التحرك كما يجده الانسان من الحجر اذا امسكه في
الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما
يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه
يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي
بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة
والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية
عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية
كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء
اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب
الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة
استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة
مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك
المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد

الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب
وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو
غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها
ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة النفس مبدؤها ارادة
الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها
الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز
جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها
صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها
الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتبار مدخلا
في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الحكم والكرم والقدرة
والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف
على قوله اما حقيقية والحقيقي كما يطلق على ما يقابل الاضافي
الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا

بشيئين كرائحة الحجاب في تشبيه الجمر بالشمس فانها
ليست هيئة متقررة في ذات الجمر والشمس ولا في ذات
الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي
لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية
الشبيهة بالمخلب والناب للمنية وكلاهما اثبتا صاحب
المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات
النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه
مطلوبا الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء
تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات
التي لا تتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى و
كان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات
المتكلمين فيقتديه دأب الامام عبد القاهر فاحاطته باسرار
كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء وانه لم يرد في هذا

المقام

المقام على الكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف
للوجه فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد
لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون في حد
التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان
يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا المعنى وبهذا
يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من
الواحد والمنزل منزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما
بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد
اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد
اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل
منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور
بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك
المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه

حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب مما هو عنده

الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه

التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم

يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان

وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا

لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون

كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس

من غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه امر ماخوذ

من الطرفين موجود فيهما فكل ما يوخذ من العقلي ويوجد

فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس

لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز

ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما

حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي

شيء

شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس

فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال

التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي

بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه

العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه

مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السوال ان كل

وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك

فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان

كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما

هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي

وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده

اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد

فان افراده الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر

ولكانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل
واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح
وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان يكون هو غير عقلي
لان المصنف رح قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما
ترى في قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام
المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب
او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما
حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها
طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي
او بالعكس تصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي
الحسي حسيين يسقط تسعة اقسام ويبقى تسعة عشر قسما
فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء
الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس

بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات
ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من
الملموسات فيما مر اي في كالتشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر و
الجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن
الفائدة والجراءة هي على وزن الجرعة وهي الشجاعة
ويقال الجراء الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على
الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة
بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية
فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم
والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة
النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه
فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية

سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا
يسقط ما ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه
هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه
كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في
انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين
الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم
او هو والمعدوم سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل انما
تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء وشرطنا ههنا ان
يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا اذا نظرنا الى الظاهر
فلم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجدت تشبيه
بالعدم فان لم يكن الا ان تعمل على هذا الظاهر فلا مضايقة
فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم
بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يتوصل

الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك
المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق
كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي هذا
الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة
تسامح لخفاء شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة و
استطالة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من
امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة
في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم
الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كالعقل
مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان
في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما
يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه
بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كان له وجه الشبه بين

الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوتيا والمركب الحسي
من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما
لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين
لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان
او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى التركيب
والافراد ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه التشبيه
المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد
بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من
اجزاء مختلفة فضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد
مفردان لا مركبان وكذا وجه الشبه ضرورة ان وجه
الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل
منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة
مختلفة او اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها — او الى عدة

مشبها

مشبها او مشبها به او وجه التشبيه وكذلك ترى صاحب
المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه
به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ح لا يخفى
عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا
يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في
تحققه لا يكون طرفاه مركبين المذكور بالمعنى لان تركيب
الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعدد
منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما
وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتامل و
بهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه التشبيه مركبا
يكون اما واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان
يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا
مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم

الواحد لكونه اما حقيقة منضمة واما اوصافا مقصودا
من مجموعها الى هيئة واحدة محل نظر فالمركب الحسي فيما
اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه
الشبه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد
لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم
الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام
كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار
البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها
من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من تقارن
الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرائى
وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها حال
كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص
والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع

الانضمام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها
كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة
مما تجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا الذي
ذكرنا في تفسير الكيفية جعلها الشيخ عبد القاهر تفسيرا
المقدار مخصوص اي مقدار في القرب والبعد وعبر عنه
صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف رحمه الله قد جمع
بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا
والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل ان يراد بالكيفية الشكل المخصوص لان التشكل
من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ
من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا
التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها
وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس

من الكيفيات م

الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجي
ان المفرد قد يكون معناه مقيدا وانه لا يقتضي التركيب
وغيما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان
كما في قول بشار كان مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه
فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها
في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله
ماضيا ولم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير
من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في
اثناء شرح قوله من الهيئة بيان لما في قوله كما احدثه
من هوي بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه التشبيه
مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة
حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي

كواكبه

كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف
بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا
في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم
انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب و
نصب الاسياف لا يمتنع من تقديرها لاتصال لان الواو
فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها الا ترى انه ليس لك ان تقول لو تركت
الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه
على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل
فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة
بنفسها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك
لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر
عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو

وترسو وتجي وتذهب وهذه الزيادة زادت للتشبيه
تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر
من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب
واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات
بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا
تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والا
الانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى
وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة
فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى
فان الكواكب اذا تهاوت فاختلفت جهات تحركاتها وكان
لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل
اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة
هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معنى

انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى
الا انه لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا
زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس
المراد ان المثال بمعنى المصدر على ما يسبق الى الفهم و
المركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد و
الاخر مركب كما في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من
نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة
محرطية فالمشبه به مركب وعكسه كما سيجي في تشبيه
نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر وسيجي لهذا
زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن
بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجي في الهيئات
التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع

عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما وتعتبر
فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين
احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل
واللون فقد غيّر المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث
قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات
التي يقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على
وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني
ان يجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله
اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز والشمس
كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع
الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه
بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى
يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع الى الانقباض

والهيئة ظهر له راي غير الاول فيرجع من الانبساط
الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى
الوسط فان الشمس اذا احدّ الانسان النظر اليها
ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك
المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان يجرد
الحركة من غيرها من الاوصاف فهنا ايضا يعني كما لا بد
في الاول من ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف
فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم
الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه
الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق
التركيب والا لكان وجه التشبيه مفردا وهو الحركة لا
مركبا فحركة الرحى والدولاب والسهم لا تركيب فيها
لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن

المعتز فكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ
فانطباقا مرة وانفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح
انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك
في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين
في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات
الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه
ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي
يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة
المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة
الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام
معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها
الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله
اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب

يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي
المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق
من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول
من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب
في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص
وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك
صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار
الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر
في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع
الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل
لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض
لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلث فلطف
بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه

من قريب التناول لانها يقع فى نفس الرائى للمطلوب
لكونه امرا حسيا والمركب العقلى من وجه الشبه كحصول
الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه فى
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو
الكتاب لانه امر عقلى منتزع من عدة امور لانه روعى من
الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا
مخصوصا هو الاسفار التى هى اوعية العلوم وان الحمار
جاهل فيها وكذا فى جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من
متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع
وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما
عطاشا غمامة يعنى ابرقت القوم اى اذا اصابهم برق ابرق
الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شى من هذين الوجهين
وحكى

وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفى الاساس
ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا
ابرقت الغمامة للقوم وتعرضت فخذفا الجار واوصل
الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اى تفرقت وانكشفت
فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اى جميع البيت
فان المراد بالتشبيه اى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات
السابقة بظهور الغمامة للقوم عطاش ثم تفرقها و
انكشافها باتصال اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار
ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء
مطمع بانتهاء موئس لان البيت مثل فى ان يظهر للمضطر
الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى
بحسرة وزيادة الترح ثم الباء فى قوله باتصال ليست هى

التي يدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين
الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي
مثل ما في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتأمل
فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة
كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار
على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض
منه وصفه المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وانه لا
يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيتين تثبت
ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء
ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا
يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد
الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو
ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء

في الصغار

في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا
يكدر ثم يصفو لا لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط
احد الوصفين بالآخر كذا ذكره المصنف وقد نقله
عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس
من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية
على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا
ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا
بامرين احدهما انه لا يجب فيها الترتيب والثاني انه اذا حذف
بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل
الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب
ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه
بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم
يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان

وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما
فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي
او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة
في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر و
كمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي
المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب
والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن
الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه و
اشتهاره الذي هو العقلي في تشبيه انسان بالشمس و
اعلم انه الضمير للشان قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال
بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى التشبيه كالشبه
بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني
وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه

اي في التضاد

اي في التضاد فان كلا منهما يضاد الآخر ثم ينزل التضاد
منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة
وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم
اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد
وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح
والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المكان فان كان
الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى
استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح
المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام
الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال
للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك هو التلميح
بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس
في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال

الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد

فَسُلَّ لغيظةِ الضحاك جسمي ان قايل هذه الابيات

قد قصد بها الهزء فعا التمليح فان قلت ظاهر قوله لا

لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان

والاسد هو التضاد باعتبار وصف الجبن والجراة و

كذا بين البخيل والحاتم وحينئذ لا تمليح ولا تهكم لانا اذا

قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما

يضاد الآخر لا يكون هنا من الملاحة والتهكم في شيء

وايضا فحينئذ لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب

بل لا معنى له قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان

هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه التشبيه

لم يتات لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية

بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراة هو حاتم في

الجود

الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراة و

الجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجراة

والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في

الضدية كما يحصل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في

قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراة لكن باعتبار التمليح

او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي

اداة التشبيه الكاف وكأنّ قال الزجاج انه للتشبيه

اذا كان الخبر جامدا نحو كأنّ زيدا اسد وللشك اذا كان

مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه

والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا

على حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف

الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه نحو كأنك فلت

يوما فتى قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر

من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام
المولدين ومثل وما في معناه كما سيأتي مما يشتق من المماثلة
والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في
نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد
كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه
ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كزيد
الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
فان المشبه به هو المستوقد اي حاله وقصته العجيبة
الثاني واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء
فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي
صيب نحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم
في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد

لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه
على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد
ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ واما جعلنا ذلك
من قبيل ما ولي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل
الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء اذ ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه
اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه
به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله
تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى
ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل
ما يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان
ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم

لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف

الخفوق الغيبوبة

اى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين
انصار الله مقدر يلى الكاف كمثل ذوى صيب حذف
لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه
كون المومنين انصارا بقول عيسى للحواريين من
انصارى الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين
انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصارى
الى الله وانما المراد كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار الله وقت قول عيسى
للحواريين من انصارى الى الله وانما المراد كونوا انصار الله
مثل كون الحواريين انصارا فتوهم بعضهم من ظاهر
قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول
مشبه والثانى مشبه به فجزم بان الصواب المومنين بدل
الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل
كون المومنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض

بان

بان الاية حينئذ لا يكون نظير لقوله تعالى او كصيب
من السماء وبان تشبيه الكون بالقول لا وجه له و
هذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع فى الظاهر
التشبيه بين كون المومنين انصار الله وبين قول عيسى
مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المومنين انصار الله
وبين كون الحواريين انصارا وقت قول عيسى كما هو صريح
فى الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما
فى قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره
الشارح فى توجيه لفظ المفتاح كاف فى رد هذا القول
وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه كون المومنين انصار
الله على ان اللام للعهد بين اى دائرا بين كون الحواريين
انصارا على ما يفهم ضمنا وبين مقولهم نحن انصار الله
فالمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصارا على ما

وبين قول عيسى على ما هو صريح فى ان المشبه كون المومنين انصار الله

ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح
لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى للتشبيه كونهم
بقول عيسى وقيل ان المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه
بين كون الحواريين هم المومنون لانهم حواريو محمد عليه
الصلوة والسلام اذ حواري الرجل صفيه وخلاصته والله
اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه وذلك
اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا
ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب
لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة
العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء
انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما
تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حالها في نضرتها

وبهجتها

وبهجتها وما يتعقب من الهلاك والفناء بحال
النبات الحاصل من الماء الذي يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان
قلت لم لا يعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل
ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله
او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي
ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر
من قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد لها
من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر
مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب
لان المراد الكيفية المنتزعة من مجموع الكلام سواء
ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى التشبيه به ام لا الا ترى
الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولي الماء
في سورة يونس

وما يتعقبها

المنتزعة

الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بعفو آخر
يتحمل التقدير ومما هو بين بين في هذا قول لبيد وما
الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدا
بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم
في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار
فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هنا كلامه
فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير
ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان
المشبه به ليس ذوات ذوي صيب بل حالهم وصفتهم
لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على
تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب
بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة
الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير

فيقدر

فيقدر مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير
ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف
عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد
ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كما انزلناه
كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف
لكنه محذوف وقاصر فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل
ينبئ عنه اى عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب
التشبه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في
علمت من الدلالة على تحقيق التشبه وتيقنه وكما في حسبت
او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه وفيه نبعد لما في
الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار
بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك
ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع

من ان المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا ومقدرا
لان المشبه به الذي يليه الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون محذوفا فالاصح بني الايضاح مختصر

وجه ان ههنا اصلين عدم الحذف وولي المشبه به الكاف فلو رجح الاول فكما لكن ترجح التقدير بالاولى ... احسن

بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه
علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون
على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما
في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال المشبه من
القريب والبعيد لكان اصوب والغرض اي من التشبيه في
اي مقصود المتكلم ١٢
الاغلب يعود الى المشبه وهو اي العائد الى المشبه بيان
وانما قال في الاغلب لانه قد يعود الى المشبه به على ما يجيء ١٢
امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك
اي بيان الامكان ١٢
في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما
في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم
فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان
اي فلا عجب فان المسك ١٢
الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة
بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كا
كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل

اعلم ان جزاء الشرط محذوف اقيم سببه مقامه اي ان تفق الانام لا يستبعد تفوقك ولا تغرب لان المسك بعض من الدم تفوق على سائر الدماء ١٢

الخاصة

الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج
لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك
الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما فيه
من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت
اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا
وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع
انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض
دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه
بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او مكنيا
عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه
على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد
اذا علم لون المشبه به دون المشبه [illegible] لبيان
الحال لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال

اذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه وانما ترك لظهوره مما ذكر [illegible]

اى تشبيهه

المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في
تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اى في شدة
السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه
اى تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في
تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء
فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه
ما لا تجد في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه
بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا
يرى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كا
كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس
ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا
واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم
كاقصر ما يتصور او كلمح البصر او كانه ساعة لا تجد فيه

ما تجد

ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر
ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب
وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن
ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله
عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف
من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب
عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة
تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به
اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف
ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك
وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون
المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه في جعله
دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا

بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه
اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان
الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار
حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه
به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص
ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان
وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان
كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي
الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل
فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت
لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين
والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية
لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي

للتزيين

للتزيين مع ان السواد ليس فيها اتم منه في وجه ولا
هي اشهر منه بالسواد وكذا في التشويه ولان الهيئة المشتركة
بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست
في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما
كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه لافادة هذه
الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي
لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه
المعتبرة من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم
يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان
امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين
او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير
الشيء بما يساويه والنفرة الابلغ او في معرض الاستطراف
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب

نقلة لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى

الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه كصيرورته

كالممتنع لمتشابهته اياه او للوجه الاخر اي تقلة التكرر

حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور

المشبه الى المشبه به مثل ذكر اي ليستطرف استطراف النادر

هكذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم

صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص و

اقوى في صورة الاطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه

لمثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وهنا

انسب لسياق كلامه وبالجملة قد ليله لا يطابق دعواه

لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع

وجه التشبيه دعواه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم

لابد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف

ان يكون

ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح لو

الغرابة او اللذة ليحصل الغرض واما في وجه الشبه الذي

هو الهيئة المشتركة فلا وبهم حينئذ لا يبعد ان يكون مراد

السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه

اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه

لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه التشبيه

اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان

مقداره ولكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به

مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا

ان يزيد ولا ان نقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا

كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير

عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد

من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه

او تشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد

استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي

تزيين فى عين السامع كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي

او تشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد

نقرتها الديكة او استطرافه اى عد المشبه طريفا حديثا

كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب

لابانه اى انما استطرف المشبه فى هذه التشبيه لابرازه

المشبه فى صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به

نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر فى تشبيه فحم

فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما فى قوله اى قول

ابى العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو بزرقتها

بين الرياض على حمر

اليواقيت

اليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار فى اطراف كبريت

المشبه

ولاستطراف وجه آخر غير الابراز فى صورة الممتنع عادة

مطلقا

اليواقيت بحو وان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة

باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار

فى اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت

لا يندر حضورها فى الذهن ندرة بحر من المسك

موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة

البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين

غاية التباعد ووجه آخر انه اراك شبهها لنبات غض

يرف واوراق رطبة من لهب نار فى جسم يستولى عليه

اليبس ومبنى الطباع على ان الشئ اذا ظهر من موضع لم

يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف

به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به و

هو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه فى وجه الشبه

وذلك فى التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص فى وجه التشبيه

مشبها به قصد الى ادعاء انه زايد كقوله اى قول محمد بن
وهيب وبدا الصباح كان غرته هى بياض جبهة الفرس فوق
الدرهم ثم يقال لغرة الشئ لاعزه واكرمه وجه الخليفة
حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح
فى الوضوح والضياء وفى قوله حين يمتدح دلالة على
اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند
الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا
فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدايح
والضرب الثانى بيان الاهتمام به اى المشبه به كالجايع وجها
كالبدر فى الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا
النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذى ذكرناه من
جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا
اريد الحاق الناقص فى وجه الشبه حقيقة كما فى التشبيه

الذى

الذى يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما فى المشبه
الذى يعود الغرض منه الى المشبه به بالزايد فى وجه الشبه
وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه
الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزايد على ما قررنا فيما سبق
فان اريد الجمع بين الشيئين فى امر من الامور من غير
قصد الى كون احدهما ناقصا فى ذلك الامر والاخر زايدا
سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن
ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين
مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين فى وجه
الشبه كقوله اى قول ابى اسحاق الصابى تشابه دمعى اذ جرى
ومدامتى فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب فوالله ما ادرى
ابالخمر اسبلت جفونى يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل و
اسبلت السماء فالباء فى الخمر للتعدية وليست بزايدة على

ما وهم لم من عبرتي كنت اشرب لها اعتقدا التساوي بين

الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة و

الاخر ناقص ملحق به فحكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه

ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا

كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة

الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك

المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء

والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من

ذلك لوجب جعل الغرة مشبهًا والصبح مشبها به لانه ازيد

في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى

لم يقصد ضربًا من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم

يقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد واقتصر على الجمع

بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع

وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه

في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد

شيء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد

المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه

اصلا قلت ان التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز

ان يجعل المتكلم احدهما مشبها به لغرض من الاغراض

وسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان

لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان

الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب عن كون احدهما

ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان

التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له

تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر

باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق

وآخر باعتبار الاداة

واشار الى الاول بقوله وهو اى التشبيه باعتبار الطرفين

اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد

وهما المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة

باللباس للآخر فى قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس

لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس

او لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع فى فضيحة

الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله

لكم ولهن قيدا فى المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له فى

التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان

كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء

فان المشبه هو الساعى المقيد بان لا يحصل من سعيه على

شئ والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان

وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو

موقوف

القيدين م

موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون

بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول

وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان

اى احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس

كالمرآة فى كف الاشل فان المشبه هو الشمس غير مقيد

بكونها فى كف الاشل وعكسا اى تشبيه المرآة فى كف الاشل

بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه

مركب بمركب كما فى بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع

البيت وقد سبق تحقيقه ويجب فى تشبيه المركب بالمركب

ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة

امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف

حيث قال ان العرب تاخذ الاشياء فرادى معزولا بعضها

عن بعض فتشبهها بنظايرها وتشبه كيفية حاصلة من

والمشبه به هو المرآة مقيد ايضا

مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً
واحداً باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون
بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد الطرفين بما
يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعاً
دررٌ نُثرن على بساطٍ ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه
السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه
الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سروراً او عجباً
من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي
زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية
كقوله وكأنما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف
بالليل عن دعوة قد أُسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ
كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئاً وقد يكون بحيث لا يمكن
ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف
الآخر

الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد ناراً الآية فان الصحيح ان هذين
التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد
واحد شيء يقدّر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب
الجزل وان جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف وهو
ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد ناراً واظهاره
الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي
الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه
الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد
والبرق وما يصيبهم من الافزاع والبلايا والفتن
من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب
كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح
من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب

من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلى بحمار

ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرتا عضا

مقطوع الذنب

والفرق

بين المركب والمفرد المقيد احوج شئ الى التامل فالمشبه

به فى قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط

ان يكون رقمه على الماء وفى تشبيه الشقيق او الشاة

الجبلى انما هو المجموع المركب من الامور المتعددة

بل الهيئة الحاصلة منها ولهذا جعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة

الجبلى من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين

الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس

بالمرآة فى كف الاشل وجعل التشبيه فى نحو قوله والشمس من بعد نورها

من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها

بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع

النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله وكانما المريخ من

نشبه

تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه و

المشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض

لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب

فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلى

وقد جعل السكاكى التشبيه فى قوله كان محمر الشقيق مركبا خياليا ... قدس سره

بانه قصد فى الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة

بخلاف الثانى ضعيف واما تشبيه المركب بالمفرد فكقوله اى

قول ابى تمام يا صاحبى تقصيا نظريكما واجهدا فى النظر

نظريكما اى ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا

يقال تقصيته اى بلغت اقصاه كذا فى الاساس تريا وجوه

الارض كيف تصور اى تتصور بجعل التاء يقال تصوره

صورة الارض

حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اذا شمس لم يستره غيم قد

شابه اى خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة

مع زبوة وهى الطعم الزبوة بفتح الزاء

فكانما هو اى ذلك النهار المشمس مقمر اى ليل ذو قمر

شبه النهار المشمس الذى اختلط به ازهار الربوات فنقص

بانحصارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد

بالليل المقمر والمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى هنا

عن تسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين

وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على

طريق العطف وغيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقول امرئ

القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كأن قلوب الطير

رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف

هو ان قال التمر اراد تشبيه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب

واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما

هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولهذا قال الشيخ

الامام في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث

اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان الجمع

فيه فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه و

تشبيه عام

مشبه به

ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر

يصف النساء النشر اي في الطيب والرائحة مسك والوجوه

دنانير واطراف الاكف وروى واطراف البنان عنم وهو شجر

احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني

فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كا

لليالي وثغره في صفائه وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه

الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله

اي قول البحتري بات نديمالي حتى الصباح اغيد مجدول

مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن

عن لؤلؤ منضد منظم او برد وهو حب الغمام او اقاح جمع

اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء وفي قول

الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع

وعن حبب شبه بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب

جمع حباب

التشبيه نظر لان المشبه اعني المضمر غير مذكور لفظا

ولا تقديرا لان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على

انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما ان شاء الله

تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف

ابيات اهديتها اليه اثنى بلا مس ابياته تغلل روحي بروح

الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني

وعهد الصبي ونسيم الصبا وصفو الدنان ونجح القيان

وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه

باعتبار وجهه ينقسم تلث تقسيمات الاول تمثيل وغير

تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار

الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه

وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر في تشبيه

الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمراة في كف

منتزع م

الاشل

الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله

تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار

يحمل اسفارا والتشبيه في قوله تعالى كما ابرقت قوما

عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد

السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه

وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم

التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه التشبيه

هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه

فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى

التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية

وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور

واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مرادفا للتشبيه وقال

الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من اموره

فمجمل

واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه فقط
ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز
اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب لاسم مثلا
كذا كما يقال ضرب النور مثلا للقران والحيوة للعلم
واما غير تمثيل وهو بخلافه اى بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور
ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما
لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا
بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس عند السكاكي
وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما
مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اى فمن المجمل ما هو
ظاهر وجهه اى فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر
يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصي
كقول بعضهم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى
هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا و
بعضهم افضل منه كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء
في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها
مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم يكن مصمتة
الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله
وسطا وذكر الشيخ عبد القاهر ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت
الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة
الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولادها العبسي
وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان
لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة
المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب
للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اى من المجمل ما لم يذكر فيه
وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه

وقوله منه دون ان يقول وايضا اما لكذا او لكذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اى من المجمل صح

وزيد الفاضل اسدٌ

نحو زيد اسدٌ فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه
وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا

المشبه

ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف به وجه

كقولها هم كالحلقة

يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة
المفرغة لا يدري اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة
غير معلوم الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول
النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم
يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه
والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن ابن سهل
ستصبح العيس بي والليل عند فتى كثير ذكر الرضى في ساعة
اي والسير في الليل
الغضب صدفت اي اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه عني

وافاك

وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك
ريقه وهو اول المطر في زوق شبابه وريقه اي اوله واصابه

دنى المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في
الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض
او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او
ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه
اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال
عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه
وحده كقولك فلان كثير ايادي لديّ وصل مواهبه
الي طلبت عنه او لم اطلب كالغيث فكانه تركه لعدم
الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله
اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء و
ادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور
حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا مستلزما له
واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي

يستتبعه

بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اى الشئ الذى يكون
وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى لازمه
الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اى وجه الشبه فى هذا التشبيه
لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل و
الكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات قال الفصيح
السكاكى لان الحلاوة التى هى من خواص المطعومات قال
السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا حيث
يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب
ويشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه
الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الا عقليا كما
مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناش عن
هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا
وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسى قطعا حملهم

ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما
الى الحسى والعقلى ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو
الحلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره
الشارح العلامة وفساده بين لان حملهم وجه الشبه
فى هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه
على التحقيق فى قولنا الخد كالورد فى الحمرة هو الحمرة
التى هى من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل
على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذى
يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى ان تسامحهم فى تقسيم
وجه الشبه الى الحسى والعقلى وتسمية بعضه حسيا انما
هو من قبيل التسامح فى تسميته ما يستلزم وجه الشبه
وجه الشبه وذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد هى
الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئيات المحسوسة فهنا الاعتبار

التشبيه

سمو الحسي وجه الشبه وايضا تقسيم الثالث للتشبيه
باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اى
التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير
تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اى في ظاهر الراي
اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا
من بدأ فمعناه في اول الراى وظهور وجه التشبيه في
بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل
فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان
ادراك الانسان من حيث انه شيء وجسم وحيوان اسهل
واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك
بالارادة ناطق لان الفصل يشتمل على المجمل وشيء
آخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه
في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية

تصل

تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك
قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم ينعمه
وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروايح
وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى
او قليل عطف على امرا جمليا اي او لكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند
حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ
لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا
يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل
فان وجه الشبه تفصيل ما حيث اعتبر المقدار والشكل
لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا
عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه
به في الذهن مطلقا تكون لتكرره اى لتكرر المشبه به

على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر
غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة
القمر منخسفا كالشمس اى كتشبيه الشمس بالمرآة
المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان وجه الشبه تفصيلا في
ما لكن المرآة غالبا الحضور في الذهن مطلقا فالمعارضة
كل من القرب والتكرار التفصيل اى وانما كان قلة التفصيل
ملة في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب
المناسبة او التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدى الى
الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب
المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية
يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرار
يقتضى سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى
وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال الشبه

كما سبق

وهو كونه امرا جليا

كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على
قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اى هو التشبيه
الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر
ودقيق نظر لعدم الظهور اى لخفاء وجهه في بادي
الرأي وعدم الظهور يكون لاحد الامرين اما لكثرة التفصيل
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه
فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها
من التفصيل ولذا لا تقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة
الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره
متمهلا او ندور اى او لندور حضور المشبه به اما عند
ينبغي ان يراد
حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج
بنار الكبريت واما مطلقا او ندور حضور المشبه به مطلقا
يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام

بل ندور حضور المشبه به مع عدم غلبة حضوره وحينئذ لا يتوجه الاعتراض بلزوم الواسطة اى ان يكون التشبيه قليل التفصيل ولا يكون حضوره غالبا ولا نادرا بل يكون متساويا تأمل

ياقوت منثور على زبرجد او مركبا عقليا

كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشار الى ما ذكر من الامثلة

المذكورة او لقلة تكرره اى تكرر المشبه به على الحس

كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف

الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل

دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل فا ما كان

ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه

لانه فرع الطرفين وهو مما يتقل اليه لكونه المشترك

الجامع بينهما فلابد وان يخطر الطرفان اولا ثم يطلب ما

يشتركان فيه فالغرابة فيه اى في تشبيه الشمس بالمرآة في كف

الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه

التشبيه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان

تنظر في اكثر من وصف واحد لشئ واحد او اكثر يعني ان

الاشارة

تعتبر

تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض

وعدم البعض

كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع

اى التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من

الاوصاف وتدع بعضا اى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها

كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه

سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما من تشبيه

الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل

عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت

تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتأمل بعضها عن بعض وان

لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شئ واحد وان

تنظر في الشئ الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع

على وجوه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما في قول امرئ

القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده

السنان نصل الرمح قاموس

والثانى ان تنظر من المشبه فى امور لتعتبرها كلها وتطلبها
فى المشبه به كاعتبارك فى تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها
والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة
فى القرب ثم اعتبارك فى العنقود الملاحية مثل ذلك و
الثالث ان تنظر الى خاصة فى الجنس كما فى عين الديك فانك
لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس فى كل حمرة ثم
قال واعلم ان هذه القسمة فى التفصيل موضوعة على
الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان
التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون
تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء الاية فانها
عشر جمل متداخلة قد انتزع التشبيه من مجموعها والتشبيه
البليغ ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون
القريب المبتذل لغرابته اى كون هذا الضرب غريبا غير مبتذل

للاسماع ولا مستوجز عليه العناكب ولا يخفى ان المعانى
الغريبة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة ولان نيل الشئ
بعد طلبه الذى هو مقصد من النفس الطف وبالمسرة اولى و
لهذا ضرب المثل بكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء
ويعنى بعدم الظهور فى بادى الراى ما يكون سببه لطف المعنى
ودقته او ترتيب بعض المعانى على البعض فان المعانى
الشريفة قلما تنفك من بناء ثان على اول ورد تال الى سابق
فيحتاج الى نظر وتامل وهل اخلى من الفكر انما صادف نهجا
قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود
والخفاء المردود المعدود فى التعقيد هو الخفاء الذى سببه
سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور
الى المعنى المقصود وقد يتصرف فى التشبيه القريب المبتذل
بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله اى كقول ابى

الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه
حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن
حديث الحياء قد اخرجه من الابتذال الى الغرابة لاشتماله
على زيادة دقة وخفاء ولم تلق اكان من لقيته بمعنى ابصرته
فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح واكان من لقيته بمعنى
ابصرته فالتشبيه في البيت مكني قابلته وتمحضت فهو فعل ينبئ عن
التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه
ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت
الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي كهف الوطواط عزماته
مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثواقب افول فان
تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى
الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد
المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل

عليه صريح

عليه صريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر
يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه
القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم
التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار
الاداة بقوله وباعتبارها اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد
وهو ما حذفت اداته نحو وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب
ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد
حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب
الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في
البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى
المغرب وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني
صفرة اصيل او شمس اصيل كالذهب فعلم هنا ان ذهب
الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر ورب نهار للفراق

اصيلة وجرى كلا لونيهما متناسب وعبث الريح بالغصن
عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب
الاوقات كالمتقال الابيوردي لياليه اسحار وفيه هواجر
كما خجلت والشمس تنعس اصائله هكذا يجان ينقد الذهب
واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام
القاصرة للبصائر الناشئة من ان اللجين ما هو بفتح اللام
وكسر الجيم على الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه
به وجه الماء لان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق
وذهبه هو ~~ورقه الذي له اصل معروف وذهبه هو~~
ورقه الذي اصفر بعد الخريف وسقط منه على وجه الماء
فكل من هذين الوجهين ابعد من الآخر ومن سلك عطف
على قوله اما موكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا
من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب

الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما ص من الامثلة السابقة
المذكور فيها اداتها لتشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما
مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون
المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان
يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحاق
الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم
فيه اي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان
الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن
افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا المو
فصل خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في
المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان
اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية
لان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ فاما ان يكون المشبه

خاتمة

مذكورًا او محذوفًا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما

مذكورا ومتروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما

مذكورة او محذوفة فيصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه

قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد

وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها

او بعضها فانه اذا ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف

الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المحقق

في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة

باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق

بالاختلاف الدال عليه علو سوق الكلام لان اعلى المراتب

انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى

واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار

ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط

او كالبرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد صح

اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف

المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي لا اعلى

بعده وهذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف

احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف

المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار

عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو كالاسد ونحو

كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في

الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن

زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان

متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة

بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث

الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر

فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا

ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة صح

عنهما كالآخرين فلافوق له وما اشتمل على احدهما

فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعدان يفرق

بين الابلغ والمتوسط بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه

الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي

ههنا بحث وهو الفرق بين قولنا زيد اسد وزيد كالاسد

في الانجاء عن زيد حيث يجعل الاول استعارة والثاني

تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجرى في الكلام لفظة

دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين

احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك

لقيت في الحمام اسدا اى رجلا شجاعا ولا خلاف في

ان يكون المشبه كما ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني

ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه

به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان

يجعل

نحو قولنا لقيني اسد يرمى ولقيت في الحمام اسدا وبين نحوه

ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اى رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه في الثاني

لباب علمت

وان كان علمت والمفعول الثاني والحال والصفة

فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به

اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات

معناه لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد

فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى

الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه

لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد

لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان

المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت

اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه

لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على

الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد

التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل

مصوغا

واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق
بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها
والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار
البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب
الى ان الثاني ايضا نحو زيد اسد استعارة لاجرائه
على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي يرجع
الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان
اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر و
ان لم يكن كذلك نحو رايت اسدا ولقيت منه اسدا
فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على
ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقينا اسدا و
لا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين
ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به

ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة
واما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل
خلافا للسكاكي فانه سمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف
ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا
ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو
اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن
اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو
زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد
وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من
الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة
اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون
نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر
يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق

والفراق غربتها عنا وبدت والصد وكسوفه فانه
لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة
الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض
وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون
في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل
تقديرا دوات التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم
الاستعارة اكثر الطلاق وزيادة قرب كقوله اسد
دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد
فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت
لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو
اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت
ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا

وموضع

وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع الى التشبيه
اي البحتري
الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل
اي الذي لا استعارة فيه
البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد
ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي
لم تعرف للبدر فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر
واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه
وهو الممدوح
بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن كونه اثبات كونه
متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا
لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم
من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني
على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما
العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف

القصد القول

في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما

ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان

كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيكون

كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا

اسد والمتكلم فيما نحن فيه غير ثابت فدخول كان وحسبت

عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت

وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث

شيء من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم

يتوهم جوازها على ذلك الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه

فيه معنى مثلا قولنا رايت الاسد الذي خضابه صفة

عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها

على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير

التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح

انما قال في الجملة لان الفرعية ليست بثابتة للمجاز الذي
هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بالنسبة الى الحقيقة
التي هي ذلك اللفظ بعينه عند الاستعمال فيما وضع له وانما
الفرعية لدلالة المجاز بالنسبة الى دلالة الحقيقة
باوردي

انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة

ولنا في هذا المقام كلام سنذكره في اول بحث الاستعارة

بحث الحقيقة والمجاز

انشاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز و

هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي

انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة

ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث يشتمل
يريد انه ليس بينهما تقابل العدم والملكة اذ المجاز

الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله

في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز

وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب

الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما

وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان

باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما

في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل

للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما هو في الاسناد

والمطلق الى معين سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا

الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت

او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة

الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من

الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث

على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل

يذكر ويونث سواء اجرى على موصوفه اولا نحو رجل

ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة

قبل النقل الى الاسمية صفة لمونث غير مجراة على موصوفها

وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمونث

اذا اجرى على موصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا

لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو

مررت بقتيلة بني فلان وقتيل بني فلان ولا يخفى ما في هذا

من

من التكليف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح

الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت اي تلك الكلمة

له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به

يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا

بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة

عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى

مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل

في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني

المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في الاصطلاح

به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان

الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند

الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل

فالحقيقة بقوله في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب

غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له

وكالغير في كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان
كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق
لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز
بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل
فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب
كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء
فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح
الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان و
الاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح
آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ
المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق
الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريفها الحقيقة
غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني

قوله لو سلم سيذكر في بحث المجاز المركب ما يدل على ان المركب يوصف بالحقيقة حقيقة فالمنع المستفاد من لو سلم غير مرضي فليتأمل تنزل ه ابوالقاسم

الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ
للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم
اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي
اي بالوجه المذكور وهو اعتبار
يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي
لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى
هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل
على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على
معنى في غيره لا بنفسه انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في
غيره ما ذكرته بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من
ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا
الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل و
هل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو

في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى قوله الدلالة
بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك
اي فخرج المجاز المحتاج لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين
او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين عين
للدلالة على كل احد من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة
على احد المعنيين على التعيين بعارض الاشتراك لا ينافي
ذلك ونعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا
مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني
ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين هذا مفهومه
ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم من دون
الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء
بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين
والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الوضع عينه

للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه
على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة
لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة وحصل من
هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة
على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان
الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة
بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع
بينهما هذا التحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه
اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا
يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق
يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال
بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى
الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما

معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله

دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد

ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع

فالمجاز ايض كذلك لان اسدًا في قولك رايت اسدا يرمي

موضوع ايضًا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد

انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى

الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست

بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من

غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة

لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع

له في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز

وايضا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير

في اللفظية حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا

في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة

اي كلام المصنف

وهو ايضا باطل ممنوع

موضوع

معنى بالكناية

المجاز دون الكناية فانها ايض حقيقة على ما صرح به السكاكي

حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما

حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضًا

غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما

استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم

ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا

فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله

تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن

العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق

العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هنا

اعتراضا

تتمة اعتراض على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة

بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان

يبطل كلام غير محمله على معنى قائله بريء عنه هنا كلامه

بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم

هو المصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهرة

الفساد توهم ان السكاكي

اراد كذا

فاقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو
برئ عنه والمجانة لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع
بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي
ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فما اليق بهذا
الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول
هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون
معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني
فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص
الوضع لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان
الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري
اقول هذا لا يظهر في الموضوعات بالكلية ١٢ عصم
من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما
بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع
ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري

قل للذي يدعي في العلم فلسفة ... اوله

في واحد

في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو
ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ وذلك المعنى [illegible] واتفق
الجمهور على ان هذا القول فاسد لان ~~دلالة اللفظ على~~
ذلك المعنى ~~واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان~~
دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على لافظه
لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب
ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل
عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ لامتناع
ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات
لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى آخر بحيث لا يفهم
منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة
وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكرنا لامتنع

والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ به

وضع مشترك بين المتنافيين كالناهل للعطشان و
الريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاشك
ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجون اتصافه با
بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم
الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين او المتضادين لانه
لانه ممنوع وقد تأوله اى القول بدلالة اللفظ لذاته
السكاكي اى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه
ائمة علم الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواصها
يختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط
بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم
من الصمت واللين — والانفتاح وغير ذلك
بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب
جواب اذا
بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو
لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين الالفاظ
لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو

شديد

شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف
ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان و
الحيدى لما في مسماها من الحركة وكذا باب فعل بضم العين
مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا
ولثبوت افعال الطبايع وعدم تغيرها ضم عين مضارعه ايضا
والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه
نقلت الى الكلمة الجائزة اى المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة
اشعار بانه مصدر ميمي بمعنى الفاعل او للمفعول والاول هو الاولى
المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي
الباء للتعدية والمكان مفعول بلا واسطة كما يفهم من قوله جازوا بها الخ
كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر
انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اى طريقا لها
على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور
معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم ينافيا اعتبار
جواب سؤال مقدر وهو جواز ان تسمى الحقيقة بالمجاز
المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر
ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح

الاسم على عين حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك
من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء
المعنى في الوصف دون الصفة التسمية فعند زوال
الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك
فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة
تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما
بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية
ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز
مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر
فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد فاما المفرد فهو
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به
التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اى عدم
ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل

فان الكلمة

فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى
حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة
مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح
به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه
المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ
الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا
فانه وان كان مستعملا في ما وضع له في الجملة فليس
بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع
التخاطب اعنى اصطلاح الشرع وكذا استعملها المخاطب
بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من
العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح
وهو متعلق بالمستعملة فيخرج الغلط من تعريف المجاز
كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا

الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج
الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية
مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ
المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون
كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون
منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع
له اولا حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى
الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه
بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان
المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة
في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع
بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له اولا
كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس مجردا انه يدب على

باعتباره

الارض

الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية
والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما
من حيث العرف فهي موضوعة له في ابتداء ورعاية
معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف
الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى
يصح اطلاق لفظ الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب
بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو
لصحة اطلاق اللفظ على ما كل يوجد فيه لا انه ذلك
المعنى حتى يصح اطلاق اللفظ على ما كل يوجد فيه
لا انه ذلك الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح
اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب
ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل
منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي

خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالصلوة
والصوم في كلام الشرع وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين
ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة
فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة
او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان
الاصطلاح الذي وقع به التخاطب وكان اللفظ
مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان
هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح
الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع
والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية
وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة
والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ

الصلوة

الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية
وفي الدعاء يكون مجازا شرعيا وفعل للفظ والحدث
يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص
يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع
والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز
في الثاني ثم ذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز
ما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى
الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة
غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا
فالاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا
يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني
على استعمال المشبه به في المشبه وح تكون بمعنى المصدر

فيصح منه الاشتقاق فيكون المتكلم مستعيرًا ولفظ
المشبه به مستعارًا والمعنى المشبه به مستعارًا منه والمعنى
المشبه مستعارًا له والى هذا اشار بقوله فهما اى المشبه
به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اى لفظ
المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية
من المشبه به لاجل المشبه المرسل وهو ما كان العلاقة
غير المشابهة كاليد فى النعمة وهى موضوعة للجارحة
المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى
المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية
لها وايضا بها يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية
لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت
ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف
اتسعت اليد فى البلد فى القدرة اى وكاليد فى القدرة لان

اكثر ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها يكون
الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب و
القطع والاخذ وغير ذلك واما اليد فى قوله عليه السلام
المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم و
هم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم
فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا
يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضًا وان يختلف
بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم
على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره
الشيخ فى اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو
مبنى على ما نقلناه عنه من ان المشبه اذا كان مما لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محمل
من القبول وهنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على

من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل
فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل
اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير
حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى
عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك
لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط
النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا
اي العربية
يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب
نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها جزئيا
مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على
المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا
معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع
الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه

الى الخمسة

الى الخمسة وعشرين والمصنف قد اورد هنا تسعة غير
بعلاقة السببية
ما سبق ولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة
السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة
المجاورة ومنها اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم
والا فالمجاز كلمة فكيف يكون تسمية الشيء باسم جزئه مجازا
جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ
ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف
الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان
نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة
بالهمزة اسم الرقيب
المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء
ذلك للمبالغة
منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون
الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا
بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء
المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى
الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع

على ترتيبه وان كان كل منهما جزء امنه وعكسه اي ومنه
عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل
في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم والانملة جزء من
الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن
لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسمية اي ومنه تسمية الشيء
باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث
او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا
لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو
لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب للدية و
العجب منه انه قال معه في تفسيره اي الدية المسببة عن
الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان
هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين

كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء
باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني
اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم
محله فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس
او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو
واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة
التي يحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل
لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم
آلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في
الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع
العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر
في جميعها اللزوم بوجه ما في الاستعارة فقط لان وجه

الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه فينتقل الذهن من
المشبه به اليه لا محالة فان الاسد مثلا انما يستعار للشجاع
لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيطرح بايراد
كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق
على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف
بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق
فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤل او بالقوة فيجب
بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان الغير مما يتصف
بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي
اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد
من ان تريد باللفظ معنى لانما لمعناه الحقيقي ذهنا
اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة

فلا يشترط

ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني
محض كاطلاق البصير على الاعمى عمى او منضم الى لزوم
خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع ثم اما ان يكون
احدهما جزء الآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعتق او خارجا
عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر
كالحال والمحل او سببية احدهما للآخر او مجاورتهما او كون
احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا
يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة
والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد
فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على
الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب و
هذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان
بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من

لحدهما الى الآخر بيم في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا
المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد
ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه
الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد
تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد
انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف
من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون
مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد
تتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق
معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان
يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه
اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي

فجعل

فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه
بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي
سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاك
السلاح وشائك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف
به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة
ونبالة تمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبد الاسد ما تلبد من
شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي
والعقلي فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر
متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق
عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله
لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل

فلذلك يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار
لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغير و
رثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه
استعارة تحقيقية ويحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية
لانه قال شبه ما غشي الانسان وما التبس به من بعض الحوادث
باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه
يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية
وان يريد به انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما
ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر
الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط من
المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد
بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول
قولنا ما تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا

فالتخييل ادنأ الوجود والاستعارة اجودها والتشبيه بينهما

ودليل

ومررت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له
لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه
الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز
اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد
في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع
له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل
فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا
واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا
دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير
زيد كالاسد فان قلت قد استدل لصاحب المفتاح على ذلك
بانك اذا قلت زيد اسد او لقيت اسدا على زيد ومعلوم ان
الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف
اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك

وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان

مجازا عن الرجل الشجاع فيصح حمله على زيد ظاهرا وتحقيق

ذلك انا اذا قلنا في نحو رأينا اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني

انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما

نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد

اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا

المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان

المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور

كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل و

كقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه الصلوة و

السلام هم يد على من سواهم فانه كثيرا ما يكون بحيث لا

يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلناه عن عبد القاهر

وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ذكر

المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رايت اسدا

في الشجاعة ونحو قوله ولاح من برج البدر بعدا

بين فوقها نتيجها اكتنان في الشجاعة ونحو قوله ففيه

اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم

المشبه به عليه يقتضي ان يكون هنا استعارة وذكر

وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا

كالاسد في الشجاعة ولاح من قصي يعتل برج

البدر في البعد فبينهما تدافع كما ذكر صدر الافاضل

في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه

لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا

جزء الكلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما

يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعة بدليل

انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط

الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيهًا لان بيان
بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود
ايضا مبين بسواد آخر الليل وما بعده من ذلك ما يشعر
كلام الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا
فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما
يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح
اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في
الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس
بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال
بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له
اللفظ له وعلامته ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه
ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت
اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك

اسم المشبه

على ما

على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين
الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون
لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبي عن انه قصد
التشبيه لا الاستعارة وما اراد تفضيل البحر الاجاج
على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو
عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او
اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار الخ فعلى
ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل
الاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف
ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في ان
الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز
لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة

وان صاحب الكشاف اورد هنا مثالين للاستعارة صح

المتشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كالاسد مثلا في
قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع
المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم
من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه
على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم
قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه
استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام
صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء
أي باعتبار انه فرد من افراد العام
كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ
انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع
في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اهنته

او كسوة

بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الا
انتقال
منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله
عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط
مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب
الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا
يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن
ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود ولكن
لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل
صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية
عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا في المقصود وفيه
نظر بل هو كناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة
بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال
منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المط

عن الابله لانه ينتقل منه الى
عريض القفا ومنه الى الابله
والجواب انه لا امتناع في ان
يكون الكناية بعيدة صح

بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون

ما هو كناية عنه هنا كذا ان لم يكن الانتقال بواسطة

فان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فبعيدة

كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من

كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها

اي من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها الى الكثرة

التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع

آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف

ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها

تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك

بالتتبع للامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من

اقسام الكناية الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر

لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان

المطلوب

عائد الى الكثرة م

بتتبع الامثلة

ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد به

بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له هنا كقوله اي قول زياد

الاعجم ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت

على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج

بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر

ام لا فترك التصريح باختصاصها به بان يقول انه مختص

بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي او ان يقول

نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى

كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول

سماحة ابن الحشرج اما لسماحة لابن الحشرج او سمح ابن

الحشرج او حصل لسماحة لابن الحشرج سمح كما ان

اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم

الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف فضمير

اى كمال الرجولية م

اى او بمثل القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول مح

اى الاسناده او ابن الحشرج م

الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف
الى ضمير في قولنا طويل نجاده ومسندا الى ضمير في
قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في
المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا
هو الحصر فيندفع التصريح باختصاصها الى الكناية
جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان
محلها ذو قبة وهي ما يكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء
مضروبة عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا
لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات
المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه
فقد اثبته له ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة
الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح

بثبوت

بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين
برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني
اعني طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى
ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان
اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد
وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد
الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له
وان كان ذكر طول القامة غير مصرح وليست في قولهم
المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا
عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين
الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير و
امثلة هذا القسم اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا

قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معًا
كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة
المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل هما كنايتان
احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد كناية عن
المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهي
جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين
القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر
وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه
كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور
في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها
وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات
صفة الكفر له مع انه كناية عن الكفر ايضا باعتقاده حل الخمر

ساحته

يقال

ولا يخفى

ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور
هنا لكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح
باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم الموصوف
محال فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني
مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم
ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرنا اليه عن عرض وعرض
اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى
تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح
المفتاح انه قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض و
امثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه
نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية
والحق انه ليس بقوي لان الاصل والمتبادر عن التقسيم ذكره بيانا
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق
عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت

ذكره

قيد القسم لا نفس القسم الحقيقي وقيد القسم قد يكون مي

قوله وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد
جانبا آخر ومنه المعاريض فى الكلام وهى التورية بالشئ
عن الشئ قال صاحب الكشاف الكناية هو ان تذكر الشئ
بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به
على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك
لاسلم عليك وكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود
ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير
فى المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبى
الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون فى المفرد و
المركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة
الوضع الحقيقى والمجازى بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى
محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة

ولا مجازا

ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه
ولغيرها اى والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط
بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب و
مهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى
غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط
مع خفاء فى اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة
الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية
لانها الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان
قلت الوسائط بلا خفاء كما فى قوله اوما رأيت المجد القى رحله
فى آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكى
اى بعد بيان
والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتنى فستعرف و
انت تريد انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب
ظرف مستقر حال لا لغو متعلق بتريد
وان اردتهما اى المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان

الكناية والتعريض انتقل الى بيان المجاز فيه فكلمة ثم لبيان التباعد بين المبحثين والا فلا تراخى فى كلامى السكاكى

كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معًا و
المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين
من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو
الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازًا و
في الثانية كلاهما جميعًا ليكون كناية وههنا بحث وهو
ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون
مجازًا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز
وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة
معناه عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في
الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء
المخاطب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور
فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة
للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة

استعمال

استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادًا منه غير
الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم
وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب
لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان
يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون
حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازًا ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح به المص وهو الذي قصده
السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال
على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم
منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته
واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية
وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقًا واما فرضًا و

تقديراً كان مجازاً والله اعلم **فصل** اطبق البلغاء
على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان
لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى
الشئ ببينة فان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع
انفكاك الملزوم عن اللازم وههنا ظهر عما الاشكال فى
بيان اللزوم فى سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان
الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها
نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة و
انما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان
التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز عند الشيخ
عبد القاهر وليس السبب فى كون المجاز والاستعارة
والكناية ابلغ ان واحداً من هذه الامور يفيد زيادة
فى نفس المعنى لا يفيدها خلافها بل لانه يفيد تاكيداً لاثبات

المعنى

المعنى لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رايت اسداً على
قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة ان
الاول افاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم
يفدها الثانى بل الفضيلة هى ان الاول افاد تاكيداً
لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى وليست
فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول
افاد زيادة لقراه لم يفدها الثانى بل هى ان الاول افاد
تاكيداً لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثانى واعترض على الشيخ
المص بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل فى وجه
الشبه ان يكون فى المشبه به اتم منه فى المشبه واظهر فقولنا
رايت اسداً يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت
رجلاً كالاسد لان الاول يفيد شجاعة الاسد والثانى
يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد

من هذه الاصور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافهم ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة
ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء
من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى
قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا
مساويا للاسد او زايدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق
ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم
من الوهم بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات
لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا
اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع
زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد و
هنا كما ذكر الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى
او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هنا

الحكم

الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد
الخبري والدليل على ما ذكرناه النقل فان قيل غريزية فقولنا
رأينا اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في
الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من المعنى وفي الثاني
من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان
يكنى عنه بمعنى آخر فلا يتغير معنى مساواة الاسد بان
يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح في ان مراده
ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني
من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم
هذا اخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نعمائه
المسئول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله وصحبه الفن
الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين
الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها

كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى م

بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه
المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه اخر
تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال وهو الكلام ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو
اشارة الى علم المعاني
عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما
اشارة الى علم البيان
تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان
كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق
بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد
بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى
الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام
حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل فيكون
قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا
عما يكون داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان

واللغة

واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما
ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن
التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه
تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين
المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو
عن تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك
وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي
هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي
فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة
ويسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا
وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في
الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين
بين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد

والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل
وتنافٍ في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقياً
او اعتبارياً وسواء كان تقابل التضاد او ما يشبه شيئاً
من ذلك على ما يجيء من الامثلة وقد يكون ذلك اي الجمع
بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم
أيقاظاً وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين
نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى
الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير
وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر
بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب
لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس
وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين
عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هنا

التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل صح م

ثلثة

ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف
لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتاً فاحييناه
فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول
بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق
الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان تجمع بين فعلي
مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما
امر والآخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون
يعلمون ظاهراً من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا
الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجاً
من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في
معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية
واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلاً
في تفسير الطباق وليس قسماً من المعنوي برأسه فالتدبيج

لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بان من اقسام الطباق ولكن تسامح م

الكناية نحو قوله اى قول ابى تمام فى مرثية ابى نهشل
محمد بن حميد حين استشهد تردّى ثياب الموت حمرًا
فما أتى لها اى بتلك الثياب الليلُ الا وهي من سندسٍ
خضرُ اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم
قتله ولم يدخل فى ليلته الا وقد صارت الثياب من سندسٍ
خضرٍ من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة وقصد
من الاول الكناية عن القتل ومن الثانى الكناية عن دخول
الجنة وما فى هذا البيت عن التفضيل قد بلغ من الوضوح
الى حيث يستغنى عن البيان ولا يخفيه الا من لا يعرف
معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ
اغبرّ العيشُ الاخضرُ وازورّ المحبوبُ الاصفرُ اسودّ
يومي الابيضُ وابيضّ فودي الاسودُ حتى رثى لي العدوّ
الازرقُ فيا حبذا الموتُ الاحمرُ فالمعنى القريب للمحبوب

اللطخة

من الكناية

الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعيد هو الذهب
وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اى بالطباق
شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو
اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن
مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذى هو ضد
الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل
وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة
للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال
النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثانى الجمع
بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبي

يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه
اي ظهر ظهورًا تامًا فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين
البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهوره بالضحك
الذي يكون معناه الحقيقي مضادًا لمعنى البكاء ويسمى
الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم
يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيًا لكنهما قد ذكرا
بلفظين يوهمان بالتضاد نظرًا الى الظاهر والحمل
على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي
سبق ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره
قسمًا برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين
متوافقين او اكثر اي بمعاني متوافقة ثم يؤتى بما يقابل
ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني
المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه حينئذ يكون

المشيب

جمعا

جمعًا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان
ذلك غير مشروط كما سيجيء من الامثلة ثم يخص
اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة
مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة
والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين
نحو فليضحكوا قليلًا وليبكوا كثيرًا اتى بالضحك والقلة
المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة
الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين
والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل
الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على
الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى
وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى

فكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في
الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله
المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه
اعرض
اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا
عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم
الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة
قد يتركب من الطباق وقد يتركب من الطباق مما هو
ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء
من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة
وزاد السكاكي في تعريفها المقابلة قيدا آخر حيث قال وهي
ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وبين ضديهما
فاذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات
امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده

اي ضد

اي ضد ذلك الامر كهاتين الايتين فانه لما جعل التيسير — التيسير م
مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده
اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره — فسنيسره
للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات
وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت
ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الا — جتماع
ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنها اي من المعنوي
مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوافق والائتلاف — مراعاة النظير
والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة — امر م
بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج
الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس
والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله
اي بحساب تجريان يعلم بها المواقيت ه
اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات ناى

درزي [illegible]

المحبَّنّ من عطفا الهود دعطف حناه بل الاسهم مبريّة
اي منحوتة من براه اى نحته بل الاوتار جمع بين القوس
والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم
للمهلّبي الفزيرانتابها الوزير اسمعيلي الوعد شيبي
التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر
كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من
الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول عن
الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين
الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية
وكذا ناسب بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في
البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية
لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها
المطر واصلها البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح

ايضم

والمطر اصله م

اي على المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين ه

على

على ادعاء الشاعر ومنها اى ومن مراعات النظير ما يسميه
بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب
ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه
الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان
اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب
كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد
قد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان
تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله تعالى ان تغفر لهم
يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان
الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اى الغالب
من عزه يعزه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على
سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم

من يضع الشئ فى محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم
العقاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما
فعلت وليلحق بها اى بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين
غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان
والنجم اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض لا ساق
له كالبقول والشجر الذى له ساق يسجدان اى ينقادان
لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا
للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو يناسب
لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر فى ايهام التضاد ومن
ايهام التناسب بيتا لسقط وحرف كنون تحت راء ولم
يكن بدال يؤم بها الرسم غيرته النقط الحرف الناقة المهزولة
وهى مجرورة معطوفة على الرهط فى البيت السابق تحل

عن الرهط

عن الرهط الا ما يأتى غادة لها من عقيل فى ممالكها
اى اللباس
رهط والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه الناقة
فى الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم
وراء اسم فاعل من رايته اذا ضربت رئته وكذلك دال
اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط
ما يتقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة
راء والمعنى تحل هذه الجنيبة عن ان تركب من النوق
ما هى فى الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابى لزيارة
الاطلال فيضرب رئتها اذ لا حراك بها من شدة الهزال
بل يريد ان يراكب هذه الجنيبة سمان ذوات اسنمة ففى ذكر
الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها
معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويق من
قولهم برد مفوق الذى على لون وفيه خطوط بيض

اى اللباس
دكو نرم راندن
دال نرم راننده
سنام بالفتح كوهان اسنمة جمع
بالتفويف

على الطول وهو ان يوتى فى الكلام بمعان متلائمة
وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول
من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت
مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم و
نقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل
اى لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز
جمع خز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع
مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع
طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احلُ وامْرُرْ و
ضُرّ وانفع ولِن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي
اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف
نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش الخ
اى اصلح حال من يختل حاله وابر من بريت القلم نحته

اشد

حال

اشدد حال المفسدين وانتدب للمعالي اى اجب المعالي
واجبها يقال ندبه للامر فانتدب اى دعاه فاجاب
فالاول داخل فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور
المتناسبة والثاني داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور
المتقابلة ومنه اى ومن المعنوي الارصاد وهو نصب
الرقيب فى الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع
الذى يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كا
لحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم
التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل
قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من
الشعر مثاله قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه
فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى
وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من

الارصاد

البيت ما يدل عليه اى على العجز وهو آخر كلمة من البيت
اما القصيدة اذا عرفا الروى الظرف متعلق بيدل اى انما
يجب فهم العجز فى الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى
وهو الحرف الذى بنى عليه اواخر الابيات والفقر
و يجب تكرره فى كل منها فانه قد تكون من الارصاد ما لا
يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروى كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة
سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه
لو لم يعرف ان حرف الروى النون لربما توهم ان العجز
هنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله
احلت دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء
كلامى فليس الذى حللته بمحلل وليس الذى حرمته
بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما
توهم

توهم ان العجز بحرم فالارصاد فى الفقرة نحو قوله تعالى
وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وفى البيت نحو قوله اى قول عمرو بن معديكرب اذا لم
تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اى ومن
المعنوى المشاكلة وهو ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى
صحبته اى لوقوع ذلك الشئ فى صحبة ذلك الغير تحقيقا
او تقديرا اى وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله
قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه
من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من
اقترح الشئ ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه
غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر
من الاجادة وهو تحسين الشئ لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة وقميصا
اى خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة

بطبخ الطعام وتخوف تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك

حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والنفى وهو ما يكون

وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا

بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من

الله صبغة ونحن له عابدون وهو اى قوله صبغة الله

مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى

الحالة التى يقع عليها الصبغ مؤكدة لامنا بالله اى تطهير الله

من قبيل له على الف درهم

لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله

اعترافا

لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير

الله ~~لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله~~ الى موكدا

لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه

موكدا لامنا بالله ثم اتيان الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله

في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه

اى في

اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى

كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية

ويقولون انه اى الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل

الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر

المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله

بالايمان صبغة لا مثل صبغتكم وطهرنا به تطهيرا لا مثل

تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا امنا بالله للكافرين

فاما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا

بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم

ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة

لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة

الحالية هي التى سبب النزول من غمس النصارى اولادهم

في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول

الغمس وبه اى بذلك الماء الذى غسل عليه عليه السلام فتزوجوا به ارض وكلما استعمل ابنه جعلوا ... لكانه ماء ... روى

صبغتنا م

اى صبغة النصارى لان هذا القول قول النصارى فلا بد ان يقدروا صبغنا مثل صبغتكم ... وقد ظهر من ذلك ان ما وقع في بعض النسخ ... صبغتكم ليس بصحيح ولا الطاعم ان قوله تطهيرنا ... فتامل ا حضرت ... ابن مولوى سليمان قدس سرهما

وان لم يذكر

الاصطناع
الاحسان

لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا
يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع
بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له
ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهو ان
يزاوج اي يوقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير
المصدر كما في قولهم حيل بينه وبين العير والمزاوجة بين
معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان
في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى
رتب على الاخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي و
منعني عن حبها فلج بي الهوى اصاخت الى الواشي
اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته
فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها
الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما

اللجاج

اللجاج بشيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت
دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين
الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء
في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة
للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم
من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين
في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى
وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لم يعرف
احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم
علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس
والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء اخر ثم يؤخر
ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره
القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس

فتقدم ما اخرت وتوخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصـ

فيصدق على مثل قوله وتخشى الناس والله احق ان تخشاه

وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي

الندى بسريع فلا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها

ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف

نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد

وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات

وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه

قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات

على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي

فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت

من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي

اخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان

بفعلين

بفعلين في جملتين ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين

لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون

لهن وقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على بين هن وهم

هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي

جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملتين كما قلت طويت الجملة م

باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين

تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون

ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق

بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير

قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح

والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم

العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها

الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة وهي

والدهش حتى كانه اخبر او كلا بما لم يتحقق ثم رجع اليه
عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه قائلا بلى
عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومنه فاق
لهذا الدهر لا بل اهله ومنه اى من المعنوى التورية
ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية
وهى ضربان مجردة وهى التورية التى لا تجامع شيئا مما
يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه
اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقترن
به شيء مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار ومرشحة
عطف على مجردة وهى التى تجامع شيئا مما يلائم المعنى
القريب المورى به عن المعنى البعيد الذى هو المراد اما بلفظ
قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد باليد معناها البعيد

و رشحى عما فى نفسه اخفاه و اظهر غيره ٥٥ شمس العلوم

اعنى القوة

(القدرة م)
اعنى القوة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعنى الجارحة
المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول
القاضى ابى الفضل عياض يصف ربيعا باردا كان الغزالة من
طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدى والحمل يعنى
(بالكسرة شرح ابيات)
كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة
(العقل م)
العقل فنزلت فى برج الجدى اوان الحلول فى برج الحمل
اراد بالغزالة معناها البعيد اعنى الشمس وقد قرن بها
ما يلائم المعنى القريب الذى ليس بمراد اعنى الرشا حيث
(كلام) (ابوعبيد)
ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدى والحمل وقد يكون كل من التوريتين
(اى تلة العقل)
ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم
للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وب
العم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قيل قد ذكر
صاحب الكشاف فى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى

كان كانون اهدى من ملابسه لشهر تموز انواعا من الحلل
[illegible] ... شرح ابيات

٥٣٤

انه تمثيل لانه كان الاستيلاء على العرش وهو سرير الملك
مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى
الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله
مغلولة اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان اى هو جواد
من غير تصور يد ولا بسط ولا غل والتفسير بالنعمة والتمحل
للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة
المناخ حول المورد ٥ حلبي
اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته
وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهتي
حقيقة ومجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام
من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شنع النكير
على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء
بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير

بالقوة

منهم

منهم على الجملة وقصد الى نفي المجاز وتحذير عنه خوفا على
السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل
ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل
الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من
المفسرين ومنها اي ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد
بلفظ له معنيان احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بضميره
المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي كذا حلبي
اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد
ضميريه اى ضميري ذلك اللفظ احدهما اى احد المعنيين ثم
يراد بالآخر اى بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله
اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد
بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت و
الثاني كقوله اى قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم
شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين

الاستخدام

اللف والنشر

الى الفضا وهو المحدود فى انشاكتية المكان وبالاخر وهو المنضرب فى شبوب النار اى وقد وابين جوانحى نار الفضا يعنى نار الهوى التى تشبه نار الفضا وصنار اى ومن المعنوى اللف و النشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين تقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد المتعدد اليما هو له

هذا

فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى للثانى وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اى ترتيب

اللف

اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اى قول ابن حيوس كيف اسلوا وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل فى العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثانى وهو ان يكون ذكر المتعدد على الاجمال نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان نجعل قول الفريقين فانه قد لف بين الفريقين فى قالوا

حقف

٥٣٦

أي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله
في الإيضاح فلفّ بين القولين فإن ما لفّ بينهما في هذا
الباب هما المتعدد المذكور أولاً على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو أن تلف بين الشيئين في الذكر
ثم تتبعهما كلاماً مشتملاً على متعلق بأحدهما ومتعلق
بالآخر من غير تعيين أي قالت اليهود لن يدخل الجنة
إلا من كان هوداً أو نصارى وقالت النصارى لن يدخل
الجنة إلا من كان نصارى فلفّ بين الفريقين أو بين
القولين إجمالاً لعدم الالتباس والثقة بأن السامع يرد
إلى فريق أو كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه
أي مقول كل فريق أو مقول كل قول ه
واعتقاده أنه إنما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت
اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست
اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب و

عدمه

عدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو
أن يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكلٍّ ويؤتى
بعده بذكر ذلك المتعدد على الإجمال ملفوظاً أو مقدراً
فيقع النشر بين لفين أحدهما مفصل والآخر مجمل
وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيداً
وأعطيت عمراً وخرجت من بلد كذا للتأديب والإكرام
والمخافة فعلت ذلك كله وعليه قوله تعالى فمن شهد
منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة
من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف
مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا
الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني

يعني بجملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص
له بمراعاة عدة ما افطر فيه من الترخيص في اباحة
الفطر فقوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر
ولعلكم تشكرون اي ارادته ان تشكروا علة الترخيص
والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي
الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هنا كلام
وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل
راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان
تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام و
يمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم

الشهر

الشهر في تفاصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء
من العلل المذكورة بل هو توطية وتمهيد لتفرع الترخص
ومراعاة العدة وامر كيفية القضاء عليه ويشهد بذلك
انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال
من الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام
بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص
له بمراعاة ما افطر فيه ليصومها في ايام اخر وفي هذه دلالة
واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد
الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة
العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص
جميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من
العلل راجعا الى كل واحد من هذه الثلثة وقد يقال ان
قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد

بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد
و عدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى
لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال العدة ايام الشهر
على انه لا ارتياب في ان الامر براعاة العدة في قوله ولتكملوا
العدة الامر براعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر
المرخص له براعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي

الجمع

الجمع فهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد
قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة
الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع
بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء
يقال وجد في المال وجدا ووجدا وجدة اي استغنى
مفسدة للمرء اي مفسدة هي ما يدعو صاحبها الى المفسدة

التفريق

ومنه اي المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين

من نوع

من نوع واحد في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال
الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم ونوال الغمام
قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر

التقسيم

متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد
يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون
التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان
ذكر الاضافة مغني عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر
اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع
اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس
ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى
منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم
بذلك الاحد الا الاذلان اذ لان هذا استثناء مفرغ وقد اسند

اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مسندًا

الى العام المحذوف عير الحى العير الحمار الوحشى والاهلى

وهو المناسب ههنا والوتد هذا اى عير الحى على الخسف اى

الذل مربوط برمته هى قطعة حبل بالية وذا اى الوتد

يشج اى يدق ويشق راسه فلا يرثى اى لا يرق ولا

يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط

مع الخسف والى الثانى الشج على التعيين فان قلت هذا وذا

متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما محتمل ان

يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين و

حينئذ يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم

التساوى بينهما فان فى حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه

اقل ولهذا يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحى

ولو سلم فسواء جعل هنا اشارة الى عير الحى وذا الى

الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى الباب ان التعيين

محتمل ومثل هذا ليس فى اللف والنشر فليتامل ومنه

اى من المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان يدخل

شيئان فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله

اى قول الوطواط فوجهك كالنار فى ضوءها وقلبى

كالنار فى حرها ادخل قلبه على وجه الحبيب فى كونهما

كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من

جهة الضوء وجهة ادخال القلب من جهة الحر والاحتراق

ومنه اى من المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع

متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اى تقسيم

متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم

التقسيم كقول ابى الطيب حتى اقام المدوح فهو

سيف الدولة والتضمين لاقامة معنى التسليط على ها

الجمع مع التفريق

الجمع مع التقسيم

يعلى فقال على أرباضٍ جمع ربضٍ وهو ما حول المدينة

خرشنةٍ هي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان

جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون

الياء وهو معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في

البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر

حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت بالروم به

بالممدوح اجمالًا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير

ذلك ثم قسم هذا بالبيت الثاني وفصله فقال للسبي

ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا

ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا وكان

في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة

بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر

صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر

وهذه الاشياء تقدمت في هذا البيت شقاد الروم

السبي اسير كردن

نهب غارت كردن

والسيف

والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال

موضع الاقامة بالصيف

قد جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة

للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمنكور فيما ايناس

نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما

اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله

للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم

ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا

رضي الله تعالى عنه

عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم

اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق

تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي

الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي

جملة معترضة بين الاسم والخبر

في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد

هنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالقرآن منها اتم

الجمع مع التفريق والتقسيم

في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع
الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال
سجية تلك منهم فمنه اي ومن المعنوي الجمع مع
التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما
مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى
يوم يأتي اي يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله
والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس
بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله
كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا
في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم
فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب
الحق والممنوع عنه هو الاعذار الباطل فمنهم اي من اهل
الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد

وجبت

وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا
ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس
والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض
اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد
او هي عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما
اقام ثبير وما لاح كوكب وبحذف ذلك الا ما شاء ربك
ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة
خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك
عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتدا الى نهاية
فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت
هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم
الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده
بل يعذبون بالزمهرير وبنحو من انواع العذاب سوى

عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر
منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم
مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على
مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون
في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم
عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء
الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم
المؤمنون الفاسقون الذين هم فارقوا الجنة ايام عذابهم
والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء
فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم
باعتبار قشرهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا
بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله
لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق

بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد
بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف
واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة
والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار فاما الذين شقوا
الى الآخر وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما
ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال
ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا
ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة و
طأتهم على الاعداء ولثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي
حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى
كفاية مهمهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان كل
واحد منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال
المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني

استيفاء اقسام الشئ كقوله يهب لمن يشاء اناثا و
يهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل
من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون
واذا كان فاما ان ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى
جميع الاقسام وذكرها في الاية وانما قدم ذكر الاناث
لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه
الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاؤه
الانسان اهم لكنه يجبر تاخير الذكور فقدم لان في التعريف
تنويها بالذكر فكانه قال يهب لمن يشاء الفرسان الذين
لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم
والتاخير فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم
الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنها اي من
المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امرا
اخر مثله

يجعلهم

يكونهم

الفرسان الذين هم اعلام التمييز والتوقير

اخر مثله فيها اي مماثلا لذلك الامر ذي الصفة في تلك
الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك
الصفة الى حيث انه يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك
الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية
نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك
قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة
حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من
فلان صديقا آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون
بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن
سالت فلانا لتسالن به البحر اي بالغ في اتصافه بالسماحة
حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من
التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف فمعنى قولهم
لقيت من زيد اسدا اي لقيت من لقائه اسدا والغرض

في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفات صح

وذلك البعض ... اعلم

تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسداً لقيت بلقائه
اسداً ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي
من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل
لي من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول
باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من
شاهت الوجوه اي قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة
يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما
اصابها من شدائد الحرب تعدو بي الى صارخ الوغى
اي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة
وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق و
هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه
عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس
درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد

الفنيق كالمير الفحل المكرم لا يؤذى لكرامته على اهله

ومعنى من نفسي

للحرب

للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها
ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله عز وجل لهم
فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها
دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون
توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي
فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم
الجملة صفة غزوة ويروى نحو الغنائم فالظرف منصوب
بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان
يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما
مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهنا بحث في قوله
تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك هذا لا معنى للانتزاع
فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول

اعنى ما يكون بمعنى التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة
الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة
عليه وبهذا يسقط ما قيل انا اذا ان في البيت نظرا
لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد
بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل
هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبة
لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في
قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي
او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير
من يركب المطى ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اى يشرب
الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب
هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب
بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب

بكفه

بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هنا على بعضهم لدقته
فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس
من التجريد في شىء وانما هو كناية عن كون الممدوح
غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه
ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا
في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد
انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي
سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اى قول ابى الطيب
لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال
الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد
الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة
ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه
اى من المعنوى المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون

من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها
مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق و
جاء على منهج الصدق كما يشهد به قول حسان رضي الله عنه وانما
الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا
وان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا
وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها
لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا
استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر
يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث
استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت
الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن
ويفضن ونحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها
مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة مطلقا

صدق تام

الجفنات ٥

الجفن القصعة جمعه جفان وجفنات ٥ قاموس

والى

والى تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم
يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة
او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما
يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه
فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار
عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والا
والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله
كقوله اي قول امرء القيس يصف فرسا له بانه لا يعرق وان
اكثر العدو فعادى عداء اي في الصحيح العداء بالكسر الموالاة
بين الصيدين بان يصرع احدهما على اثر الاخر في عدو
واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش
وبالنعجة الانثى منها دراكا اي متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل
مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى

غراق

العدو ودويدن ٥ صح

طلق

ان هذا الفرس ادرك ثورًا وبقرة وحشيين في مضمار
واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا
عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا
ونُتبِعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه
الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا
ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق
مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عادة ولا عقلا
لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله
اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير
للشان لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من
الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة
والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه
ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد في يكاد زيتها يضيء

ولولم

ولولم تمسسه نار ومثله بيتا السقط تتجاركنا وافر الساو
ابلا وزاد فكاد ان يشجو الرحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا
من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها
الضميران للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها
عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير
عليه اي على ذلك الغبار لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار
المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا
بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع
عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما
يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله
اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي
ان سُمِّر الشُهب في الدجى وشُدَّت باهدابي اليهن اجفاني
اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن

التجبو الهم والحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه صحاح

العنق السير الفسيح اي الواسع

مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب
لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها
وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل
مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة
كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من
العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة
للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان تكون بعد تسليم
المقدمات مقدمة مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد بفساده خروجها عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم
ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكان المراد بذلك ما يكون
برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية

المذهب الكلامي

التي لا يحتمل النقيض بوجه ما والاية ليست كذلك
لان تعدد الالهة ليس بقطعي لاستلزام للفساد وانما هو
من المشهورات وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر
فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام
فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة
هي ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء
الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى
الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي
اغش من غش اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة
للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب
من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد
اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من اراد الكلأ
وارتاده ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب واخوان اذا ما

جفنة قبيلة من اليمن ا صحاح

انتجع طلب الكلأ والمنتجع المنزل في طلب الكلأ ا صحاح

اي موضع ذهاب للحاجة

مدحتهم الحكم في اموالهم فاقربك لفعلك اى يجعلون الحكما
في اموالهم مقربا عنهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت فى قوم
اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك
اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدحي آل جفنة وقد
احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما
ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا فكذلك مدحي لمن احسن
الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء
قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان
مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن
اللازم باطل فكذا الملزوم وعلى وزنه على صورة القياس الاقتراني
قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه
اى الاعادة اهون واسهل عليه من البداء وكل ما هو اهون
فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله

تعالى

تعالى حكاية عن ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام فلما
افل قال لا احب الآفلين اى القمر آفل وربي ليس بآفل
فالقمر ليس بربي ومنها اى من المعنوي حسن التعليل وهو
ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي
اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا
لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر ههنا الوصف علة
له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه
كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وههنا يظهر ضعف
ما يتوهم من ان هذا القيد غير مفيد لان الاعتباري لا يكون
الا غير حقيقي ومنشاء هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول
يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما
توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع
وهو ابعد اضرب لان الصفة التي ادعى لها علة مناسبة

اى الكوكب آفل وربي ليس بآفل فالكوكب ليس بربي دل على ان قوله تعالى فلما افل قال لا احب الآفلين بعد قوله تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي ه

حسن التعليل

علة

بر عارض لاله رنگ آن سرو روان آن نیست نشان آبله گشت عیان
از بس که بخوبی شده انگشت نما زآسیب اشارت شده پرخش ملله

اما ثابتة قصد بیان علتها او غیر ثابتة اریدا ثباتها والاولی
اما ان لا یظهر لها فی العادة علة وان کانت لا تخلو فی الواقع
عن علة کقوله ای قول ابی الطیب لم تحک ای لم تشابه نائلك
ای عطاءك السحاب وانما حمت به ای صارت محمومة بسبب
نائلك وتفوقه علیها فصبیبها الرحضاء فالمصبوب من السحاب
بالحاء المهملة ای شیخ الاسلام
هو عرق الحمی فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا یظهر
لها علة فی العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء
الممدوح او یظهر لها ای لتلك الصفة علة غیر العلة المذکورة
ان لو کانت علتها هی المذکورة لکانت المذکورة علة حقیقة
فلا یکون من حسن التعلیل کقوله ای قول ابی الطیب ما به
قتل اعادیه ولکن یتقی اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء
ای قتل الملوك اعداءهم انما یکون فی العادة لدفع مضرتهم
حتی یصفو لهم ملکهم عن منازعتهم لا لما ذکره من ان طبیعة

الکرم

الکرم قد غلبت علیه ومحبته ان یصدق رجاء الراجین بعثته ای الممدوح
علی قتل اعادیه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو
ان یتسع علیها الرزق وهذا مبالغة فی وصفه بالجود ویتضمن
المبالغة فی وصفه بالشجاعة علی وجه تخییلی ای تناهی فی
الشجاعة حتی ظهر ذلك للحیوانات العجم من الذئاب وغیرها
فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال لحوم اعادیه ویتضمن
ایضا مدحه بانه لیس ممن یسرف فی القتل طاعة للغیظ
والحنق ای لیست قوته الغضبیة متصفة برذیلة الافراط
ویتضمن ایضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا
یحتاج الی قتلهم واستئصالهم والثانیة ای الصفة الغیر
الثابتة التی ارید اثباتها اما ممکنة کقوله ای قول مسلم
بن الولید یا واشیا حسنت فینا اساءته نجی حذارك ای حذاری
ایاك انسانی ای انسان عینی عن الغرق فان استحسان

اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث
لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكنة عقبه اي
عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذار اي
حذرا الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي انسان
عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا
منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت
(بيتا م)
للمصنف قد وجده فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم
تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق
من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها
نطاق الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد — منطقة الجوزاء صح
اثباتها كذا ذكره المص وفيه نظر لان المفهوم من الكلام
على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان
ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤيتها عقد النطاق عليه

ورؤية

ورؤيته عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح
فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم تحك نائلك
السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة
الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة
الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء
اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد بالحالة
الشبيهة بالنطاق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف — المنتطق م
ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤيتها على الجوزاء
من هيئة الانتطاق علة لكونه نيته خدمة للممدوح اي
دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد

الا لهذه والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة
لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته
معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين
لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة
الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل
الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب
الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر
من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس
ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل ما بني
على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل
لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى قول
ابي تمام كأن السحاب الغر جمع اغر والغراء تانيث الاغر وهو الابيض
والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا

الجوزاء

الغزير الكثير من كل شيء ه قم

الكثيرة

فما ترقا

فما ترقا بالهمزة فخففها اى ما تسكن لهن مدامع و
الضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى
شفعت ريح الصبا الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني
ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم
القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول
المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي
عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان لابطال
عليهما الامد دثرا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا
بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض الشارحين فسر هذا البيت
قوم فقالوا اراد [illegible] حبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير
قلت وجه هذا التفسير ان قصد به الملاءمة لمطلع القصيدة
وهو قوله الا ان صدري من عزائي بلاقع عشية شاقتني
الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان لهن هذا البيت

التقادم

من الشوق ه

قبل قوله كان السحاب لغو وعلى هذا فالضمير في تحتها

للديار البلاقع وكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي

فقدته السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي

التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات

ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب

احترازاً عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله

اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم

لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح

اللام داء يشبه الجنون ويحدث للانسان من عض الكلب

وهو الذي يكلب باكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه

جنون ولا يعض انساناً الا كلب ولا دواء له انجع من شرب

دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف

وفي طريقته قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم

من الكلب الشفاء ففرع على وصفهم بشفاء احلامهم

لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب و

منه اي ومن المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم النظر

في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك

في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله

تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف

ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم

غيره ذلك والغرض هو المبالغة في تحريمه وتسميته تأكيداً

لشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثني

من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء

بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة

الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير

ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل

التفريع

تأكيد المدح بما يشبه الذم

من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة
ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم
ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه
اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من
العيب وهذه زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا
فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير
وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة
فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال
كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط
فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب
من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانك قد علقت نقيض
المطلوب وهو اثبات الشيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال
محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق

الاستثناء

الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل
فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء فيكون ذكر
المستثنى اخراجا عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان
الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان
الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى يوهم اخراج الشيء وهو المستثنى مما قبلها
اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم
السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا صفة شيئا من افراد ما
نفاه من النفي ويثبته باثباته حتى يحصل فيهم شيء من
العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا
وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار
بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة

ذاتش جهان حلم وثبات ووقار ليك
دستش سحاب گشتن جود وشرمسار

يعني بعز تو دوستان ليكن شهرى نازند

والتاخيذ من الاخذ بالضم وهو رقية كالسحر

الخلابة الخديعة باللسان تقول منه خلبه يخلبه بالضم اس

مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب و الضرب
الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح
ويعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح
لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له
اي لذلك الشيء نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب
بيد اني من قريش و بيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء
فاصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون
منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون
المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا اشارة الى قوله ان
الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه
اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا
كما في الضرب الاول فبقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في
هذا الضرب ذم منفي عام يمكن تقدير دخول صفة

المدح

المدح فيها فاذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب
متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من
الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل
في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر
المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء
فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد
لا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء
ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير
الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التاكيد في هذا
الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل
لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول
بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين

وان يكون من ضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل
الاستثناء من اصله منقطعًا ويحتمل وجهًا آخر و
هو ان يجعل الاستثناء متصلًا حقيقة لان معنى
السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك
فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من
فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوًا الا
النوع من اللغو وقوله عز وجل لا يسمعون فيها لغوًا و
لا تاثيمًا الا قيلًا سلامًا سلامًا يمكن حمله على الوجه كل
من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن
حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان
قولهم سلامًا وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن
جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في
الكلام ان تذكر متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل من

الاول

من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا
زيد ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذلك الرجل
ومنه اي ومن تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر هو
ان يؤتى بالاستثناء مفرغًا ويكون العامل مما فيه معنى
الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو قوله تعالى وما تنقم
منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي وما تعيب منا الا الاصل
المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال
نقم منه وانتقم منه اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل
يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما
انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي
وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين ولكن الاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي تاكيد المدح بما يشبه
الذم كالاستثناء في افادة المدح كما في قوله اي قول ابي الفضل

بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني
هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل
فالاول لانه استثناء من مثل قوله بيد اني من قريش وقوله
لكنه الوبل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيد هذا الضرب
من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن هو
ومنها اي ومن المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو
ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن
الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة
الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء
الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب
باداة الاستثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان
فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين
والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر وياتي

منه الضرب بالاخص على الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن
منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو
جاهل لكنه فاسق ومنها اي من المعنوي الاستتباع وهو
المدح لشيء على وجه يستتبع المدح لشيء اخر كقوله اي قول
ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اي لو جمعته لهنئت
الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه
بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل
الدنيا مهناة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة
له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان اخران
من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما
ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي
قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها

وذلك لان تهنئة الدنيا انما هى تهنئة لاهلها فلو كان ظالما سرور ص
فى قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده وقسمنا اى من علم الادماج
المعنوى الادماج يقال ادمج الشيء فى الثوب اذا لفه فيه
وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر الاول ص
منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسندنا الى المفعول فهذا
المعنى الثانى يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون فى الكلام اسعافنا فى نفوسنا ص
اشعار بانه مسوق لاجله فنحو قول الشاعر ابى دهرنا
واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا واسعفنا ص
يعنى النعمة والمحبة عددت ه
ان المهم المقدم ادمج شكوى الزمان فى التهنئة فقد سها لان انه ص
الشكاية مصرح بها فكيف مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة تكون ص
لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره
واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابى الطيب
اقلب فيه اى فى ذلك الليل اجفانى كانى اعدها على الدهر
بكرحيم ١

الذنوبا

الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر
يعنى لكثرة تقلبى لاجفانى فى ذلك الليل كانى اعدها على
الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس فهو اعم من ان
يكون واحدا كما فى بيت ابى الطيب او كثيرا كما فى قول ابن نباتة
ولابد لى من جهلة فى وصاله فمن لى بخل اودع الحلم عنده فانه
ادمج فى الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام
عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك
شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام
مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح
لهذا الشان فقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه
ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب المتوقف على
الجهلة المنافى للحلم عزم على انه وجد من يصلح لان يودعه ان ص
حلمه اودعه فان الودايع تستعاد آخر الامر ومنازى من اياه ص

المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام
محتملاً لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمراً
خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سوا فانه يحتمل تمني ان
تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحاً وتمني ان يصير
بالعكس فيكون ذماً قال السكاكي ومنه اي ومن التوجيه
متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين
وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء
الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد
وعلى ما قال السكاكي فاكثر متشابهات القرآن من قبيل
التورية والايهام ومنه اي ومن المعنوي الهزل الذي يراد
به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخراً فقل عد عن
ذا كيف اكلك للضب ومنه اي ومن المعنوي تجاهل العارف
وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال

للضب

لا احب

لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كا
لتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور اسم موضع من
نواحي ديار بكر مالك مورقاً من اورق الشجر صار ذا ورق
كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع
على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال
على الشك وههنا يعلم انه ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه
دائماً بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة في
المدح كقوله المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها
بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها
حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او كا
لمبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم
للرجال خاصة والتدله اي كالتحير والتدهش في الحب في

طريف
اي كالمبالغة
في قوله اي قول البحتري
اي تبسمها
والتدله

قوله اى قول الحسين بن عبد الله تالله يا ظبيات القاع
هوا لمستوي من الارض قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من
البشر فى اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر
ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم و
المنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي مي سلام عليكما
هل الازمن اللائى مضين رواجع وهل يرجع التسليم او
يدفع البكاء ثلاثة الاثافي والديار البلاقع وكالتعبير كقوله
تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا
مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله
عليه وسلم كان لم يعرفوا منه الا انه رجل ما وهو عندهم
اظهر من الشمس وكالتعريض فى قوله تعالى وانا او اياكم
لعلى هدى او فى ضلال مبين وكثير ذلك من الاعتبارات
ومنها اى ومن المقتضى القول بالموجب وهو ضربان احدها

ان تقع

ان تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اى لذلك
الشيء حكم فتثبتها الغير اى فتثبت انت فى كلامك تلك
الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته او انتفائه
عنه اى من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير
او انتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة
ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين
ولكن فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم
والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكني عنه
بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى فى الرد عليهم صفة العزة
لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض
لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة
اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل
لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اى حال

كون خلاف مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ بذكر

متعلقه متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بان يذكر

قال ص

متعلق ذلك اللفظ كقوله ثقلت اذ اتيت مرارا ثقلت كاهلى

بالايادى فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة

وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمل على تثقيل عاتقه

قلت ص

بالايادى والمنن والنعم بعده طولت قال لا بل تطولت

وابرمت قال حبل ودادى اى طولت الا فامنوا الاتيان و

ابرمتا اى امللت وابرم ايضا احكم والتطول الانعام و

التفضل فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادى و

خلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن فى فؤادى وقالوا

قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن وداى فالبيت

الثانى من هذا القبيل فالبيتان الاولان قريب منه لان

اللفظ

اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع فى كلام الغير بل

وقع فى ظنه بمعنى فحمل على خلاف ذلك المعنى ومنه

اى من المعنوى الاطراد وهو ان تاتى باسماء الممدوح

او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف

فى السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء فى تحدرها

كالماء الجارى فى اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان

يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب

يقال ثل الله عروشهم اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا

ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عروشهم اى ان

ابتهجوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت فى عزهم

وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه

قوله عليه الصلوة والسلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف

بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم هذا تمام الكلام فى الفن

وضعضعه هدمه حتى الارض وتضعضع خضع وذل وافتقر ق

٥٦٢

الضرب اللفظي الوجوه المحسنة للكلام المذكور منه في الكتاب سبعة

المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام
فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين
وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه
في المعنى نحو اسد وسبع او مجرد عدد الحروف نحو ضرب
وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه
في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير
تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف
فكل من الهاء والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع
الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها و
به يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو
البَرد والبُرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة
هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها
فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني

للفاعل وضُرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم
بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف
والمحنة ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن
الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي
اللفظان المتفقان في جميع ما ذكرنا من نوع واحد من
انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين يسمى متماثلا
لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان
في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم
الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من
الالف واللام زائدة لا يعتبر ولا كذلك يوم مساق تامل وجلى
ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال
آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو
القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد بحينه
الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد الاول

حدق آم
قتال ثم
وطلاع النجاد م

صفردات فی جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان

کانا ای اللفظان المتفقان فیما ذکر من نوعین اسم و

فعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمی مستوفی کقوله

ای قول ابی تمام ما مات من کرم الزمان فانه یحیی لدی

یحیی بن عبد الله لانه کریم یحیی الکرم ویجدده و ایضا

تقسیم اخر للتام وهو انه ان کان احد لفظیه ای لفظی

التجنیس التام مرکبا والاخر مفردا سمی جناس الترکیب

و بعضان یکون التجنیس جناس الترکیب فان اتفقا ای

لفظا التجنیس اللذان احدهما مفرد والاخر مرکب

فی الخط خص هذا النوع من الجناس المرکب باسم

المتشابه لاتفاق لفظیه فی الخط ایضا کقوله ای قول ابی

الفتح البستی اذا ملک لم یکن ذا هبة ای صاحب هبة

فدعه فدولته ذاهبة غیر باقیة و کقول ابی العلاء

البست بالضم بلدة بسجستان

الفراق وقول ابی الطیب لولا مفارقة الاحباب

ما وجدت لها المنایا الی ارواحنا سبلا الضمیر فی

لها للمنایا وهو حال من سبلا وقیل انه جمع لهاة

وهو فاعل وجدت اضیف الی المنایا وروی ید المنایا

فقد اخذ المعنی کله مع بعض الالفاظ کالمنیة و

الفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وکذا

قول القاضی الارجانی لم یبکنی الا حدیث فراقکم

فعل ماض معلوم و ا علم مودعی بکسر الدال ای الذی اتی لوداعی

لما اسر به الی مودعی هو ذلک الدر الذی اودعتم

فی مسمعی القیته من مدمعی وقول جار الله فی مرثیة

استاذه وقائلة ما هذه الدرر التی تساقطها عیناک

ای رب جماعة قائلة

سمطین سمطین فقلت هی الدرر اللواتی حشابها

ای ملأ بها

ابو مضر اذنی تساقط من عینی وقوله فهما بعینه الثم

انما هو علی تقدیر ان لا یکون فی الثانی دلالة علی السرقة

الباء فی قوله اسر به زایدة یقال

اسر اخفا والمراد بالمودع حبیبته

قوله هو ذلک الدر اشارة الی

اللدمع الذی یدل علیه قوله لم یبکنی

والمراد بالدر حدیثه الذی حفظه

او دعه جعله درا لحسنه و

نفاسته ۱۲ شرح ابیات

باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول
ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي
في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك راحلتي
وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد
وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيثما اتجهت
ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب
الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع
في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال
وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله ان اخذ
اللفظ سمى اخذ المعنى وحده الماما من ألمّ اذا قصده
واصله من ألمّ بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط
الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد
فكأنه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو

ثلثة

ثلثة اقسام كذلك اى مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني
ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها
اى اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول
كقول ابي تمام هو الضمير الشان الصنع اى الاحسان
وهو مبتداء خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان تعجل
فخير وان ترث اى تبطؤ فللريث في بعض المواضع انفع
وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اى تاخر عطائك
عني اسرع السحب في المسير الجهام اى السحاب الذي
لا ماء فيه يقول لعل تاخر عطاياك عني يدل على كثرتها
كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما
فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله
على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب
وثانيها اى ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول

كقول البحتري وافاتانق اي لمع في الندي اي في
المجلس لغاض (بيتهم) باشراف الناس كلامه المصقول المنقح
(المتلوه مع) خلقت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه
بسيفه وقول ابي الطيب كان السنهم في النطق قد
جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا اخرصان الشجر
(كصفدات ابيعاتم) قضبانها وخرصان الرماح (كعلمات الاعلم) اسنتها واحدها خرص
بالضم والكسر يعني لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها
كان السنتهم عند النطق جعلنا اسنة على رماحهم
عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت
ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده
البحتري بلفظي تانق والمصقول من الاستعارة التخييلية
حيث اثبت التانق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية
ويلزم من هنا تشبيه كلامه (بالسيف) وهو استعارة بالكناية ق

ثالثها

ثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول
كقول الاعرابي ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا و
روي وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام و
السوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في
(اوسعهم) الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما
اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس
باوسعهم في الغنى الغمير في اوسعهم للملوك في
(اي الغاية التي بلغ اليها جعفر احلي) البيت الذي قبله تروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون
كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول
الاخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا
(اي الشان ه) عليك فانه مذموم نحو قول ابي تمام بعده وقد كان يدعى
لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع
هنا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير

الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول و
معنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة
لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك
من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لا ان رجال
منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف
الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن
في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير
جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في
كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في
كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد
البيتين نسيبا والآخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير
ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس
لينظمه احتال في اخفائه وتغيير لفظه وصرفه عن نوعه

من النسيب او المدح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته
ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر
كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم
على صيغة المجهول
محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت
بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي
على السيف فهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان
الدم اليابس صار بمنزلة الغمد فنقل المعنى من القتلى و
الجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى
الثاني اشمل من الاول كقول جرير اذا غضبت عليك
بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون
مقام الناس كلهم وقول ابي نواس وليس من الله
بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص ببعض
العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم ندى انه

ينقل الغمد

النجيع من الدم ما كان يضرب الى السواد

لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط
احسانه في زمانه غار عليه غيرة اقتضت الى التنكيل له
بجهه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهارون
امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك
من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد وليس من الله البيت
فامر هارون باطلاقه ومنه اي ومن غير الظاهر القلب وهو
ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي
الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني
اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار
راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة
كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما
على تقدير المضارع المثبت بالواو كما هو راى البعض او على
تقدير المبتدا اي وانا احب وان جعلتها للعطف فالكلام

افضت به الى التنكيل ه
له والامر بحبسه ه
فخلع على ابي نواس خلعة ٥ بيرم
تجويز تصديرهم

راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملام
فيه يعني لا يكون الا واحدا ان الملامة فيه من اعدائه
وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا
فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع
ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا
كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه
من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات
سبقت قبل سيبه بسؤال افاد ابو تمام ان الممدوح
يستلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية
الجود وافاد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء
الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان
عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه اي ومن غير الظاهر ان يوخذ
بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى

مفعول معتف ه
اي تحققت وصدر رشحه سابقا على عطائه فذكر قبل سيبه
معتف ه

الطير على آثارنا راي عين اى عيانا ثقة حال اى واثقة على
ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي
يتضمنه قوله على آثارنا اى كائنة على آثارنا لوثوقها و
اعتمادها ان ستمار اى ستطعم من لحوم من نقتلهم
من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اى القى عليها الظل
عقبان اعلام ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من
نهل اذا روى نقيض عطش اقامت اى عقبان الطير
مع الرايات اى الاعلام على انها ستطعم لحوم قتلاه
حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح
التي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور
النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان
فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها
فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه راي
اي لم يقصده

اعلام م

اعتماد م

عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام
انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد
بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت
كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها انما يكون لاجل
توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم
بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار
فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا
يؤكد ولما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله راي عين
وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان ابي تمام ظللت الم بمعنى
قوله راي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها
من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على
الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد
ابو تمام عليه اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي

الفريسة ما افترسه السباع لاجل

المقصود م

قوله م

اعتبار البلغاء سباع قرينة قوله حتى كانها من الجيش

تسايرم

اخذه من الافوه وهو تسير الطير على اثارهم بقوله الا انها
لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبا قامتها مع الرايا
حتى كانها من الجيش وبهما اى باقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعنى قوله الا انها
لم تقاتل لانه لو قيل ظلت عقبان الرايات بعقبان الطير
الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك

مظنة م

الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة
انها ايضًا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي
هو دفع التوهم الناشى من الكلام السابق بخلاف وقوع
ظلها على الرايات ويحتمل ان معنى قوله وبهما يتم حسن

يكون م

الاول انه بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول
اعنى تساير الطيور على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق
لما في الايضاح وعليه التعويل فاكثر هذه الانواع المذكورة

لغير نسخ

بغير اللفظ ونحوها مقبولة بل منها اى من هذه الانواع
ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع

الاتباع

وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد
خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد
اعمال الروية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه
ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف
هذا الذي ذكر في الظواهر من ادعاء سبق احدهما
واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي
المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني
اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول
حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه و
الا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا بشئ من
الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق

٥٧٨

القائلين في اللفظ والمعنى جميعًا او في المعنى وحده من
توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد
الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد
ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل
له اين تذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني
شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان
ابن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرًا
فامر سليمان ان يضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما
اعفى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله
فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع
يعني سيفه فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم
او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي والعنق فنبا السيف
فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجبنا ان

ولا اضرب بسيف ابن ظالم

نبا السيف نبوة عن الضريبة اذا لم يقطعه شمس العلوم

ان اضحكت سيئتهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب
سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر
ولن يقدم نفسًا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة
الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا
ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول
كاني بابن المراغة يعني جريرًا قد هجاني فقال بسيف ابي
رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
وقام وانصرف وحضر جرير فاخبر الخبر ولم ينشد الشعر
فانشا يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت و
لم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهده ثم
قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق
قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل
الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالجواب دونها

صبا صبوا وصبوة اي مال الى الصبا

ثقل الاعناق عن حمل الغارم كناية عن اعطائهم الفدية الكثيرة

يستسقى

عداه فقال مجيباً كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع
احياناً مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم
اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة
لكم اباً عن كليب او اخاً مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ
من الاول قيل فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم
بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب
ومن نسبته الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول
في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين و
العقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا
ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات
ان في كل منها اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس فهو
ان يضمن الكلام نثراً كان او نظماً شيئاً من القرآن او الحديث
لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن

قال ص

يضمن ص

اوالحـ

او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن
او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال
الله تعالى كذا وقال النبي عليه السلام كذا وفي الحديث
كذا ونحو ذلك ومثّل في الكتاب باربعة امثلة لان الا
الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام
اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا
كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب قال الثاني مثل
قول الاخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما
جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل
قال الثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع
ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على
ما روي انه لما اشتد الحرب في يوم حنين اخذ النبي صلعم
كفاً من الحصباء فرمى بها في وجوه المشركين وقال شاهت

مثال النثر من القرآن ه

اي ابو زيد ه

اي ابو زيد ه

واغرب اي بشيء غريب بديع

كلمة ما زائدة ه

مثال النظم من القرآن ه

الله ه

مثال النثر من الحديث

اللكع كصرد اللئيم والعبد الاحمق

صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم ه

الحصباء

الوجه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وفى الحديث
وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح
العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال
اى الحبيب لي ان رقيبى سيء الخلق فداره من المداراة
وهي المجاملة والملاطفة وضميرها لمفعول للرقيب قلت دعني
وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام
حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته
بكذا اى جعلته محفوفا محاطا يعني ان وجهك جنة
فلابد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لابد لطالب الجنة من
مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس ضربان احدهما
ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من
الامثلة الاربعة والثاني خلافه اى نقل فيه المقتبس عن
معناه الاصلي كقوله اى قول ابن الرومي لئن اخطأت

(اى منع عطائك عنه)
في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد
غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله
تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع
عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا
نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير
فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في
صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر
لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى
لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس (سؤله)
بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية
كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه
قد كان اى وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا
وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين

فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه
او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اى على انه من شعر
الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان
مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ
والسرقة ولو قال لمكان قوله من شعر الغير آخر لكان
احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من
قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار
العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير كقول عبد القاهر بن طاهر التميمى اذا ضاق
صدرى وخفت العدى تمثلت بيتا بحالى يليق فبالله
ابلغ ما ارتجى وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول
بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت
سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات

دون المنزل البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى وما
نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة
اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن ولم يكن
فى قديم الدهر انشد فى ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من
كان يألفهم فى المنزل الخشن البيت الثانى لابى تمام وتضمين
المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اى الحريرى
يحكى ما قال الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع على انى
سانشد عند بيعى اضاعونى واى فتى اضاعوا المصراع
الثانى للعرجى وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان رضى
الله عنهم نسبا الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل
هو لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر
اللام فى ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد
الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال

قال الجوهرى السداد بالفتح الاستقامة والصواب وسداد الثغر بالكسر لا غيره

والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اى اضاعوا في
في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يدعوا لخفي احوج
ما كانوا اليه اى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه
تنديم واما بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت
وجناته حول الشقيق الغض روضة اعذاره الساري
اعجول تم قفا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع
الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان
احدهما ان يتم المعنى بدونه كقول الشاعر كنا معاً امس
في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى واذى
الآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسني ان الكرام
اذا اشار الى بيت ابي تمام ولابد من تقدير الباقي منه لان
المعنى لا يتم بدونه واحسنه اى احسن التضمين ما زاد
على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المتضمن

قلبت النون الخفيفة الفا

بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني ان لا يتم المعنى

في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر
الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب و
بعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اى صاحب التحبير
اذا الوهم ابدى اى اظهر لي لماها اى سمرة شفتيها
وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من
الا كان من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق
انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود
الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالي
ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب
وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر
والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر و
يجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر
عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين

مثلثة اللام تشريب سواد بلون الشفة

الواو للعطف

مثال التشبيه

العذيب والعذيبة مصغرين ماءان ٥ قاموس

العوالي جمع عالية وهى راس القناة او يليه الذراع من السنان

وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون

على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق

معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب

وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق

وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجرى

دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي

الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين

التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام

كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلبة قول العشر

غدا ولو عضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا

وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم

بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة

تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود قوله

شعرا او مثلا في النظم فالتلميح الى قصة كقوله اى قول

ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها

وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم

من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى

لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم

الحت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم ولهم

للاحبا المرتحلين واما يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير

على الماء دار وحوم عليه وقضاه ذهب به ولاذ له والضمير

في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والدجنة

الظلمة انطوى انظم المجزع ذو لونين وقوله احلام نائم

استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع بن نون

فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اى طلبه وقوف

الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت

الشمس فخاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت
فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من
قتالهم او التلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض
رمضاء اي حارة ترمض فيها القدم اى تحترق والنار
تلتظي ارق من رق له اذا رحمه واخفى من حفى عليه تلطف
وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ
خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار
عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت
المشهور وهو المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته
الضمير للموصول اى الذي يستغيث عند كربته بعمرو كا
المستجير من الرمضاء بالنار وعمرو جساس بن مرة ولهذا
البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الجليلة وهي
ام جساس بجار لهما من جرم بن ربان له ناقة وكليب

التلميح

جساس قتل كليب

الناحية

قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس
للمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى
حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت
حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا
فصاحت البسوس واذلاه واغرباه فقال جساس ايتها
الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله
منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد
عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه
فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز
عليه فقيل المستجير بعمرو والبيت ونشبت الحرب بين تغلب
وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من
البسوس والتلميح الى المثل كقولك لعمرو بن كلثوم ومن
البسوس دون ذلك خرط القتاد اشارة الى المثل السائر

القتادة والخرط

دون عليان خرط القتادة ودونه خرط القتادة يضرب

للامر الشاق فان كليبا اذا سمع قول جساس لاعقرن فحلا

فظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك

على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما

في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت

بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت

كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى

التلميح

قصة يعقوب عليه السلام والى المثل كقول العتبي فيا لها

من هرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من هرة تاكل

اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا

قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال

النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى

قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها

العقد

غلطوا او غضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا

من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم فلذا وصفه

بالرشيد وبالادب الغزير على طريق التهكم وقد سمى

تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع

فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا

من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب و

رفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو

ان ينظم نثرا قرانا كان او حديثا او مثلا او غيرذلك كاقوال البلغاء

لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس

هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه

منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث

فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس

كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة

حال م

لا يتحمل مثله في الاقتباس اولم يتغير تغييرا كثيرا م

آخر يفخر اي ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه
وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة والكان
قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا
ولكنا شيرا الى انه من القرآن او الحديث صح ان يكون لا
على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت
خطا فاشهد معشرا قد شاهدوا فان الله خلاق البرايا
عنت بجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين
الى اجل مسمى فاكتبوه كقول الامام الشافعي رحمه
الله عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية
اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن
بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام
بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا
يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه

وقوله وانما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر
نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا ينقص
عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في
جمع نخل اي والتاء في الجمع عوض عن ياء النسبة
محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته
مضطرب
وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخله كالحنظل في المرارة
لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة
وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده
ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي
الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده
من توهم ويشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه
اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه
وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح
متعلق بالتوهم والضمير
صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه

تفسير صح

وكثيراً ما نسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت

تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غيره لك

من الهبات واما التلميح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر

التمليح صح

التشبيه صح

ملّح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه

وهو هنا خطاء محض نشاء من قبل الشارح العلامة

والتمليح صح

حيث سوّى بين التلميح وفسرهما بان يشار الى قصة او

التمييز صح

شعر ثم صار الغلط مستمرا واتخذه مذهبا لهم اجمعين

فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل

سائر من غير ذكره اي ذكر تلك المضاف القصة او الشعر

او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر والمثل و

اقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في

~~النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون في النظم او في~~

النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او

شعر مطايا مطايا وجدك منازل متى زلت عنها ليس

عنى بمقلع ثم مطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا باسناد

قال اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب و

الاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب

باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط ايضاً كقوله اي

قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر

مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل

في قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب

مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن

تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل

لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فان

مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر

مر والمصاب الاول بالفتح مفعول من صاب المطر اذا نزل و

تنبيه

لعينيك

ومما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب
في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين صح
والتقسيم ان المركب اذا كان مركبا من كلمة وبعض كلمة كلمة صح
يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق وقد صرح مرفوا صح
بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان
اللفظان متفقين في انواع الحروف وفي اعدادها وفي
هيأتها وفي ترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة
اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف
في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئتها او في ترتيبها
لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق
الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم
يعد ذلك من باب التجنيس لبعد المشابهة بينهما فانحصر التشابه
المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف

على الجملة

على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا اى
على مقدر اى هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اى لفظا
المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع و
العدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة
احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون
في الحركة كقولهم جُبّة البُرد جُنّة البَرد والمراد لفظا البُرد
چادره سپر سرما
بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس
اللاحق ونحو اى نحو قولهم جعله الجد في كونه من جبة البُرد جنة البَرد صح
التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم
الجاهل اما مُفرِط او مُفرِّط لان الراء من مفرّط وان كان
ومفرط صح
مشددا كحرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرّط مختلفين والمشدد صح
في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان
عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا كما عنها

في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله

والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الّا

من مفرط مكسور كالرّا من مفرط والاختلاف بينهما

في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني

متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير

قولهم البدعة شَرَكُ الشِّرك وقد يكون الاختلاف في

الحركة والسكون كقولهم البدعة شَرَكُ الشِّرْك فان الشين

من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والرّاء من الاول

مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها

اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان

يكون حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف ذلك

اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا

لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان

الشرك دام الواحدة شركة لاتاج

الزائد

الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في

الاول او الواسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله و

ذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفّت

الساق بالساق الى ربك يومئذ ن المساق او في الوسط

نحو جَدِّي جَهْدِي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدّون

من ايد عواصٍ عواصمٍ تصول باسيافٍ قواضٍ قواضبِ

من ايدٍ صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايادٍ

زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم

هزّ من عطفه و بالجملة هو الواقع موقع يمدون وعواص

جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه

حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه

قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء

حاميات للاولياء صايلات على الاقران بسيوف حاكمة

عطف الرجل جانباه من لدن راسه الى ركبتيه صحاح

بالقتل فاطعنوه وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة
الحرف في الآخر مُطَرَّفًا ووجه حسنه انك تتوهم قبل ورود
لانه وقع الاختلاف في الطرف
آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت
التي بها تأكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسك
ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك
فائدة بعد اليأس منها واما بأكثر عطف على قوله اما بحرف
ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في
الآخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى
اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون بأكثر
من حرف مُذَيَّلًا وان اختلفا في انواعها اي وان اختلف
لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الا
الاختلاف بأكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه
فيخرجان من التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب

الجوانح الضلوع تحت الترائب مما يلي الصدر واحدتها جانحة قاموس

فيشترط ص

وفرق

وفرق وضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما لفظي
الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا التجانس
مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في
الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق
طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في
اي عن محمد عليه الصلوة والسلام
الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين
الدال والطاء وما بين الهمزة والهاء وما بين اللام والراء
من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين
سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة
الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من
أعراض الناس والطعن فيها وبناء فُعَلة يدل على الاعتياد
ولا يقال ضُحَكة ولُعَبة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو
ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم

تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد
وانه لحب الخير لشديد لان فى صدم تقارب الفاء والميم
شفويتان مثالا وفى الاخر نحو نادا جاء يسم امر من الاهن
وان اختلفا فى ترتيبها اى وان اختلف لفظا المتجانسين
فى ترتيب الحروف بان يتفقا فى النوع والعدد والهيئة لكن
قدم فى احد اللفظين من الحروف ما هو موخر فى اللفظ الآخر
سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع
الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذى
قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل والا سمى
قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه
حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك منه للاحباب
فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو
اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض

نظرام

الحتف الموت والحسام السيف القاطع ه
خلخال

موته

واذا وقع

تجنيس القلب

واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين فى اول البيت
والمجانس الاخر فى اخره يسمى تجنيس القلب حينئذ مقلوبا
مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح
انوار الهدى من كفه فى كل حال واذا ولى احد المتجانسين
سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر
دون المضمر المجانس الاخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا
ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم
من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم
وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب
وكذلك حسامه للاولياء والاعداء فتح وحتف وقد
يقال التجنيس على توافق اللفظين فى الكتابة ويسمى
تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذى هو يطعمنى ويسقين
واذا مرضت فهو يشفين وقوله عليه السلام عليكم بالابكار

سم تم

فانهن اشد حبا واقل جبا وكقولهم غرّك عزّك فصار
قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد
يعد في هذا النوع ما لم يشترط فيه الى الحروف وانقصر
كقولهم في مسعود متى يعود وفي المستقصى تصحيف
~~المبنى تصحيف~~ وقيل لفاضل اشتصحتم فقال ايش
~~تصحيفه~~ فقال ايش تصحيفه ويلحق بالجناس شيان
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين
في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم
وجهك للدين القيم فانهما يشتقان من قام يقوم
والثاني ان يجمعهما اللفظين المشابهة وهي ما يشبه
الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل
من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر
لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني

لعملكم

فاخش م
متى يعود م
اشتصحتم
ايش تصحيفه
فقال ايش تصحيفه م
الكلمتين م
بجمعهما اي م

لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى
من القالي ونحو قوله اثاقلتم الى الارض أرضيتم بالحيوة
الدنيا فههنا يعرف انه ليس المراد بما يشبه الاشتقاق
الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق
في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر
والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من
هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس الاشارة
وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله
حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا
اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان
يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ
والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون
المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان

النثر م
رد العجز على الصدر

اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول
الفقرة وقد عرفت معناهما واللفظ الآخر في آخرها
اي الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون
اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان
تخشيه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم
يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من
السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو
استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمع اللفظين
شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين و
هو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين
او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر
في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع
الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون

اللفظ

اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه
وزهده وعهده مشتهر مشتهر وباقي النحو تركه
اولى اذ لا معنى في رد العجز على الصدر اذ لا صدارة
لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول ف
المعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر
المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع
الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان مكرران او متجانسان
او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة
في ثلثة وباعتبار الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما
الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الكل ستة عشر
حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد
من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر
بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق

اقسام

الاقسام

فيهنا الاعتبار وارد في ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان

مكررين فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر

في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم

وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ

الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة

ابن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد

العشية من عرار هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة

وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول

اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوى بنا بين

المنيفة فالضمار يعني اقول لرفيقي اي اني قصتنا واروح

تشرع بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك متلهفا

استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدم اذا امسينا الخروج من

ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع

الاول

الاول مثل قوله اي قول ابي تمام فمن كان بالبيض الكواعب

مغرما جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما

مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع

مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل

قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها

وقبله شعر الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا

مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة

عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام

وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج

الى الساعة ويجوز ان تريد الا تعريجا قليلا في ساعة

فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتداء و

نافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في

الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان

النهود والارتفاع ه

الثاني م

ماكان وحشا م

المنيفة م

زائدة م

موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها
وان لم يكن الا المامًا بها الا تعريج ساعة فان قليلها ما ينقع
ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين
فما يقع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع
الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني
اي اتركاني من ملامكما سفاها وهو الخفة وقلة العقل
فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء ومما يكون المجانس
الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي
واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها
فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع
بلبلة بالضم وهي ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب
فالمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول
واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي

البلابل ص

دون

دون المصنف ومما يكون المجانس الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني
اي صفة اهل البصرة والفاء في قوله فمشغوف للتفصيل
اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من
المائتين ويسمى فاتحة القرآن مثاني لانها تثنى في كل
صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران اية الرحمة باية
العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير
التي ضم طاق منها الى الطاق الآخر مثنى مفعل من الثني
ومما يكون المجانس الآخر في صدر المصراع الثاني قوله اي
قول القاضي الارجاني أملتهم ثم تأملتهم فلاح اي ظهر
لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان
ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر
في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب
ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب

فلسنا ص

جميع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع
الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح
فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق
الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ
القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان
اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود
ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه
فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي
العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء
يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم
لكثرة انعامكم علي فهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين
في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه من
القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبهة الاشتقاق

شبه

وصامتين

مثل ص

وما يجيء يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله فدع
الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير
ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر
في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية
محمد بن نهشل حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى
بالهدى ويغمر صرف الدهر ماله الغمر وقد كانت البيض
القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع بجبن
استعماله اياها فهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق
بعده من يستعملها استعماله [illegible] والغمر مما يجمعهما
الاشتقاق وكذا البواتر والبتر في الامثلة الثلاثة التي اهملها
المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبهة
الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع
الاول قول الحريري ولاح يلحي على جري العنان الى

ملهى منحتًّا له من لاحٍ لاحٍ فالاول ماضى يلوح والآخر
اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق فى آخر المصراع
الاول قوله شعر ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى
تخليص عانٍ فالاول من عنى يعنى والثانى من عنا يعنو
ما وقع الملحق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر
لعمرى لقد كان الثريا مكانه ثراءً فاضحى الآن مثواه فى
الثرى فالثراء ممدوداً من الثروة والثرى يائى ومنه اى من
اللفظى السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من
الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى
كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل
وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهو
معنى قول السكاكى هو اى السجع فى النثر كالقافية فى الشعر
وفيه بحث لان القافية هو لفظ فى آخر البيت اما الكلمة بنفسها

او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب
ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات
على حرف واحد وانما اراد السكاكى بالاسجاع حيث قال
انها فى النثر كالقوافى فى الشعر الالفاظ المتواطئة عليها
فى اواخر الفقر وهى التى يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ
الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراد
المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكى معناه ان هذا
مقصود كلام السكاكى ومحصوله يعنى كما ان القوافى هى
الالفاظ المتوافقة فى اواخر الابيات كذلك الاسجاع هى
الالفاظ المتوافقة فى اواخر الفقر فكان التقفية تمنه توافقها
فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اى السجع
ثلثة اضرب مطرف ان اختلفا اى الفاصلتان فى الوزن نحو
ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والا

مختلفان وزناً والا اي وان لم يختلفا الفاصلتان وزناً
فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره
اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى
في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع
نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع
بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله
من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها
شيء من الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر
ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتواز اي
وان لم يكن ما في احدى القرينتين او اكثر مثل ما يقابله
من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في
احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين
في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب

اي يقابل ما في احدى القرينتين صح

الثانية صح

جميع صح

موضوع

موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا والناشرات نشرا او في التقفية فقط كقولنا حصل
الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون كل
كلمة من احدى القرينتين مقابلا لما في الاخرى نحو انا
اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع
يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار
التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا العكس وكون كل واحد
من الفقرتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول
الصابي الحمد لله الذي لا يدركه الاعين بالحاظها ولا
تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا
تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا
الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين
مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفائه

الحاسد صح

الرحيم قيل فاحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي ثم بعدان لم
تساوت قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يوتى قرينة اخرى
اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام
الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني
اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا والا
لكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد
جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع و
له في القرآن غير لفظين ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقر

بعد قرينة ثم

فان الاولين

فان الاوليين تحسبان في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة
بحيث يزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء متساويا لهما
كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود وفي هذه الثلاثة كل منها
من لفظين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا
كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو
عندي عيب فاحش لان السمع قد استوفى امده في الاول
لطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه
كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير
واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة
من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا
صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير
ما كان على لفظين ومنه ما يكون من ثلاثة الى عشرة وما

زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان
يكون تاليفه من احدى عشرة الى ثنتي عشرة واكثره خمس
عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة
الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع
مبنية على سكون الاعجاز اى اواخر فواصل القرائن لان
الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في
كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد
ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع
لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا
غير جائز في القوافي ولا وافٍ بالغرض على تزاوج الفصل
واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج
فيقولون اني لآتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات
وهنأني الطعام ومرأني اى امرأني واخذه ما قدم وما حدث

الفواصل

اى حدث

اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكاباً لما يخالف اللغة فما
ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان
السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال الفواصل
وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة
اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص
بالنثر بل يجري في النظم ايضاً لا يقال الفواصل الا لها
وقيل السجع ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى
به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو المال
القليل واصله في الماء فاورى به زندي اى صار
ذا ورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري
بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت
الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمائر في به
تعود الى الممدوح في البيت السابق وهو قوله سأحمد

نصرًا اما للمدة حينئذ وانىٰ لا علم ان قد حل نصر
من الحمد ومن السجع على هذا القول يعنى القول بعدم
الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل
من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها اى السجعة
التى فى الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغى ان ينتصب على
المصدر اى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة
مخالفة للسجعة التى فى الشطر الآخر لا على انه المفعول
الثانى لجعل لان الشطر ليس سجعة ويجوز ان يسمى كل
فقرتين مسجعتين سجعة تسمية الكل باسم جزئه فقوله
الحريرى لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتنى المتربة عن
الاتراب سجعة وقوله طوحت بى طوائح الزمن الى صنعا
اليمن سجعة اخرى كقوله اى قول ابى تمام يمدح المعتصم بالله
بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم

ام رجله

كناية عن السفينة · الفقر · اى ابعدنى · الاقران · حوادث

الاغتراب من الغربة جلبي

لله مرتغب فى الله اى راغب فيما يقربه من رضوانه
مرتقب اى منتظر ثوابه وخائف عقابه فالشطر الاول
سجعة مبنية على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير
مبتدأ وخبره فى البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما
ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع
على القول بجريانه فى النظم ما يسمى التصريع وهو جعل
العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر
المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثانى
منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى
ان يكون كل مصراع بنفسه فى فهم معناه ويسمى التصريع
الكامل كقول امرء القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل
وان كنت قد ازمعت هجرى فاجملى الثانية ان يكون الاول
غير محتاج الى الثانى فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا

ای تقصده · ای لم یقصد · ای لم یقم

مستقلا

مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اى اهمل مهلا والتدلل بالدال المهملة الغنج والازماع القصد جلبي

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين
الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح
وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي
من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو
المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى
التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في
المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون
التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع
المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى
في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة
يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما
مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام شعر فتى كان
شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا

الشعب القبيلة العظيمة وهو ابو القبائل التي ينتسبون اليه وشعب جبل باليمن صحاح

السادسة

السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة
يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الا
صباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب
جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لضربه
ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد
ندمت من الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود فصرع
بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة
خارجة عما نحن فيه ومنها اي من اللفظي الموازنة وهي
تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من
الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو
ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فان مصفوفة و
مبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول

لقافيته

الموازنة

على الفاء والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على
ما بين في علم القوافي ومثله قوله هو الشمس قدرًا
والملوك كواكبٌ هو البحر جودا والكرام جداولُ والناظم
من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى
الفاصلتان في التقفية المشروح يكون بينها وبين
السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي
في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون
بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وتصدق الموازنة
بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة
وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا واما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة تمام
هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن

لا في الحرف

لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس
كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي
الفاصلتين في الوزن والحرف الاخير ايضا ولا يشترط
في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب
ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن
دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ
او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من
الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله
في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم
المماثلة وهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع
ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة
بما فسره المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا
من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها يجري في

فى النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب
البعض وعلم منه ان المماثلة لا يختص بالنثر كما سبق الى
الوهم من قوله هى تساوى الفاصلتين فقال نحو وآ
تيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم
وقوله اى نحو قول ابى تمام مها الوحش اى بقر الوحش
الا ان هاتا اوانس اى هذه النساء انس قنا الخط
الا ان تلك ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر
ان الاكثر فى البيت مما يكون اكثرما فى احدى القرينتين مثل
ما يقابله من الاخرى لا جميعا اذ لا يتحقق تماثل الوزن
فى آتيناهما وهديناهما وكذا فى هاتا وتلك ومثال الجميع
قول البحترى فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم
لما لم يجد عنك مهربا وقصرا اى من اللفظى القلب وهو ان

يكون

تمام

مطمعا

يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدات من حرفه
الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا
الكلام وهو قد يكون فى النظم وقد يكون فى النثر
اما فى النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين
قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون
كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اى
قول القاضى الارجانى مودته تدوم لكل هول وهل
كل مودته تدوم واما فى النثر فقد اشار اليه بقوله وفى
التنزيل كل فى فلك وربك فكبر والحرف المشدد فى
هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحرف المكتوب
ومنه اى من اللفظى التشريع ويسمى التوشيح وذا
القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى
على الوقوف على كل منهما اى من القافيتين وكان عليه

وگاهی باشد که هر مصراع قلب ذات خود
شود مثال او در فارسی قول شاعر
شکر به ترازوی وزارت بر کش
شو همره بلبل بلب هر مهوش

التشريع

ان يقول يصح الوزن وا لمعنى عند الوقوف على كل منهما

لانه يجب فى التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اى

القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبنى الشاعر ابيات

القصيدة ذات القافيتين على بحرين او ضربين من

بحر واحد فعلى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما

والجواب ان لفظ القافيتين مبنى بذلك كقوله اى قول

الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المراءة الدنية

الخسيسة انها شرك الردى اى حبالة الهلاك وقرارة

الاكدار اى مقر الكدورات دار متى ما اضحكت فى يومها

ابكت غدا تعسا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها

لا يفتدي بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه

الابيات كلها من الطويل الكامل الا انها على القافية

الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من

ضرب

ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن و

القافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى اول ساكن

يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه

ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية

فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هى من حركة

الكاف من شرك الردى الى الآخر او مجموع قوله كالردى

اى الكاف من شرك مع الردى ...

والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر

او لفظ دار منه وهنا اقوال اخر مذكورة فى علم

القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان

احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر

الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى

المنفك القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان

قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد الظاهر

فقد وجد البناء على قافيتين

٥٨

لزوم ما لا يلزم

قوله هو بناء البيت على قافيتين ان يكون مبنيا عليهما
فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له
الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان
يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة
وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية سمي بذلك
لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا
لان الفتل يجمع قوى الحبل ومن رويته على البعير
اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال
او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان
عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف
الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف
الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي
في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع في مثل التزام

بريم

حرف او حركة يحصل السجع بدونه نفعله من الفاصلة
حال مما في معناه فقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء و
المراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر وقرينتين او اكثر
والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم
في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام
ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق
لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله
ما ليس بلازم في السجع معناه ان يؤتى قبل حرف الروي
من قافية البيت وقبل ما في معناه من فاصلة الفقرة شيء
لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل هاتان
القافيتان او الفاصلتان سجعين لم يحتج الى الاتيان
بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما

يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في في
السجع اى فى القافية ليشمل (يوافق صح) قوله قبل حرف الروي او
في معناه فيجئ ما ليس بلازم فى السجع قبل ما هو فى معنى
حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد
جئ قبلها فى الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم فى
السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا
تسخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا فتح الهاء لتحقق السجع
فى لا تنهر ولا تنصر ولا تصعّر كما ذكره فى قوله تعالى
اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا و
يقولوا سحر مستمر وجئ قبل حرف الروي نحو قوله
ساشكر عمرًا ان تراخت منيتي ايادى لم تمنن وان هى
جلّت اى لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفى [illegible]

شكرت

شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا
يريدون نعمته وكانه اراد ساشكر لعمرو فحذف الجار
او جعل ايادي بدل الاشتمال من عمرو فتى اى هو فتى
غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا
النعل زلت يقال فى الكناية عن نزول الشر والمحن
المراد زلت القدم به وزلت النعل به اى لا يظهر الشكاية
اذا نزل به البلايا والمبتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه
من حوادث الزمان وفى طريقته قول الاخر واذا اتقى
المرء من فقره ولن ابس المرء ايّسه صاحبه اى خلتي
اى فقرى من حيث يخفى مكانها لانى كنت استرها بالتجمل
فكانت خلتى تحت عينيه حتى تجلت اى انكشفت وزالت
باصلاحه لها بايادية يعنى من حسن اهتمامه جعله
كالقذى الملازم حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو

تذى صح

الثاء وقد يجيء قبلها في الابيات باللام مشددة مفتوحة
وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو
حلث ومدث ومنث والشفث ونحو ذلك ففي كل من
الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما
التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد
يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول
ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء
(حوادثها)
الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع
(عيش رغد واسع طيب [illegible])
مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان
قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في
غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل
من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين عين العسل
والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد

التزم

(هامش: كالقمر)

(هامش: اشتار العسل شوره استخرجه من بيت النحل كاشاره واشتاره اي اللذات والمطالب العالية انما تحصل بالسعي والجد [illegible])

(هامش: [illegible] العسل واشتاره [illegible])

التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها
فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل
ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم
من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او في
غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق
عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة
فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي بمنزلة
حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم
انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه
بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي
ما لا يلزمه من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه
او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني
من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان

(هامش: التي هي)

(هامش: [illegible])

يقعك في البينا والفقر وقوله في الايضاح وقد يكون

ذلك في غير الفاصلتين ايضًا معناه ان مثل هذا

الالتزام الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجري في

كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي واصل

الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات

ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا

ان يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا

تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظًا تليق بها

فيحسن اللفظ والمعنى جميعًا وان اتي بالفاظ متكلفة

مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموّه على

باطن مشوّه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب
بيع

على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض

المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات

اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات

ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى ولا

يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف
في الايضاح

هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول

الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض

المصنفين وهو قسمان احدهما ما يتعين اهماله و

يجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة

او لعدم كونه راجعًا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان

احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ

مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين

في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصّل وهو ان يؤتى

بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري
ريم جعلتني مفتونًا بها ثم

فتنتني فجننتني تجني بتجنٍ يفتن غب تجنٍ ومثل

جملة معترضة اى يتنوع وليس لبيع اعترافنا نوعا واحدا
بل متنوعة يقال تجنى عليه ادعى ذنبا لم يفعله
فالمعنى جعلني مجنونا بادعاء ذنب لم افعله وادعاء الذنب
هو الاعتراف
اسم حبيبه
اى صيرني مجنونا

المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط اُوَيْدُكَ اِنْ
زُرْتُ دارَ عَدُوِّ دُرّاً اَوْدُرّاً وَنَهْدٍ اوزندِ وَمثل الحيفا
وهي الرسالة والقصيدة التي تكون حروف احدى
كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير
منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش
سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي
التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والآخر غير
منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر
فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة فيها بعض حروف
المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد
وهو ان تعلقها كلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم
تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل
ما اوتى رسل الله الله اعلم حيث وكقوله زهير من

يلق

يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى
خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها
لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديل ويسمى سياقة
الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل
ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات
متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا
مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى
في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه
فانه داخل في باب الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور
في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا
على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى
وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء
مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا باس

يذكر لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق
مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل
القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد
ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها
خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة
الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون
الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في
السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل
الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير
ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق
القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخاوة وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد
سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا

المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول
والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر
والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على
الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف
من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز
والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها
بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك
الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة
اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة
ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه
الدلالة على الغرض لاستقرارها فيهما اي في العقول والعادات
كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول
اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض

وكذكرهم

عند ذلك اي عند ورود العفاة صح

بالضم كذا يفهم من القاموس

كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا
فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس
هذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة
والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه
كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في
هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم
بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر اكمل ص
وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهذا اي ما لا يشترك
الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان
احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر
عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما
في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب
الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال

اومع

اومع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة
كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ
والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر
وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما
مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله مع
اللفظ اي او يوخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ
كله ولا بعضه فالنوع الظاهر باعتبار ضربان احدهما بهذا ص
ان يوخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان
يوخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان
الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير
النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليه بقوله
فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية
الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم

لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن
عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن ابن اوس اذا انت
لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة
ولم توفه حقوقه منه خيا المعدلة ولم توجب له
عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف
الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك متبدلا و
بما خانك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب
حد السيف اراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطع
تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب
والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن
عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف محل
مبعد يعني لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر
فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه

علىا

عداوا هتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا و
معدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على
معاوية فانشد هذين البيتين فقال له معاوية
لقد شعرت بعدي يا ابا بكر فلم يفارق عبد الله
المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد
قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل
على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان
البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال
له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى له
وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي
معناه اي فيما معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل
بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا
مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم

الكاسي ذيا المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك

انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا

بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل

واورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل

وقال العباس ابن عبد المطلب وما الناس بالناس

الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم

فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف

مقام تعلم وقريب من هذا ان تبدل بالالفاظ

ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والتركيب

كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم

شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة

احسابهم فطس الانوف من الطراز الآخر وانكان

الطراز علم الثوب معرب والمراد المجد والشرف اي من نمط الجماعة الاولى في المجد والشرف

اخ

اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ

او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة

النهب والغصب علانية

ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ

المسخ تغيير الصورة

من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من

الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول

كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى

فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار

من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه

حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر

بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع

القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر

بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس

سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى

بثمنه عودا يضرب به من داقبال الناس مافهما اي حزنا

انتصب على انه مفعول له او تمييز وعنانا بالذلة قد

الجشونة اي الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا

واخص لفظا وحكي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال

انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي

فهو اخف منه واعذب والله لا اكلنا اليوم ولا شربت

بقلو وكقول سلم الآخر لهم في كل عين وحاجب

بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة

نعيد خلفنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع

السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة

معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن

والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون

الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول

فهو

فهو اي قتل الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في

مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض

غزواته هيهات اي بعد ان يأتي الزمان بمثله بدل

كما بعده او بعدا ان يأتي بدلا له ما قبله وهو قوله

ان الزمان بمثله لبخيل فهو...

وقيل لهما في الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل

قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة في هذا

البيت تفصيل لان الغرض في هذا النحو نفي المثل لان

يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله

بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل

ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود

بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به

ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني من المصراع

الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان
قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لو نصب
مخزه اذا المعنى على الماضي والمراد لقد كان فان قلت
محكه
ههنا مضاف محذوف فما الفعل المضارع على معناه اى
يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه
ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت
السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد
بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل يسمح
اى يسمح بهلاكه به كذا ذكره المص واعترض عليه
في الايضاح ه
بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا
للحاصل واما اعدامه واتلافه فباق بعد في تصرفه
فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفى الشاعر ذلك عنه
الحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا فسخا م

با

بايجاده لكن لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاح
قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي
تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي
لا يخطر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب
اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اى تعلم ان الزمان
من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا
افادته استفدته ه صحاح
سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه
بضم الفاء وفتح الراء والجيم ه هاشم
لنفسه قال ابن فورجة هذا تاويل فاسد وغرض بعيد
لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد
سخا به على وكان بخيلا به على فلما اعداه سخاؤه
اسعدني بضمي اليه وهكذا يتم له وعلى التفاسير
الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان
تفسير المص ه تفسير ابن جني ه تفسير ابن فورجة ه
معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الي

الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام مخله بمثل
المدثى فاشترط فى الاخذ اتحادهما فى المعنى بحيث
لا يكون بينهما تفاوت كما سبق الى بعض الاوهام
لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان
ابي تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام
الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جنى وابن فورجة
ان المصراع الثانى من قول ابي تمام هيهات البيت
فاكان الثانى مثله اى مثل الاول فابعد اى فالثانى
ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار
مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا
الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اى
المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت فى الطريق الى اهلاكها
ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا

الفراق

او كسوته فقلت بعمر ما فعلت لم يكن اللفظ فعلت مجازا
وكذا لفظ الحيوان فى قولنا الانسان حيوان ناطق قلنا
فان هنا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهموا
انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون
ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه
ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق
والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق
فى بحث التعريف باللام الثانى الى تحقيق وقيل انها مجاز
عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى لانها لما
لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اى دخول
المشبه فى جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اى استعمال
الاستعارة فى المشبه كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع

حيث قال هناك فان قلت العرف باللام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما فى نحو ادخل السوق
فعلى الحقيقة او المجاز قلت دراية اسامة رايت فالظاهر
بالحقيقة لان معنى استعمال الكلمة فى الغير الذى وضع له
الغرض الاصلى طلب دلالتها على ذلك الغير وقصد ارادته منها وانت اذا
العرف وقصد بالاسم والعلم الذى يريد
اطلقت العرف باللام واردت به الحقيقة
على الواحد فانما اردت به التعدد باعتبار
الوجود وانما جاء من القرينة فهو
لم يستعمل الا فيما وضع له وسيجئ
هذا فى بحث الاستعارة ان لاطول

هذا مدار الفرق
لان كونه مجازا عقليا بمعنى ان التصرف فى امر عقلى
هو الادعاء المذكور لا ينافى كونه مجازا لغويا بل
لو كان مجازا عقليا بمعنى ان التجوز فى الاسناد
دون اللفظ لم يكن مجازا لغويا وليس كذلك
ولاجل هذا قال بمعنى ان التصرف فى امر عقلى
دون قال لا لغوى

مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على
المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما
كانت الاستعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة
لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت
الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت
اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده
ابنه انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين
كان بمعنى صير فيفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول
جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل
اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه
اذا اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه
اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا

كما لا يصح ان يقال

اسدا

اميرا

يكون

يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل
الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في
الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم
المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس
المشبه به صح التعجب في قوله اي في قول ابي الفضل بن
العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي
تانيث الفعل لاسناده الى النفس
توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب وبعدى فاقول يا عجبا ومن
عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني
من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله
شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في
ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي
ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى

تظللني و تظللني في الموضعين في موقع الحال والثانية صفة شمس وقعت مبتدأ ابو القاسم

وقد يحسن النهي عن التعجب مع التصريح بالتشبيه كقول الامير المعزي

آن زلف مشک بار بران روی چون نگار
گر کوته است کوتهی از وی عجب مدار
شب در بهار میل کند سوی کوتهی
آن زلف چون شب آمد و آن روی چون بهار

الشعار ما ولي الجسد من الثياب

غلالة هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضاً
قد زُرَّت اَزرارُهُ على القمر فلا تعجبوا من بِلى غلالته
فلولا انه جعله قمراً حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب
معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر
الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي ادعاء هذا الدليل
بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة
مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل
الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق
ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد
الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو
الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وتلك
الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني

غير المتعارف

غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة
لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد
انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف
استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى
المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال
ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب
القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب
والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي
التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث
لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه
به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة
تفارق الكذب فهو جواب عن سؤال بالبناء على التأويل ونصب القرينة
على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول

المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل
افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لا
بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى
الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف
الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر
بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح
ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى
فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب
القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل
بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف
ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما
عليه الجمهور وان كان السكاكي ومع هذا فلا جهة
لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب

بل يحصل

بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا
نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق و
الكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع
بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه
الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه
التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من
انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده
قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم
لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك
والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن
العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف
كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل
وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة فح يجوز ان يشبه

لا خفاء في ان المراد غير علم الجنس لانه المتبادر من اطلاق العلم

شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع
للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او آخر غيره
كما جعل اسد كأنه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا
او غيره فبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف
المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود
لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع
له فيكون استعارة نحو رأينا اليوم حاتما وقرينتها اي
قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك
رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد
منها قرينة كقوله فان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا
فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق
قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد

بالنيران

بالنيران
السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون و
تلجؤون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة اي مربوطة
بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبه لا يخفى
حسن كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري
وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتداء
موصوف بقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح
وخبره قوله تنكفي من انكفاء اي انقلب والباء في قوله بها
للتعدية والمعنى ربما رمى حد سيفه تقلبها على أرؤس الاقران
خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا
سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم فالمراد برؤس
الاقران جمع القلة والكثرة يستعار للآخر فجعلها استعار السحائب
لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل
سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد

انتم

سيف م

فاعل تنكفي ه

قيل هذه العبارة يشعر بان لذكر الصاعقة مدخلا في افادة المقصود وليس كذلك

الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسبعة

الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار

الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير

ذلك ففي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له

قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن

نحو احييناه في ومن كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه

استعار الاحياء من معناه الحقيقي هو جعل الشيء حيا

للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء

والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول

المصنف الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واما استعارة

الموت للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت

بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في ومن كان ميتا فاحييناه

ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية

لما بين

لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما

ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه وهو

بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في

المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع

وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره

الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك

استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت

والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف الضدان اذا كانا

قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف

اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار

له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان

الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة الحيوان لان الفعل

المختص به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك وافقا

ان هذا الدليل يدل على ان خصوصية الادراك بالحيوان اشد من خصوصية الفعل والمدعى ان اختصاص الادراك بالحيوان اشد من اختصاص الفعل التي هي مبدأ ذلك الفعل بالحيوان

كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد
تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد
فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يبقى له اسم الحي
هذا كلامه ولا يخفى عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة
والضعف مثل العلم والجهل والقدرة والعجز لم يستعمل اسم
احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين
على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان
ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق الاسم عليه اولى فالعبارة
غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع
طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية
الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضد
اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه
لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة

تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم
بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار
بما يظهر سرورا المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله
في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت
تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والا
ستعارة باعتبار الجامع اي ما قصد اشتراك الطرفين فيه
وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان
لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين اي المستعار له
والمستعار منه نحو قوله عليه الصلوة والسلام خير الناس
رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل
في شعفة في غنيمة له حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة
الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا
جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ

بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنيمة له قليل
يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه
الموت فاستعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما
فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة
وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه
في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار
البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاشتراك
ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد و
الانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما في جنس واحد
وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها
قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس
ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة

المرسن

المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران
خصوص وصف ليس في الانف والعدو فان خصوص
الوصف الكائن في الطيران مرعي في استعارته للعدو
بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه
ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيها التشبيه كما
في غلظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا
اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف
ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها
في الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة
ونبهت على ذلك بان تسميتها استعارة غير مفيدة و
وجه الشبه بين ذلك وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى
مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد
واحد وههنا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما

تتمة

فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار
منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة
وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف
بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلاً
في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في
الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب
من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه
الشبه انما يجب داخلاً في مفهوم الطرفين لا في الماهية
الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية
وقد يكون امراً مركباً من امور بعضها قابل للشدة والضعف
فيصح كون الجامع داخلاً في المفهوم مع كونه في احد
المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران
للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة

بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر
كالجرأة للاسد فالاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع
لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض
لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى و
قطعناهم في الارض امما والجامع ازالة بعضها عن بعض
ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في التقطيع
اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب
للسرد الذي هو ضم حلق الدرع والجامع الضم الداخل في
مفهومهما الا انه في الاول اشد واما غير داخل عطف على قوله
اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع و
الشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ
في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة
لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها

ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فا
لجامع ههنا ايض داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره
قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد
موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له
واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع
المركب منهما واما المستعار له فهو الرجل وفرق بين المقيد
والمجموع فهو داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير
داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد واما تقسيم
آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية
وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي
واما خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة
الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة
قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة

كما في

على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان يقال ان الجامع غير ... صح

المبتذلة من الابتذال واصله البذلة وهو ثوب خلق لكثرة الاستعمال

التشبيه

كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف
فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس
سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه
اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه
علك الشكيم الى انصرافه اذ الشكيم والشكيمة هي الحديدة
المعترضة في فم الفرس واراد بالشكيم نفسه بدليل ما قبله
عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر
شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا
الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي
المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان
يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في
قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه
فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في

سلمة

العلك بحائيده

جمع حبيبة

لا شك ان الكلام في انواع الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقد سبق ان

القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في
ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس فت
الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين منضمتين اشبه
بالقربوس والثوب في الركبتين مائلهما الى العلو ثم يمتد
متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من
العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد يحصل الغرابة
بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل
حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم
المهاري رحالنا فلم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا
باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح فالدهم
جمع الدهماء فهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي المنسوبة
المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع
ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن
اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع
وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون
في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث
واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول
الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة
المشتملة على لين وسلاسة والتشبيه فيها ظاهر عامي لكن
قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل
يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد
انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس
شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير
الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي
وسائر الاجزاء يستند اليها في الحركة ويتبعها في الثقل و

الغادي هو السائر من الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر الى المغرب

الخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات
لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرء القيس فقلت له
لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل
بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب
يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا
يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به
والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال
فالاستعارة باعتبار الثلثة اي المستعار منه والمستعار له
والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما
حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له
عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة
الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم

الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي
او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام
والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع
اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد
البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط
التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة
التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع
الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا
كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل
والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي
يدرك بالبصر وقد عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو
الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى

الحاصل بالمصدر وان اريد ايقاع تلك الحالة فهو المصدر الذي وضع المصدر له وليس له تحقق في الخارج اما المعنى الاول فموجود في الخارج محسوس او نقول المراد حسية متعلق المصادر على ما قال الفاضل الكاتبي من ان حسية بعض المصادر لاعتبار حسية المتعلق ٥ قطب

الجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص
النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح ليكن
ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة
والمكني عنها بخلاف المص فان كلامه في المصرحة فزعم المص
ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في بياضه
وانارته وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار
الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر
تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي ولما
عقلي عطف على ما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها
حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له
كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان
والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب

الشواظ والشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه ٥ صحاح

الرأس

اللألاء درخشيدن ٥

الكشط رفعك شيئا عن شيء قد غشاه ٥ ق

امر حصولا دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد و
ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا
معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ
عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من
الليل اي كشط وازيل كما يكشف الشيء الطاري على الشيء
الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار
كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ
عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار
من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم
مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في
الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما
هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب
اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور النهار

نسخه: كما يكشف عن الشيء الشيء الطارئ عليه

شكوت فلانا واشكو شكوا وشكاية وشكية وشكاة
اذا اخبرت عنه بسوء فعله بك فهو مشكو ومشكي ه
صحاح

تمييزه عن ظلمة الليل وبان الظهور هنا بمعنى الزوال
كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال
الامام المرزوقي في ذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذؤيب وعيرها
الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى
ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فافهم من
مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر العلامة ان
السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة
اي نزعته عنها وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة
من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر و
السكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في
قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظ على قول غيرهما واما على
قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة قريبا
غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات

فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار
المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار
وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام
بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في ضعف
ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم
بحيث عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى
ان اذا المفاجاة انما يصلح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما
يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه يستقيم
بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع
ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان
يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام
عين حصول الظلام فيكون نسبته دخولهم في الظلام الى
نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ

بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقويته

لذلك لا شك ان التشبيه انما يكون ابلغ اذا اشتمل على نوع

استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك

انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال

ضوء النهار فليتامل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي

كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن

الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهو عقلي وقد اهمل

صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وقوعه ولانه في الحقيقة

استعارتان الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي

فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة

مبناها على التشبيه تتنوع الخمسة انواع كتنوع التشبيه

اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة فالاعطف

على قوله اما حسيان اي ان لم يكن الطرفان حسيين فهما

اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان

المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع

عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه

في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان

اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية و

التشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل

والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان

المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر

المكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر

فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا

له ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع

يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال

في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع

منه

وجهنا اللفظ المستعار اسم مكان وهو المرقد

البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه
لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله
هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع
عدم ظهور الافعال ومن زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه
نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه الله
من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب
ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على
قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي و
الحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار
منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع
التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم
صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى وضربت عليهم الذلة
اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة او الخيمة على من

مشتملة عليهم نهم فيها كما يكون في القبة

فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب
كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب
القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي و
المستعار له تثبيت الذلة والتصاقها بهم والجامع الاحاطة
واللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل
ان يكون تشبيه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد
الضرب المتعدي بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس
ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا
لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء
وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء
المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار
قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل
على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير

لان ذلك شامل للصفات المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة

خرج بهذا القيد الاخير جميع الاستعارات المشتقات

المكان معنى لان التشبيه انما يصح بما اشتهر بنوع اشتهار واختص بنوع اختصاص بمعنى من المعانى وله ايضا مدخل فى التشبيه انما هو بالنظر الى نفس القيام المعتبر فى مفهومه وهو بمعنى المصدر ه

اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اى الاستعارة اصلية
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب
الشديد لان الاول اسم عين والثانى اسم معنى وكذا ما يكون
متأولا باسم جنس كالعلم فى نحو رايت اليوم حاتما والا
فتبعية اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالـ
فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم
الزمان والمكان والالة والحرف وانما كانت تبعية لان
الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه و
انما يصلح للموصوفية الحقائق اى الامور المتقررة الثابتة
كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال
والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول

دخول الزمان فى مفهومها او عروضه لها ودون
الحروف وهو ظاهر واما الموصوف فى نحو شجاع باسل
وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اى رجل شجاع
باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان الدليل بعد
تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان
والالة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس
فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا البتة
وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات
المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولئن صح
بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو
المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والالة
فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه
فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر

التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا
قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه
ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل
وكذا اذا قلنا هنا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه
الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم
في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم
بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار
صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو
المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ
الدال على نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها
تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه
لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي
لما تعلق به معنى الحرف وقال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات

لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني يرجع تلك
المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق
معنى الحروف كالمجرور في قولنا زيد في نعمة غير صحيح
كما نشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة
بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال
بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم
يدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور
فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة
فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة
تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة
للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا
مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد
الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة

الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى المجازي
والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة
والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه
استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل
باعتبار استعمال المقيد على مشفر البعير في مطلق
الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا اطلاق
النطق على الدلالة فح يصح التمثيل على احد الاعتبارين
فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه
اي موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة
والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط

والحصول

والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان
حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة
فيها تبعا للاستعارة في المجرور هذا الذي ذكره المصرح
ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى
التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم
الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني
غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب
المصرح لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة
على مذهب سواء كانت اصلية وتبعية غاية ما في الباب
ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
نعم هنا موجه على ان يكون الاستعارة بالكناية في
نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا

لترتب آخر ومن البين ان الغرضية ليست عبارة عن الترتب بقي شيء وهو انه صرح في
التلويح بان اللام انما يدل على ان مجروره علة سواء كان معلولا باعتبار كما في ضربته للتاديب
او لا كما في قعدت عن الحرب للجبن وهو يقتضي ان اللام موضوعة للعلية التي هي اعم من
الغرضية لا لخصوص الغرضية فلا يصح استعارة اللام منها للترتب العداوة على
الالتقاط وكون الغرضية مندرجة تحت العلية وفردا من افرادها للتجريد نفعا لان
اللفظ انما يستفاد مما وضع له لا من افراده اللهم الا ان يقال يجوز ان يكون اللام بحسب
اللغة موضوعة للعلية مطلقا
وغلبت في بعض افرادها
الذي هو الغرضية او تكون مشتركة
بين نوعي العلية
ابو القاسم

العلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر

ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة

التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة

بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به

اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق

الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن

على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه

اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو

المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية و

تبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام

حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية فالحاصل

ان ان قدرنا التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف

فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي

كما اذا قدر

كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان

المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في

متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك

فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة

التبعية في الاولين اي في الفعل وما يشتق منه على

الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا

يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام

قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين

لا يتعلقان بالبخل والجود نحو قول القطامي لم تلق قوما

هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم

لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم

الاسنة القاطعة فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى

الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة

انما قال في الاولين لما سيجي من ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة ه

بمعنى ان هذا هو الاصل والغالب

شبه الطعن بالقرى بجامع الايصال للشي الى الباطن ه

كاحمريا القنا القطع ونزرنا التدريع وسردها نسجا

فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم

استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة

كقوله واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود

الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع و

البيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم

بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة

او الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو وقرى حرب

بني فلان اعناق الاعادي بالسيف طعانا ومما تمثل

السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن

مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح

لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما

ذكر الشارح من قرينة على ان سرى استعارة لان السرى

في الحقيقة

في الحقيقة السير في الليل فليس بشيء لان المقصود ان

يكون الجميع قرينة غير ذلك كفقر من الاحوال نحو قتلته قتلا

اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير

مضبوطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين

والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء

يلائم المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او بما يلائم

المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا

تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار

منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت

النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن

بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير

العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه

كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم

العطاء دون الرداء تجريدًا للاستعارة والقرينة سياق
الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا في الضحك
اخذًا فيه غلقت لضحكته رقاب المال لئن يقل غلق الرهن يريد
كالمرتهن اذا لم يقدر الراهن على انفكاكه يعني اذا
تبسم غلقت رقاب امواله في ايدى السائلين وعليه
قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم
يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق
يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في
الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم
يقل طعم الجوع لانه وان كان يلائم الاذاقة فهو مفوت
لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما
جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو
ما يدرك عند الجوع من الضر وانتقاع اللون ورثاثة

الهيئة

الضحكة المرة الواحدة ٥ صح

وقد مر ذكره في اوائل بحث الاستعارة ٥

لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه ٥

اللباس

فان قلت

الهيئة على ما مر والاذاقة لا يناسب ذلك فكيف يكون
تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث
الذى استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس الجوع
والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها
في البلايا والشدائد كما يقال اذاق فلان البؤس والضر
واذاقه العذاب والذى يلوح من كلام القوم في هذه
الاية ان في لباس الجوع والخوف استعارتين احدهما
تصريحية وهو انه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم
استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما
يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر
البشع حتى اوقع عليها الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا
يكون الاذاقة قرينة الاستعارة المكنية فلا يكون تجريدا

في اول بحث الاستعارة ٥

جواب سؤال مقدر

والاذاقة في الاصابة ثم

فلا يكون ترشيحا

فان كانت مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو

اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت

تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار

ثم فرّع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظم

الترشيح بالصفة قولك جاوزت اليوم بحرا ذا اضطراب متلاطم

الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله

لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم

المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره

لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه

اعني الحيوان المفترس الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق

والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على

تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة ليست

في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق

لذلك وتقوية ومبناها اي مبنى الاستعارة على

تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار

منه لا شيء مشبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي

يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله

اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد

الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه فيذكر

علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في

السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج

الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى

السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على

انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية

لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو

القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من

التعجب في قوله وقامت تظللني ومن عجب شمس تظللني
من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا
من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه والكان
لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب
التعجب على عكس مذهب النهي فان مذهب التعجب اثبات
وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه
اثبات خاصة من خواص المستعار منه للمستعار له
ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله
واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف
بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان
هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه
لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه
المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد

تسمية

تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد با
لاصل هو التشبيه بالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه
وما ذكرناه صريح في الايضاح ويدل على ما ذكرنا لفظ
المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف
بالاصل يسوغون ان لا يبنى الا على الفرع كما في قوله
اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في
السماء فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد
عزاء جميلا فلن تستطيع اليها اي الى الشمس الصعود
ولن تستطيع الشمس اليك نزولا وبحث تقديم الظرف
على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده
اولى وهذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فلما
فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى

بالمجاز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل
الكلام خلوا عنه وصار الحديث مع المشبه به فكيف
لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما
المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه
بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ
بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا
من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة
في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في
المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين
المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعى ان الصورة
المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة
المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها
كما يقال للمتردد في امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى

المراد بارجل الخطوة يعني انه يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف كذا قال الشيخ المفتاح

كما كتب وليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد
بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على
ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد
من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام
الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو
الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما
ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه
منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر
المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد
بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال

تشبيه تمثيل

له تشبيها تمثيلا او تشبيه تمثيل وههنا بحث وهو
ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير
استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات
لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها
التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب
في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل
المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فغير استعارة كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب
اليمانين مصعد البيت فان التركيب موضوع للاخبار
والغرض منه اظهار التحسر والتحزن فخص المجاز المركب بالاستعارة
في تعريفه بما ذكر عدول عن الصواب وسمى التمثيل

اي استعمال

اي استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل
الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي
يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله
على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة
يجب ان يكون لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو طرق
تغير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون
استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب
ان يكون اللفظ هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه
فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي هو مختص
بالمشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد
المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له
بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد

قد ورد

في امرائهم ما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن
في الصيف على المتكلم فليس يمثل بل ماخوذ من المثل
اشار اليه فلكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ للحال
او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله
تعالى كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان
ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل
الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب
قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في
مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية و
استعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين
اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك
يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القوم

والثاني

والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث
ما اورده المصنف رح ولما كانتا عنده امرين معنويين
غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل
بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي
تطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي
في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه
فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب
البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان
وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك
التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه
به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري
عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة

الاختصاص بالاضافة الى المشبه شيخ الاسلام

فلانه

بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه
اي بالتشبيه
بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية
المشبه به
عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به
المراد
للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك
الامر الذي يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به او قوامه في وجه
اي بذلك الامر
الشبه ليخيل ان المشبه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص
بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه
الشبه في المشبه بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه
في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب
الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة
التميمة في الاصل من تم الشيء اذا قدر سمي التميمة لانه مقدرة على
لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق
الخرز بالتحريك الذي ينظم الواحد خرزة صحاح
الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي
انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمسة بنين وكانوا

العوذة والمعاذة والتعويذ بمعنى صح

فيمن

اولها

فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت
اهلكهم
ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد
وعبرة لا تقلع حكي ان الحسن بن علي رضي الله عنه دخل
على معاوية رضي الله عنه يعوده فلما راه معاوية قام و
تجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر
صروف الدهر
لا اتضعضع فاجاب الحسن على الفور واذا المنية انشبت
اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتياله
اهلاكه
النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار
قوله لا تبقية لذي فضيلة والتعدية بعلى لتضمن معنى الرقة
ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي المنية
اي رحمة
الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها
تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة
بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار
الى الثاني بقوله كما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك

ابقيت على فلان اذا رغبت عليه ورحمته والاسم منه البقيا صحاح

مفصحًا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم
في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت
لها اي الحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة
فيه اي الانسان المتكلم وهذه استعارة تخييلية فعلى
ما ذكره المص كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقتان
مستعملتان في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز
لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهنا عقلي
كاثبات الشيء لشيء ليس هو له وهنا عقلي كاثبات الانبات
للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهما فعلا المتكلم ويتلازمان
في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية
يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينة
للتخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المص في مثل قولنا

حقيقة مستعملة

قرينتها التخييلية

اظفار المنية المشبهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول
بعد صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى اطولكن
في قوله صلى الله عليه وسلم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا
ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما
ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له
في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية فكانه استنباط
منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في
كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه
ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة
السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت
اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على
ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار
مص وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين

اي ان المستعار هو لفظ المشبه به المتروك ميرزا جان رحمه الله

الشبيهة

هو لفظ السبع الغير المصرح والمستعار منه الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية

ينقضون عهد الله حيث قال ساغ استعمال النقض في ابطال
العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة
بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان
يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على
مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع
اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه
به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنه قد يشعر
منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة
تخييلية بل هو قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال
العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد
القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما
دل عليها في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت
للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو

السبع وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية وذلك انه قال
في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم
عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه
نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم
عن حقيقته ويوضع موضعا ليس فيه شيء يشار اليه فيقال
هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة
اذا اصبحت بيد الشمال زمامها فانه جعل للشمال يدا ومن غير
ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان
يقال اذا صحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا
مثل الاسد وانما يتاتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير
الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة
شبه المالك في تصريف الشيء بيده فتجد التشبيه المنتزع لا
يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال

مثل ذي اليد من الاحياء فيجعل المستعار له اعني الشمال

مثلاً ذا شيء وغرضه ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء

وقال ايضاً لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لا يتعقل

عن شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئاً باليد وانما المعنى

على انه اراد ان يثبت للشمال يداً وكذا قول زهير صحا اي

سلا مجازاً من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر

باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه

قيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه

لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعُرّي افراس

الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية و

التخييلية اورده تنبيهاً على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون

تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة

للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفي الاستعارة

بالكناية

بالكناية يتعرضون فاشار اولاً الى بيان التخييلية

فقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه

زمن المحبة من الجهل والغيّ واعرض عن معاودته

فبطلت الآته اي الات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في

معاودته فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات

المسير كالحج والتجارة قُضي منها اي من تلك الجهة

الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به

وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا

محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة

بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبى بالجهة

المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس

والرواحل فالصّبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل

الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصِّباء بفتح

يقال صبا يصبو صبوة وصبواً اي مال الى الجهل والفتوة صح

الصا دنيا لصبي صبا مثل سمع سماعًا اي لعب مع

الصبيان وَاثنتان الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهير اصح

اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها

والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها

الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع في اتبع الهوى الغي الّا اوان تنو

اي تتقوى وتتعاضده

الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان منافع المال

والاخوان فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس

والرواحل تحقيقية معناها عقلية اذا اريد به المواضع تحقق صح

وحسا اذا اريد اسباب باتباع الغي ولما كان كلام صاحب

المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية

بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصرح

والاستعارة التبعية ايضا ٢

في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها

فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرّف السكاكي الحقيقة فصل

اللغوية

اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع م

واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من قوله غير تاويل

في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول

بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير

الموضوع لها بالحقيقة فلابد من الاحتراز عنها واما له بالحقيقي

على الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر القول

عقلي وهو جعل غير الاسد اسدًا وان اللفظ فيما مستعمل م

حقيقة م

وضع له فيكون لغوية فلا يصح الاحتراز فانها اي عنها م

انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها

مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول

قد عرفت انه تذكره ابو ٢

المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين

متعارفا وغير متعارف فبمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت

له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من

غير تاويل هذا هو الصحيح الذي يجب ان يقصده
السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال انما
ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين
ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ
المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل
والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس
لو وقع الفصل بين المتعلقين وهو قوله على اصح القولين والمتعلق
بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا
لغويا او عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة
للاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في
الجملة ولو اريد بالوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين
ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فلينا مل وعرف

السكاكي

السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع
حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع
متعلق بمعناها اي عن ارادة
فالباء في قوله بالنسبة متعلقة بالغير واللام في الغير
للعهد اي مستعملة في غير المعنى الذي الكلمة موضوعة
له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة
كانه قيل يجب مغايرة المعنى الموضوع له
تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة
قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا
وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا
في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح واذل على المقصود
اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق
في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادة معناها
في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد

ارادته اي ص

الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل
فيما في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على
ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق
فلو لم نقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا
يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح
لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق
احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز
عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون
لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما
اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى
نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط
في فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلوة

في الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا
فذلك ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف
يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز
عن خروج ما اذا اتفق ونحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي
بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتاويل
لان السكاكي قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه
وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه
بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه
بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع
في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق
اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد فان اريد
ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجريد و
تسامح واجيب بانا لا نم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول

بعدم م ان الوضع المطلق في قوله فيما وضعت لا يتناول الا الوضع بغير تاويل ه ١٢

اي زيادة الايضاح ه

الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصح

للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين

اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء

ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافى الوضع

كما فى المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد

قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو

لنفى المتعارف ليتعين المراد عن غير المتعارف لا لنفى

الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون

استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وردا ايضا

ما ذكر بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يودى

معناه كما لا بد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ

الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا

فكذا لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ

اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع للادعاء والقرينة المذكورة قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم توجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذاه جلبى

لانه مستعمل فيما وضع له فى هذا الاصطلاح ولا تاويل فى الجملة وان لم يكن ما وضع له

فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل فانه مختص

باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة

مخل ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد فى تعريفها

انما يمكن بهذه العبارة اعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب يكون

لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعملة فيما ضعف

له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها

لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثانى فلكون الحقيقة

ماخوذة فى تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد

فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره بذكره فى تعريف المجاز فيه ص

لكن البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغى

ان يلتفت اليه لا سيما فى التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف

الوضع بلام العهد يغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود يغنى ص

اللام فى الوضع للعهد اى الوضع الذى وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد منه

هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له
بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة
~~عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوع في~~
~~قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب~~
اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوع
في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب
ولا نعني بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور
التي تختلف باختلاف الاضافات لابد في تعريفاتها من التقييد
بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من
اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذفه
جميع المنطقيين من تعريف الكليات الخمس والمتقدمين والمتقدمون
من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة
الى معنى واحد بعينه قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب

وضعين

وضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة
له اي مع قطع النظر عن امر آخر لا سيما ان تعليق
الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال
ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد ويخرج
عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمله الشارع في الدعاء
لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة استعماله
للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انها لازم
للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في
تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا ان الاصل هو ذكر القيد
وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في
تعريف المجاز لصار المعنى ان الكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال

المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع
له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف
الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريفه
للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه
يصح وأجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة
معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع
له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا
الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد
بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس
وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة
المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة
في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرّف الاستعارة

بأن تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور
الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه
به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع
مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو
اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه
به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد
كما اكتسى الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار
في معرض السبع معها فانه كذلك ينبغي كما هو شان العارية
فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه
لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها وتسمي المشبه به سواء
كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وتسمي المشبه
مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في

اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له مخلب ولفظ كذلك حال من المستتر في ينبغي ١٥ ابو

والاول ليس بالكلام

ويسمى اسم المشبه به مستعارا مو

الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو
لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في صناعة
التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار ويجيء
من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه خبط
في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة
الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف
المذكور اي من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها
اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما
لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية و
التخييلية ما يكون على القطع وهو ذكر قسما آخر وسماها
المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر
التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا
او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك

اياك

اياك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية قال
صفة للقسم ه شيباني
في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن
والمحتملة لها والتخييلية ه شيباني
الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين
من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل
مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة
التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم
يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه
عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة
التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى
الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما
تقول الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون
ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق

الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له أنه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز
عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان لرجوعه
الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى
اى اولاً به ه
قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي
والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه
ليس موردا لقسمة واجيب بوجوه آخرها ان الكلمة
قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع
واريد به جملة القرآن ه
حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد و
المركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز
في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة

مع انه

مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز
في المفرد وسلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم
المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالتشخص لم يدخل
المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد
اى تعريف المجاز لانه لم يوضع بالوضع الشخصي لمعنى
ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف
الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا
على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم
التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه
التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت هنا
المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام
المصرح حينئذ على استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام
الامام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولك اراك تقدم

قوله الا لا اختصاص لهذا السؤال بان يراد بالمفرد ما يقابل المركب لوروده على تقدير ان يراد بالمفرد ما يقابل [illegible] ان يقال ان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المجاز [illegible] وان اريد بالوضع [illegible]

اصلا لمعنى لا يكون موضوعا لها بالتشخص [illegible] غير الوضع لها بالتشخص ه

ان مثلهم

لا يخفى ان المنع المزبور بقوله لو ثبت الخ منع السند ه عفي عنه

التمثيلية

رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه
به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام
حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل ان ان لم
يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض لكن ان
اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بالف شيء لا
يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة هنا هو التقديم
المضاف الى الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار له هو
التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية
السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والانتباه
للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا
الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم
ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد

فتؤخر

فتؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان
وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناها حسا
ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها
شيء من التحقق الحسي والعقلي كلفظ الاظفار في قول
الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع
في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير
المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع
للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس
به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار
المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة
التي هي مثل صورة الاظفار لفظة الاظفار فيكون استعارة
تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة
على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار

المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب
ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار
بالسبع ولسان الحال التشبيه بالمتكلم وزمام الحكم التشبيه
المنية الشبيهة بالسبع وصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة
في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد
جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام
لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية
غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها
بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص
انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف
شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء
اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء
لكنه اضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون
من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا
ايض

ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب
مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية
اي على التشبيه بظرف شراب
بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة
الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليه حاجة
وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب
ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في
غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييليا ذكر
ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة
الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن تخييليا وايضا
انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب
والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال
العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة و يخالف
تفسيره للتخييلية تفسير غيره لها اي تفسير غير السكاكي للتخييلية

يعني دفع هذا بان السكاكي لم يلتزم التقليد بل خالف في كثير من المواضع في هذا الفن لغيره ولا قباحة فيه فلو كان تفسيره مخالفا لتفسير غيره لا يقوم دليلا على ابطاله

بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال يدا وجعل الظفر في
للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل الشمال
صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها
استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما
وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال
ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع
له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة
ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن
شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما
يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي
دون المصنف لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه
بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هنا

بجعل

بجعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه
الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خص التفسير
المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون
مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية
قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من
معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي
هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة
في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار
والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعملة في معناها الحقيقي
ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية
والشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من المجاز
الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي فظان هذا

حاصل الجواب اختيار الشق الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا

لا انه قال السكاكي انه مستعمل في غير الموضوع له والمجاز له انه مستعمل في الموضوع له

النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان
التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى
اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية
ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي
في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح
لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص
المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص
السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت للمنية
لاختيار الضلالة على الهدى هو المشبه ما يخص المشبه به
الذي الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك
صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى
وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح والتجارة كما اعتبر
هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا

الترشيح ذكر ما يلائم المشبه به

الذي

هو

ايضا معنى

ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح فيكون
استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين
اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت
له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه
الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ
الاشتراء المعبر به عن الاختيار من الاستبدال الذي
هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له و
هنا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض
لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه
في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه
فالمشبه ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت
له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم
فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة

في قوله

بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه انما ليس
بلفظ بل بلفظ المشبه اعنى الاظفار التى هى موضوعة
للصورة المحققة التى هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا
الفرق لا يقتضى وجوب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية
وبعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى احدهما دون
الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز
والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واعتصموا
بحبل الله جميعا انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده
والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح
لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المص المطالبة
بالفرق بين التخييلية والترشيح ومحصول الجواب ان الامر الذى
هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه
متنا جعلناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم

يمكن اثباته

يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه
به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى
مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت
بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى
بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة
ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح
خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد
والمجموع فالمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه
لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة
تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اى واراد السكاكى بالاستعارة
المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه
ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية فى قوله واذا المنية انشبت

اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها فانكار ان يكون

شيئاً غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص

السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد

المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن

التخييلية لان اضافة خواص المشبه به لا تكون الا على سبيل

الاستعارة ورد ما ذكره السكاكي في تفسير الاستعارة

المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية

كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقاً للقطع

بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك

لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف

الاخر وجعلها قسماً من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة

المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة

التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر

والنفسا عن تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سوال

مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناه الحقيقي فما معنى

اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان

قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الا

حيث اورد سوالاً وهو ان الاستعارة يقتضي ادعاء ان

المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئاً

غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم

جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم

اي لا اعتراف لنفي الجنس وانتصب الاسم لكونه مشبها بالمضاف

جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة

~~المصرح بها بمسمى المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها~~

بمسمى المشبه فكما ندعي هناك ان الشجاع مسمى بلفظ

الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض

بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل

اعتراض

وجه النقض انه اذا جعل المنية مرادفاً للسبع كان استعمال المنية في الموت بطريق المجاز كاستعمال ... لفظ السبع فيه ... ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ... ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه ...

من جهة تعلق بحقيقة الشيء به والاكمل صفة اعترافاً والخبر محذوف ... وقد يقال ان انتصاب اعترافاً باعتبار انه مفعول فعل محذوف اي لا نعترف اعترافاً ... ابو القاسم

المخصوص كذلك تدعي هنا اسم المنية اسمًا للسبع مرادفًا

للفظ السبع بلا ارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية في جنس

السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا

وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع

كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع

لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا

الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية

قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية

قلت سلمنا جميع ذلك مستعملًا في غير ما وضع له على التحقيق من

غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف

الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس

مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعماله له

بطريق الحقيقة بل كان مجازًا فكذا اذا جعلنا اسم المنية

مراد

مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت

بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة تخييلية

وبالجملة ان كل واحد يعلم ان المراد بالمنية ههنا الموت و

هذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازًا التبة و

على هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا

للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء

لا تحقيقًا ولا يكون حقيقة بل مجازًا وكذا ما قيل ان المراد به

المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول

المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير

المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية

وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد

عن ايراد المص بان المنية مستعملة فيما وضعت له بالتحقيق فلا يكون استعارة بل حقيقة

في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي

موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق

ونحن لا نم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا
انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق
من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه
جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له
بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد
يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان
وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت
فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية و
استعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف
الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع
له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد
من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامهم مع
ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع

على ما فهموه

المكني عنه بذكر رديفه (وهو الاظفار) والمنية مستعار له والحيوان
المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر
الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها
المعنى المصدري وحيث جعلها من المجاز اللغوي اراد — اقسام
بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال
عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان
المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم في
غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال
فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية
استعارة بالكناية حال كونه عبارة عن السبع ادعاء على
ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال

المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي
اي بجميعه يقال في الصحاح حذافير
رد الاستعارة التبعية وهي ان يكون في الحروف و
الافعال وما اشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها
بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها
وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة
مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة
الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي
في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال
بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة
لاستعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق لانه لا له و
هو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل
اي السكاكي و

الشيء اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد حذفار ه صحاح

نسبة

نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم
لهذميات بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات
اي المرغوبة
الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها
قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة
ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا بجعل العداوة
والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط و
بجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى و
لاصلبنكم في جذوع النخل بجعل الجذوع استعارة
بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة
على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة
التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة
تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك
ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورده

تنبيه بحث لان بهذا الايات في مثل قوله تعالى لعلكم [illegible] عليه
[illegible] القرينة ههنا [illegible] كثرة الوداد كما
ههنا مناسبة كما لم [illegible]
الفاضل المحقق في شرح المفتاح توجيهها
لا رجاع الاستعارة التبعية الى
الاستعارة بالكناية في الاية
المذكورة بجعل [illegible] استعارة
بالكناية عن المرجوة وبجعل لعل قرينة
لها ويجعل الوداد الكثيرة
استعارة بالكناية عن العلية وبجعل [illegible]
[illegible] قرينتها وفيه نظر
بحث ٥ [illegible]

ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية
كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد معناها
الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية
مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام
الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسر بذكر
المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون
مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية
محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة
المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها في
مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية حينئذ
ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام
المكني عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم
يقدر التبعية التي جعلها قرينة للمكني عنها حقيقة

بل قدرها

بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة
لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي
المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن
ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها
مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة
التبعية حيث لم يتات له ان يجعل نطقت في قوله نطقت
الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة
في الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال اي في جواب الصدر ان مجرد كون العلاقة
هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت
جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقيق هذين
الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من
له حذاقة في غير هذا الفن فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه
وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض

اي صدر الشريعة

اما ولا فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست فى نطقت بل فى الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية
والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به وارادة مشبه لا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤها فى مثل نطقت الحال
اذا جعل نطقت حقيقة مما لا ينبغى ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكى يجعل ما اعتبر فى تعريف الاستعارة بالكناية
ذكر شئ من لوازم المشبه به واشترط فى امثلتها ان لا يذكر ذلك على سبيل الاستعارة التخييلية قال وبه ظهر ان الاستعارة
المكنية لا تنفك عن التخييلية على مذهب الاصحاب وهذا صريح فى ان الاستعارة بالكناية لا توجد بدونها والا فقد صرح
بان التخييلية توجد بدونها كما فى قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع وغير ذلك من الامثلة التى ذكرها واما ثالثا فلانه قد صرح
السكاكى بان نطقت فى نطقت الحال امر وهمى كالاظفار المنية وهذا صريح فى انه استعارة تخييلية وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل مخالف لصريح كلام المفتاح ١٥ منه رح

المص رح بانا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كانت حقيقة
لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست فى نطقت
بل فى الحال بان يجعل لها لسان وايض معنى قوله فى
المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية
مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهم المص فاذا
قلنا نطقت لسان الحال فالمكنى عنها موجودة دون
التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا يصرح بالمشبه
به فى نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام
السكاكى والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير
ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق غير
السكاكى فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد
الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله
تعالى ينقضون عهد الله ان فى لفظ استعارة بالكناية

(margin: نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التى هى بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها او تخييلية اما اذا قلنا صح)

(margin: على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاقا صح)

(margin: [illegible])

وتشبيهها

وتشبيهها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا
امر محقق عقلا لا وهما فيكون قرينة الاستعارة بالكناية
استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكى
وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك
المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده
لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر
فى اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهى توجد بدون التخييلية
كما صرح به فى المجاز العقلى حيث قال ان قرينة المكنى عنها
اما امر مقدر وهمى كالاظفار فى اظفار المنية ونطقت
فى نطقت الحال او امر محقق كالانبات فى قولك انبت الربيع
البقل والهزم فى قولك هزم الامير الجند قلت هذا يصلح
ايض لابطال كلام المص لا لتوجيه كلام السكاكى لانه قد
صرح بان نطقت من قبيل الوهمى كالاظفار فيجب ان تقدر

(margin: اى المكنى عنها)

(margin: ابطالا لكلام المص)

امر وهي تشبيه بالنطق كما ذكر في الاطفار وهذا قول
بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد
التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى
عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تفسير المص مثلا
في نطقت الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة
بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت
حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاطفار
فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب
السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة لكنه
انتهى الاطفار المتن فصل في شرائط حسن الاستعارات
حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل
الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كأن يكون وجه الشبه
شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض

ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما
على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة
لفظا اي يجب ان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة
[gloss: انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا حلبي]
التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا
في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة
التشبيه من جهة اللفظ يبطل الغرض من الاستعارة
[gloss: لعل المراد كمال الغرض]
اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه
به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى من
في وجه الشبه كما قال الشاعر ظلمناك في تشبيه صدغيك
بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم
[gloss: المحاكاة المشابهة]
ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقا غير معقبة
بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان
المجردة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقص الحسن

بالنسبة الى المرجحة كما مرّ لذلك اي ولان شرط حسنه ان
لا يشم رائحة التشبيه لفظاً يوصى ان يكون الشبه اي ما به
المشابهة بين الطرفين جلياً بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح
خاص لئلا يصير كل منهما الغازاً اي تعمية في المراد يقال
ألغز في كلامه اذا عمّى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل
رطب وارطاب يعني يصير الغازاً اذا روعي شرائط حسن
الاستعارة واما اذا لم تراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير
الغازاً لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسداً
ودايت واريد انساناً ابخر وفي التمثيل رأيت ابلاً مائة لا تجد
فيها راحلة واريد الناس من قوله صلى الله عليه وسلم الناس
كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس
كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله
الرجل جملاً كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده

في الكلام

البخر نتن الفم

كالنجيبة

كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول
ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على
الحال كما قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او
في جملة مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلاً
او بمعنى ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية والتمثيل
يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل
لجواز ان يكون وجه الشبه خفياً فيصير تعمية والغازاً
او تكليفاً بما لا يطاق كما في قالك لين المتكسرين ويتصل به
اي بما ذكر من انه اذا خفي التشبيه بين الطرفين لا يحسن
الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين
حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن
التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه
فاذا فهمت مسئلة تقول في قلبي نور ولا تقول كان في

اي صح كانهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة ا چلبي

وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه صح

قلبى نوكا وكذا اذا وقعت فى شبهة تقول وقعت فى ظلمة
فالاستعارة المكنى عنها كالتخييلية اى فان حسنها برعاية
جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة
التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون
الا تابعة للمكنى عنها عند المص وليس لها فى نفسها تشبيه
لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما
صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى
عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت
تابعة لها فقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها
لهذا استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية
عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن
حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر فى

فصل

التحقيقية والمكنى عنها اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها

ولا تقول كانى فى ظلمة

فصل

عن اعرابها

عن اعرابها الاصلى الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان
الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر
فى الحذف كالنصب فى القرية والرفع فى جاء ربك لانه
نقل عن محله اعنى المضاف واما فى المجاز بالزيادة فلا
يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر فى ليس
كمثله مجاز فالمقصود فى فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول
لكنه قد حاول التنبيه على الثانى اقتداء بالسلف واجتذابا
بضبع السامع عن الاول لئلا يخفى عند اتصاف الكلمة بالمجاز
بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها
الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ
المفتاح اى تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او
زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية
والثانى مثل قوله تعالى ليس كمثله شىء اى جاء امر ربك

لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود
سؤال اهل القرية وان كان الله تعالى قادراً على انطاق الجدران
ايضاً قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر
يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم
يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مرّ بقرية قد خربت
وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً او
لنفسه متعظاً ومعتبراً سل القرية عن اهلها وقل لها ما
صنعوا كما يقال سل الارض من شقّ انهارك وغرس
اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر
وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب لانه خبر
ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان
المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء
مثل مثله فالاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من

(اي هلك) (انتهى كلام الشيخ)

باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه
لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي
زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي
زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه
اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ
هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله
تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذا التقدير
انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم
قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض
نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصداً الى المبالغة لانهم
اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه
عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون
ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله

(الايفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع)

ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان

متعقبتان

متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته

تعالى ونحو قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه

بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت

عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها

فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هنا فيمن له مثل ومن لا

اى ليس كمثله شيء الخ

مثل له فما كان الحذف والزيادة مما لا يوجب تغير حكم

بل الحق فى بعض النسخ نقل فيه كلام الاحكام ٥ سيد

الاعراب كما فى قوله تعالى او كصيب من السماء اى كمثل ذوى

صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله اى فبرحمة فالكلمة

لا توصف بالمجاز فالاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف

بانه اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان

منه يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه اساسا كنقصان

الاهل والاهل فيما مر لا كنقصان منطلق الثانى فى قولنا

لبقاء الاعراب والمعنى ٥

زيد منطلق

زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوى من قوله

تعالى او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان فى من قولنا سرت

يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى

اى فى هذا التعريف ٥

واستعمال اللفظ فى غير ما وضع له فى هذا النوع من المجاز

ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل بعلاقة

كونها محلا كما وقع فى بعض كتب الاصول فهو لا يكون فى

شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف

مشتركة م

كما لو قيل بكونها بين الجدران والاهل والثانى يسمى مجازا

بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له

لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه

بالكلية فيخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة وما يغير الاعراب

فقط نحو سرت فى يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو

الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه

والاعراب م

بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغيير المعنى و
الاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة
ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل
فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه
ذلك قال صاحب المفتاح والذي في هذا النوع ان يعد
ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل
الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له
ولكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد
اى وعلاقة من المجازة
بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في
ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم
جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسرة
بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف
على عدم كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف

عبارتهم

عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي
عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع — واحد
تعلق
لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا
النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولهذا لم يدخل
في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز الى هذا النوع — تقسيمهم صح
وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل
ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا ما يتفرد به الكناية في
كنيت م
اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت
التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما
معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة
الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى
مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف
بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه

فان قلت ارادة المعنى الحقيقي مع اللازم يستلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ممتنع قلت الممتنع انما هو ارادتهما بالذات بحيث يكون كل منهما مقصودا ومرجع الصدق والكذب في الكناية انما هو المعنى الحقيقي لا المقصود

النجاد حمائل السيف ه قم

اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم

معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول

النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى

الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع

ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد

2 المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأينا اسدا في الحمام

ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان تكون في المجاز

قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلما انتفى هنا انتفى

المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان

المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم

معاند الشيء معاند لذلك الشيء ولا لزم صدق الملزوم

بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف

المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى — في الكناية ه

جائزة

جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية

لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل

النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا

هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى

الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل

النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول

الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من

المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه

جميعا لا انه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده

او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول

الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية

تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم (بالقصود ه)

التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز من جهة

قد سبق ان ارادة المعنى الحقيقي في الكناية ليست للانتقال بل للانتقال فيصح وان لم يتحقق نفسه ... ما ذكر من ان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي بالقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد محل تامل ه ... معام

انتهى كلام صاحب المفتاح مع تغيير كثير وحذف قليل من البين ه

ارادة المعنى مع ارادة لازمه ولكان مشيرًا الى ان ارادة
فان المقصود كل ع البشرية
اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء
زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال
جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف معنى
قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى
بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق
بينها وبين المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى
مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد با
بالمعنى ملحق باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم
المعنى معناه الصريح الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اى
السكاكى وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها
اى في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول
النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اى وفي المجاز

يعني ان هذه عناية بعيدة لا يفهم من اللفظ جلبي

من الملزوم

من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذى هو
ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم
الشجاع الى الشجاع ورُدَّ هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن
ملزومًا لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه
لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على
الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما
فان قيل يحتمل ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا
ح لا يبقى اعم ولو سلم فليكن المجاز ايض كذلك وحينئذ
اى اذا كان اللازم ملزومًا يكون الانتقال من الملزوم الى
اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايض معترف
بان اللازم ما لم يكن ملزومًا امتنع الانتقال منه لان ذلك
مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهنا
يتوقف على مساواة اللازم والملزوم وح يكونان متلازمين للملزوم

نسخة فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك

فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال
من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين
من خواص الكناية دون المجاز او هو شرط لها دونه قلنا
لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم
ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع
لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو
تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز
بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كا
ستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي
اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والتانيث
باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكنايات المطلوب
بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هو معنى واحد

التعريف شامل للداخل فيه فان غير صفة ولا نسبة كناية من الموصوف فافهم

وهو

وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف
معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف
كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع
الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان
معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هو مجموع معان وهو
وهو ان يؤخذ صفة فتضم الى لازم اخر واخر لتصير جملتها
مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان
حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة
مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص
بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل
السكاكي الاولى اعني ما هو معنى واحد قريبة والثانية
اعني ما هو مجموع معان بعيدة فقال المصنف وفيه نظر
ولعل النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال

بالواسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم
متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع
معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال
من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه
الى الانسان والجواب ان القرب هنا باعتبار آخر وهو سهولة
المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق
بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعيدة بخلاف
ذلك والثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة
من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو
ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من
الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان
واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول
القامة طويل نجاده وقولنا طويل النجاد يقوله بقوله

والطول

والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح
وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع
الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه
فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل
على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل
نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل
نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى
الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان
طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني
وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف
وانما جاز اسنادها الصفة الى ضمير المسبب مع انها
في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية
على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى

دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة
نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه
او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير
الاخوان اي متقو بهم بخلاف نحو زيد لجم فرسه
واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هذه الامثلة
الكلام فان قلت اذا استند الصفة الى ضمير الموصوف
فلم زعمتم انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت
نصا صريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على
اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة
مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف
اليه واعتبار الضمير انما هو الى المسند انما هو بمجرد
امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع

على الكلام فهو على جميعه ولا اعراض عنه ورفضه وان كان
الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار
الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل والسقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل
معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى
بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل
القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت
بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى و
استبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت مع عذوبة
اللفظ وسهولة السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني
بل اتى فيه بمعاني قليلة في الفاظ غريبة فالبيت الاول
احسن من هذا بيننا انا بغتة كلبني لهم يا اميمة ناصب

الجار والمجرور اما متعلق بمنزل صفة له واما بقوله نبك

وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ وكقوله وحسن الابتداء
في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصرٌ عليه تحيةٌ
وسلامٌ خلعت عليه جمالها الايامُ في الاساس خلع
عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعتاب
على الممدوح قول ابي الطيب فراقٌ ومن فارقت غير
مذممِ وامٌّ ومن يممت خير ميممِ وفي الشكاية قوله
ايضاً فؤادٌ ما تسليه المدام وعمرٌ مثل ما يهب اللئام و
في الغزل قوله ايضاً اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفيّ
برودٌ وهو في كبدي جمر وينبغي ان يجتنب في المديح
مما يتطير بكقوله اي قول ابي مقاتل الضرير في مطلع
~~قصيدة انشدها والمهدي نعم بنو اسد ... المنا~~
~~جمع سرية هدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع~~
~~ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهدية الهود~~

على الداعي الخطا

لها انضاباً واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق جمع طريق
اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلّت
وروي ان رجلاً من بني محارب دخل على عبد الله بن
يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيخ
محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء
شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع
في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال
اصلحك الله اضلوا البارحة برقعاً وكانوا في طلبه اراد
قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع
وجلال الفصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص
والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعراً كان او كاتباً ان يتأنق
اي يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن
يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعاً لما يونقه

ای یعجبه فی ثلثة مواضع من کلامه حتی تکون تلک المواضع
الثلثة اعذب لفظا بان یکون فی غایة البعد من التنافر
والثقل واحسن سبکا بان یکون فی غایة البعد من التعقید
والتقدیم والتاخیر الملبس وان یکون الالفاظ متقاربة
فی الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتکون المعانی مناسبة
لالفاظها من غیر ان یکسی اللفظ الشریف المعنی السخیف
صیاغة ٥ وعلی العکس بل یصاغان صیاغة تناسب وتلاوم واصح معنی
بان یسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف
والابتذال ونحو ذلک ومما یجب المحافظة علیه ان
یستعمل الالفاظ الرقیقة فی ذکر الاشواق ووصف ایام
البعاد وفی استجلاب المودات وملاینات الاستعطاف
واما لذلک احدها الابتداء لانه اول ما یقرع السمع
فان کان عذبا حسن السبک صحیح المعنی اقبل السامع

علی الداعی العلوی تَوَعَّدُ احبابک بالفرقة غدا
فقال له الداعی موعد احبابک یا اعمی ولک المثل
السوء وروی ایضا انه دخل علی الداعی فی یوم
مهرجانٍ وانشده لا تقل بُشْری ولکن بُشْرَیان
غرة الداعی ویوم المهرجان فتطیر به الداعی وقال یا اعمی
یا اعمی تبتدئ بهذا یوم المهرجان وقیل بطحه ای القاه علی
وجهه وضربه خمسین عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ
من ثوابه واحسنه ای احسن الابتداء ما ناسب
المقصود بان یکون فیه اشارة الی ما سیق الکلام
لاجله لیکون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء
ناظرا فی الابتداء ویسمی کون الابتداء مناسبا للمقصود
براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق
اصحابه فی العلم او غیره کقوله فی التهنئة ای قول محمد

ابن الخازن يهنئ الصاحب بولدٍ لابنته بشرى فقد انجز

الاقبال ما وعدا وكوكب المجد فى افق العلى صعدا وقوله فى المرثية

اى قول ابى الفرج الساوى فى مرثية فخر الدولة ابى الدينا تقول

بملاء فيها حذا رحذار اى احذر من بطشى اى اخذى الشديد

وفتكى اى قتلى بغتة وكقول ابى تمام يهنئ المعتصم بالله

فى فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح فى ذلك

الوقت السيف اصدق انباء من الكتب فى حده الحد

بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف فى

متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابى العلاء فمن عرضت

له شكاية سوء عظيم لعمرى ان يلم عظيم بآل على والانام سليم

وكقول ابى الطيب فى التهنية بزوال المرض والمجد عوفى اذا

عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشاد

به فى افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله فى الكشاف

الحمد

تسكين الفاء للضرورة

شكاة

الحمد لله الذى انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفى المفصل الله

احمد على ان جعلنى من علماء العربية وثانيها اى ثانى للمواضع الثلثة

التى ينبغى للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اى الخروج مما شبب الكلام به

اى ابتدأ وافتتح قال الامام الواحدى معنى التشبيب ذكر ايام

الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء

حديث الفتيان والجوارى

الكلام تشبيبا وان لم يكن فيه ذكر الشباب من نسيب اى وصف

الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود

مع رعاية الملائمة بينهما اى بين ما شبب الكلام به وبين المقصود

واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى

اللغوى والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود

مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغى ان يقول

مما ابتدأ به الكلام وافتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه

وهو ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها فى العشق يقال هو

وهو الانتقال الى ما لا يلائمه

يشبب بفلانة اي ينسب بها فتشبيب الكلام بالنسيب ونحوه مما لا يظهر معناه في
اللغة الان يقال لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا ونسيبا
ذكر التشبيب واراد مجرد الافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي
ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود
كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع
واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين
واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه
من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام
في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا
السرى اخذ منه اي اثر فيه ونقص منه والسرى مصدر سريت اذا سرت
ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب
يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا
الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود

اي الابل المهرية ٥

ذكر في الاساس والمزن تشبب قصيدته اي حسنها وزينها فيجوز ان يكون التشبيب بمعنى التزيين والتنسيب بمعناه الظاهر فيصح الكلام ٥ قطب

نخ نشاط السامع

قومس بضم القاف وفتح الميم وهو صقع كبير بين خراسان وبلاد الجبل واقليم بالاندلس وكان المراد الثاني ٥

الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية
المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليه الابل
المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد
قوداء اي يقول قومي والحال ان مزاولة السرى ومسافة
المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله و
خطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان
السرى اخذت منا واخذت من خطى الابل عليها
بنوهم ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغي ان
تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود
واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب
نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق
قد ينقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى
ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو

اى الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من
اى دابهم وطريقتهم
المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا
الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة
جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذى ادرك الجاهلية
والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب
وان كان مذهب العرب واهل المخضرمين لكن
الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون
واذا كان كذلك فلا يرد على المصنف ما اعترض عليه بعضهم من ان
على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اى قول
ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية
لو راى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا
جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام
الى ما يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من
ابي سعيد غريبا ثم منه اى من الاقتضاب ما يقرب من التخلص

في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد
فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل
من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير
رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت
بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما
قبله بل اتى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شيء بعد حمد
الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام
بما سبق عليه وقيل هو اى قولهم اما بعد حمد الله فصل
الخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من
علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح
كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى او بتحميده فاذا
اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه
بين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومنه اى من الاقتضاب الذى يقرب

اما بعده

من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر

اهل الجنة وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه

نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر

مبتداء محذوف اي الامر هذا او مبتداء محذوف الخبر

اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى

حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة

واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن

الاثير هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من

الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام آخر ثم

قال وكذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن

موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب

من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث

الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ

هذا م

لفظة م

الى كلام م

الحديث الآخر بجادة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها جمع كاتب

الا

بما عذا الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله ابن طاهر

يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى

اخذ منا اي اثر فينا ونقص منا والسرى مصدر سريت

اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية

بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى لانها جمع

على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن

خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان

مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع

فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ يتناول بعد الطعام

التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس ربما انسى

المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في

الخصيب بن عبد الحميد وانى جدير اي خليق اذ بلغتك

بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير

الذي م

حتى م

والمعنى اني حقيق ببلوغ الاماني اذ بلغتك لانه بلغك فهو حقيق ببلوغ الامنية وانت جدير بما املت منك لانك من كان مثلك حقيق ان يوفق الاماني فقط من عندك فان فزت اهل لذلك والا اي وان لم اجد فاني اعذر بك على كل حال قوله متعلق بجدير واذ بلغتك معترضة بينهما للتعليل

فان تُنِلْنِي اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت اهلٌ
لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر عما صدر عني من
الابرام وتسكو ولما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او
من العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن
بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه
كقوله اي قول المعرّي بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله
اي ملجأ اه
هذا دعاء للبرية شامل لان بقائك سبب لكون البرية
في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلّت عناية المتقدمين قدم
بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه
حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور و
خواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكملها
فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفصلاتها رايت
من البلاغة والتفنن وانواع الاشارات ما تقصر عن كنه

وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها من البلاغة وصفه
وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين
كما في آخر آل عمران اه كما في والصافات اه
ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى
كما في آخر البقرة اه كما في آخر المائدة اه كما في خاتمة الانعام اه
غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها
كالفرائض في خاتمة سورة النساء اه
تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز
وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من
الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق
خطيب مصقع كمنبر اي بليغ بجهر الخطبة من صقع الديك اذا صاح اه
الفصحاء ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض
الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال
والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها
~~الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله~~
تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء
عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا

جمع شقشقة بالكسر شيء كالرئة يخرجه البعير من فيه اذا هاج ... شقاشق الفصحاء السنتهم ... اه

خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى
ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة
في علم المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن
فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك
بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة
في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي بها الدفاتر
بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب
هذا اخر ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع
الاشتداد والعظمة
مع توزيع البال وتشعب الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن
وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع
ملالا وللخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا
للاتمام وبتقنا الفوز بهذا المرام وتهيأ الفراغ من

على

تشتت

حققنا

نقله

العد

الفراغ من نقله الى البياض من يد
من صنفه وقد ختم بالظفر سنة ثمان و
ثمانين
بمحروسة هراة صانها الله تعالى عن الافات
ضحاه يوم الاثنين الثاني من شهر رمضان الموافق
في سنة اثنين واربعين وسبعماية بجرجانية خوارزم
حماها الله تعالى عن البليات فالحمد لله على التوفيق
ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على نبيه
محمد خير البرية وعلى آله واصحابه ذوي
النفوس الزكية والله اعلم
بالصواب

أم بلغ تكاثيا بقراءة بعض الا...
في ٢٨ جمادى الآخرة ...

۶۸۹ برگ